العدد الرابع – ديسمبر ٢٠٢٠
المجلد السبعون

النشرة الاقتصادية
Economic Bulletin

البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
بنك أهل مصر

أعضاء مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى

السيد الأستاذ / هشام أحمد محمود عكاشه رئيس مجلس الإدارة
السيد الأستاذ / يحيى أبو الفتوح إبراهيم نائب رئيس مجلس الإدارة
السيدة الأستاذة / داليا عبدالله محمد البـاز نائب رئيس مجلس الإدارة
السيدة الأستاذة / سحر محمد على السلاب عضو مجلس إدارة
السيد الدكتور / على فهمى إبراهيم الصعيدى عضو مجلس إدارة
السيد الأستاذ / شريف جوزيف الكسان وهبة عضو مجلس إدارة
السيد الأستاذ / أحمد محمد حلمى محمد صديق عضو مجلس إدارة
السيد الأستاذ / عاطف أحمد حلمى نجيب عضو مجلس إدارة
السيد المستشار/ محمد هانى محمود صلاح الدين عضو مجلس إدارة

6 مصر تتجه بفاعلية نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

10 مصر من أعلى دول العالم نمواً في صادرات الغاز الطبيعي

15 قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .... قاطرة النمو الاقتصادي لمصر

23 صناعة السيارات في مصر ... الفرص والتحديات والرؤية المستقبلية

30 تنامى جاذبية الاستثمار في قطاع التعدين المصري

34 استقرار رؤية مؤسسات التصنيف الدولية للاقتصاد المصري

40 حصاد عامين من برنامج عمل الحكومة (يوليو ٢٠١٨- يونيو ٢٠٢٠)

47 صندوق مصر السيادي يؤسس عدد من الصناديق الفرعية للاستثمار في مجالات شتى

50 مصر تخطو على طريق استعادة نشاطها السياحي في أعقاب جائحة كورونا

55 البنك الدولي يدعو لتعزيز التعاون التجاري بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا

60 آفاق الاقتصاد العالمي

63 اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة أكبر اتفاق للتجارة الحرة في العالم

67 الاقتصاد المصرى فى أرقام

مصر تتجه بفاعلية نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

شهدت السنوات الأخيرة تنامى الاتجاه العالمى نحو «الاقتصاد الأخضر» كاستراتيجية جديدة ترمى إلى الحد من المخاطر البيئية المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية المختلفة ، حيث يعمل الاقتصاد الأخضر على تحقيق التنمية المستدامة دون الإخلال بالبعد البيئي . وعلى الصعيد المحلى تعزز مصر توجهها نحو الاقتصاد الاخضر كأحد المكونات الرئيسية في خطط التنمية الشاملة ، وذلك من خلال تنفيذ العديد من المشروعات التي تتناسب مع الأولويات الاقتصادية والبيئية للدولة.

وبصورة عامة، يُشير مفهوم الاقتصاد الأخضر إلى أنه ذلك الاقتصاد المعنى بتحقيق الإدارة الرشيدة للنظم البيئية والموارد الطبيعية، وتعزيز قدرة الدولة على تحقيق الأمن المائي والغذائي، وحماية صحة المواطنين، ومن أهم ملامحه تعزيز فرص النمو الاقتصادي وتنويع مصادر الإنتاج، وخلق المزيد من فرص العمل، والتخفيف من حدة الفقر، وتوسيع وتنويع مجالات الاستثمار، وزيادة تنافسية المنتجات المحلية.

على الصعيد العالمى

- قامت العديد من دول العالم خلال السنوات الأخيرة باتخاذ إجراءات عديدة تُدعم التحول إلى الاقتصاد الأخضر، ومن ذلك منح قروض، وتقديم إعفاءات ضريبية تُوجه إلى مشروعات النقل المستدام والاقتصاد الدوار والطاقة النظيفة والأبحاث المتعلقة بالاستدامة، وكذا تقديم دعم مالي للقطاع الخاص لتحسين كفاءة الطاقة، وتشجيع إنتاج الطاقة المتجددة، إلى جانب خفض المزايا والحوافز التمويلية والضريبية التي تحصل عليها القطاعات غير الخضراء والأكثر تلويثاً للبيئة.
- إطلاق عدد من المبادرات الدولية والإقليمية مثل الصفقة الأوروبية الخضراء والتي تضع برنامجا زمنيا محددا للتحول إلى النمو الاقتصادي المنخفض لانبعاثات الكربون وحماية التنوع البيولوجي.

على الصعيد المحلى

تُعّد الاستدامة البيئية بمثابة البُعد الثالث المُكمل للتنمية المستدامة جنبا إلى جنب مع برنامج الإصلاح الاقتصادي والاصلاحات الهيكلية، والبعد الاجتماعي، حيث تُعّد العناصر الثلاثة أبعاد مترابطة ومتكاملة للتنمية المستدامة. وتتضمن رؤية مصر ٢٠٣٠ أن يكون البُعد البيئي محوراً أساسياً في كافة القطاعات التنموية، بما يُحقق أمن الموارد الطبيعية ويُدعم عدالة استخدامها والاستغلال الأمثل لها والاستثمار فيها، وبما يضمن حقوق الأجيال القادمة، ويعمل على تنويع مصادر الإنتاج والأنشطة الاقتصادية، ويساهم في دعم التنافسية، وتوفير فرص عمل جديدة، وتخفيف حدة الفقر، ويحقق عدالة اجتماعية مع توفير بيئة نظيفة وصحية وآمنة للمواطنين.

وفى هذا الإطار تستهدف الحكومة تحسين تنافسية مصر في مؤشر الأداء البيئي من خلال زيادة نسبة الاستثمارات العامة الخضراء من جملة الاستثمارات العامة من نحو ١٥٪ في العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١ إلى ٣٠٪ في عام ٢٠٢١/٢٠٢٢، ويشمل ذلك استهداف العديد من المشروعات على مستوى ١٣ قطاعا، هي قطاعات «الزراعة، الري، الإسكان، الطاقة، النقل، الصحة، السياحة والآثار، التنمية المحلية، الصناعة، البحث العلمي، التعليم، البيئة، والتمويل والاستثمار».

١٥٪
نسبة الاستثمارات العامة الخضراء من جملة الاستثمارات العامة خلال العام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١

وفيما يلى استعراض لعدد من المشروعات الخضراء المُنفّدة وتلك الجارى تنفيذها بمصر، في عدد من قطاعات النشاط الاقتصادي:

في مجال الطاقة المتجددة ..

- تم وضع استراتيجية للمزيج الأمثل فنيًا واقتصاديًا للطاقة حتى عام ٢٠٣٠ – بالتعاون مع أحد بيوت الخبرة العالمية – تتضمن تعظيم مشاركة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة لتصل نسبتها إلى ما يزيد على ٤٢٪ بحلول عام ٢٠٣٠، لاسيما في ظل ما تتمتع به مصر من ثراء في مصادر الطاقة المتجددة التي تشمل بشكل أساسي طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وتصل القدرات الكهربائية التي يمكن إنتاجها من هذه المصادر إلى ٩٠ جيجاوات. وفى هذا الإطار تم تخصيص أكثر من ٧,٦ ألف كم٢ من الأراضي غير المستغلة لمشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة.
- ترسخت مشاركة القطاع الخاص في تنفيذ مشروعات الطاقة المتجددة، وفى هذا الإطار نشير إلى:
  - اكتمال إنشاء وتشغيل مجمع بنبان لتوليد الكهرباء من الطاقة الشمسية، باجمالى استثمارات أكثر من ٢ مليار دولار، وبإجمالى قدرات إنتاجية ١٤٦٥ ميجاوات، وهو المجمع الذى نال جائزتين عالميتين: جائزة «Global Award» لعام ٢٠١٧، وجائزة البنك الدولي عام ٢٠١٩.
  - جارى تنفيذ مشروع لتوليد الكهرباء بتكنولوجيا الضخ والتخزين فى «عتاقة»، بإجمالي تكلفة ٢,٧ مليار دولار، وبإجمالي قدرة إنتاجية ٢٤٠٠ ميجا وات.
  - توقيع عقد بقيمة ٤,٣ مليار جنيه لتنفيذ مشروع محطة توليد الكهرباء من طاقة الرياح بخليج السويس، وبإجمالي قدرات إنتاجية ٢٥٠ ميجا وات.

٤٢٪
حصة الطاقة المتجددة من مزيج الطاقة بحلول عام ٢٠٣٠

٩٠ جيجا وات
اجمالى القدرات الكهربائية التي يمكن انتاجها من مصادر الطاقة المتجددة بمصر

نحو ٣,٩ جيجا وات
اجمالى القدرات الإنتاجية لمجمع "بنبان" للطاقة الشمسية، ومشروع "عتاقة" لتوليد الكهرباء بتكنولوجيا الضخ والتخزين

في مجال النقل ..

- جاري تنفيذ مشروع القطار الكهربائي بإجمالي تكلفة ١,٢ مليار دولار، و٧ مليار جنيه، وهو المشروع الذى من المُقّدر أن يستفيد منه نحو ٥٠٠ ألف راكب يومياً.
- جارى تنفيذ مشروع خطي مونوريل العاصمة الإدارية و٦ أكتوبر بإجمالي تكلفة ٢,٧ مليار يورو، يستفيد منه نحو ٦٥٠ ألف راكب يومياً.
- زيادة عدد السيارات المُحولة للعمل بالغاز الطبيعي خلال السنوات الأخيرة لتبلغ نحو ٣٢٥ ألف سيارة في أغسطس ٢٠٢٠، مقارنة بنحو ٢٢٤,٣ ألفاً في أغسطس ٢٠١٦ ، بزيادة ٤٤,٩٪ .

٢,٧ مليار يورو
اجمالى تكلفة خطي مونوريل العاصمة الإدارية و٦ أكتوبر

مصر تتجه بفاعلية نحو الاقتصاد الأخضر لتحقيق أهداف التنمية المستدامة

في مجال المياه والصرف الصحى ..

- تنفيذ محطة لتحلية مياه البحر بالعلمين بإجمالي تكلفة ١٥٠ مليون دولار، وبطاقة إنتاجية تبلغ نحو ١٥٠ ألف م٣ يومياً.
- جاري تنفيذ محطة معالجة مياه مصرف بحر البقر، بإجمالي تكلفة استثمارية نحو مليار دولار، وبطاقة إنتاجية مستهدفة تبلغ نحو ٥,٦ مليون م٣ يومياً.
- جاري تنفيذ توسعات بمحطة معالجة مياه الصرف الصحي بمنطقة الجبل الأصفر بإجمالي تكلفة نحو٧,٨ مليار جنيه، وبطاقة مليون م٣ يومياً ، كتوسعات للمحطة، لتبلغ اجمالى صاقاتها إلى نحو ٣,٥ مليون م٣ يومياً بنهاية ٢٠٢٣.

في مجال الحد من التلوث ..

خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ حتى يونيو ٢٠٢٠ :

- بلغ إجمالي تمويل البرنامج الوطني لإدارة المخلفات الصلبة ٧٧,٩ مليون يورو.
- إنفاق نحو ١٣ مليار جنيه لبرنامج النظافة والتجميل وتحسين البيئة .
- بلغت تكلفة تنفيذ عدد من المشروعات المعنية بتقليل تأثر القطاعات المختلفة بالتغيرات المناخية وحماية طبقة الأوزون نحو ٤٢,١ مليون دولار.

السندات الخضراء

السندات الخضراء هي صكوك استدانة لتمويل المشروعات صديقة البيئة، وقد بدأت في الظهور عالمياً عام ٢٠٠٨، ثم تنامت ليبلغ حجم إصداراتها نحو ٢١٢ مليار دولار خلال عام ٢٠١٩، مقارنة بنحو ١٥٠ ملياراً عام ٢٠١٨، بنسبة نمو ٤١,٣٪ . وفى هذا الإطار جاءت فرنسا في مقدمة دول العالم إصداراً لتلك السندات بقيمة ٧ مليار يورو خلال عام ٢٠١٩، تليها هولندا بنحو ٦ مليار يورو.

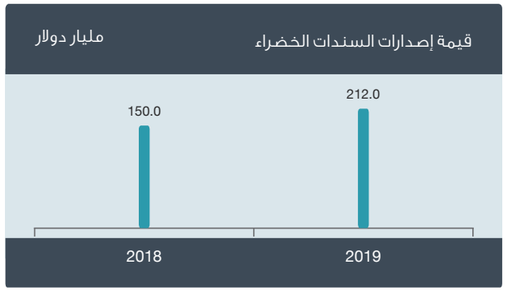

أبرز مجالات المشروعات التي تستهدفها السندات الخضراء

مصر تطرح أول سندات خضراء

قيمة الطرح وسعر العائد ..

نجحت مصر أواخر سبتمبر ٢٠٢٠ في إصدار أول طرح للسندات الخضراء السيادية الحكومية بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بقيمة ٧٥٠ مليون دولار، ولأجل خمس سنوات ، وبسعر عائد ٥,٢٥٪، بما يضع مصر على خريطة التمويل المستدام عالمياً . وفى هذا الإطار من المُستهدف استخدام حصيلة «السند الأخضر» المُشار إليه في تمويل النفقات المرتبطة بمشروعات خضراء صديقة للبيئة، وتحقيق خطة التنمية المستدامة ، فى ضوء «رؤية مصر ٢٠٣٠» ، التى تعطى الأولوية لمشروعات الاستثمار الأخضر.

إقبال كبير من المستثمرين الأجانب على المشاركة ..

شهد الإصدار إقبالاً كبيراً من المستثمرين حيث تجاوزت طلبات الشراء نحو ٣,٧ مليار دولار، بما يتجاوز حجم الإصدار المُعلن «٥٠٠ مليون دولار» بنحو ٧,٤ مرة، ويتخطى حجم الطلبات المقبول بنحو ٥ مرات . ما يعكس تزايد ثقة المستثمرين في الأوضاع الاقتصادية والمالية والنقدية بمصر ، والالتزام بسياسات التنمية المستدامة ، وآفاق مستقبلها الواعدة. وهو الأمر الذى أسهم بفاعلية فى خفض سعر الفائدة على السندات المطروحة بنحو ٥٠ نقطة أساس مقارنة بالأسعار الافتتاحية المعلن عنها عند بداية عملية الطرح، وليقتصر سعر العائد على ٥,٢٥٪ مقابل سعر عائد افتتاحي مُعلن عنه للمستثمرين ٥,٧٥٪.

وفى هذا الإطار تجدر الإشارة إلى نجاح عملية الطرح دون الحاجة للقيام بجولة ترويجية لمقابلة المستثمرين نظراً لظروف منع السفر للخارج بسبب أزمة كورونا، حيث جرى العديد من اللقاءات، عبر تقنية الفيديو كونفرانس، مع أكبر وأهم ٣٠ مستثمرًا للتمويل المستدام «ESG»، وصناديق الاستثمار الدولية خلال الأيام السابقة للطرح ، وذلك لإطلاعهم على آخر تطورات الأداء الاقتصادي والرد على استفساراتهم عن إطار عمل السندات الخضراء لمصر، وأحدث المؤشرات ، ولإطلاعهم أيضًا بالإجراءات الاحترازية التي اتخذتها الحكومة للتعامل مع تداعيات «الجائحة» . وقد اطلع أكثر من ١٠٠ مستثمر على العرض التقديمي المخصص للتسويق المُسبق.

الاتفاق مع البنك الدولى على المساعدة الفنية ..

عقدت الحكومة المصرية إتفاقاً مع البنك الدولي على تقديم المساعدة الفنية لإعداد وإصدار التقارير السنوية المطلوبة عن أوجه استخدام حصيلة هذا السند الأخضر، والأثر التنموي والبيئي المتوقع للمشروعات المؤهلة، بما يتوافق مع مبادئ السندات الخضراء لرابطة أسواق رأس المال الدولية «ICMA»، لضمان الشفافية والافصاح وفقًا للممارسات الدولية.

وختاماً .. فإن المشروعات الخضراء تتمتع بتأثير إيجابي ملحوظ على البيئة، ومن شأنها ضمان الحفاظ على الموارد الطبيعية والتنوع البيولوجي، والحد من التلوث، إلى جانب رفع كفاءة الإنفاق العام وزيادة مردوده التنموي، وكذلك ترشيد استهلاك المياه، وتعظيم الاستفادة من الموارد المائية غير التقليدية، والاستغلال الأمثل للمخلفات بطرق آمنة وصديقة البيئة، وتنويع مزيج الطاقة تجاه المصادر الجديدة والمتجددة. وعلى ذات الصعيد يُعَد طرح مصر للسندات الخضراء – في أحد جوانبه – انضماماً لمجموعة الدول المُصدرة للسندات السيادية الخضراء التى تلعب دوراً قيادياً في التنمية الخضراء، ودلالة بارزة على ريادة مصر لمجتمع الاستثمار النظيف والصديق للبيئة في المنطقة ، فضلاً عن كونها تتيح إمكانية خلق هامش مرجعي في تسعير آجال السندات الخضراء للقطاع الخاص.

مصر من أعلى دول العالم نمواً في صادرات الغاز الطبيعي

تتمتع مصر بمكانة متميزة بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط من حيث إنتاج واحتياطيات الغاز الطبيعي، لاسيما في ظل اكتشافات الغاز العملاقة التي تحققت خلال السنوات الأخيرة، ووضع خطط طموحة لاستكشاف المزيد من الحقول والإسراع بتنمية الحقول القائمة، ما أفضى إلى الوصول لمرحلة الاكتفاء الذاتي وعودة مصر إلى قائمة الدول المصدرة للنفط، وذلك بالتزامن مع تحرك مصر بخطوات ثابتة لأن تكون مركزاً إقليمياً لتصدير الطاقة والغاز الطبيعي.

عدد من مؤشرات قطاع الغاز الطبيعي عالمياً ومحلياً

كشفت شركة بريتش بتروليوم البريطانية في تقريرها السنوي ٢٠٢٠، عن تسجيل مصر نمواً ملحوظاً في إنتاج وصادرات الغاز الطبيعي، لتأتى ضمن أعلى دول العالم من حيث حجم الزيادة في الصادرات خلال عام ٢٠١٩.

الإنتاج والاستهلاك وحجم التجارة على مستوى العالم

بلغ الإنتاج العالمي من الغاز الطبيعي نحو ٤ تريليون متر مكعب خلال عام ٢٠١٩، بزيادة نحو ٣,٤٪ عن عام ٢٠١٨. وقد ساهمت الولايات المتحدة الامريكية بنحو ثلثي الزيادة المحققة فى الانتاج العالمي.

وقد شهد عام ٢٠١٩ تباطأ معدل نمو الاستهلاك العالمي للغاز الطبيعي ليقتصر على نحو ٢٪، مقارنة بالعام السابق له، وهو ما يُعزى بصورة رئيسية إلى تباطؤ الاستهلاك في الولايات المتحدة والصين خلال العام المُشار إليه

وعلى صعيد التجارة الخارجية، ارتفع حجم تجارة الغاز المسال عالمياً بنحو ١٢,٧٪، لتسجل نحو ٤٨٥,١ مليار متر مكعب خلال عام ٢٠١٩، مقابل نحو ٤٣٠,٦ ملياراً في عام ٢٠١٨، وفى هذا الإطار نشير إلى :

- قادت كل من الولايات المتحدة وروسيا نمو صادرات الغاز عالمياً في عام ٢٠١٩، بصادرات بلغت نحو ٤٧,٥ و٣٩,٤ مليار متر مكعب على الترتيب، بزيادة نحو ١٨,٩ و١٤,٤ مليار متر مكعب على الترتيب مقارنة بعام ٢٠١٨.
- استقبلت الصين و أوروبا معظم الزيادة المسجلة في واردات الغاز المسال عالمياً ، وعلى صعيد الدول فُرادى، جاءت الصين والمملكة المتحدة وفرنسا في مقدمة الدول التي سجلت تنامياً ملحوظاً في وارداتها من الغاز الطبيعى المُسال، بإجمالى واردات بلغت نحو ٨٤,٨ و ١٨ و ٢٢,٩ مليار متر مكعب على الترتيب، خلال عام ٢٠١٩، بزيادة قدرها ١١,٣ و ١٠,٩ و ١٠,٦ ملياراً على الترتيب خلال العام المشار إليه ، مقارنة بعام ٢٠١٨ . في حين تراجعت واردات الغاز المسال للعديد من الدول منها اليابان، كوريا الجنوبية، لتقتصر على نحو ١٠٥,٥ و ٥٥,٦ مليار متر مكعب خلال عام ٢٠١٩، بتراجع نحو ٧,٥ و ٤,٦ ملياراً على الترتيب.

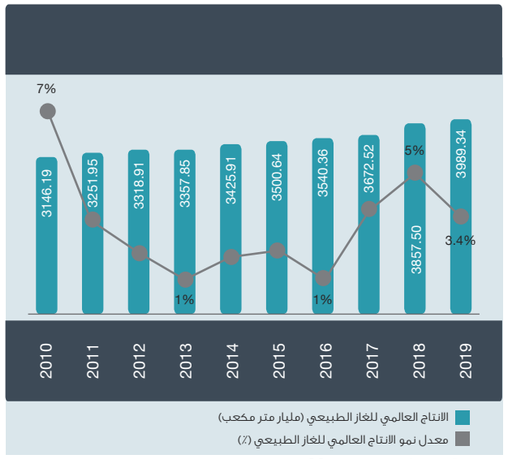

المصدر: تقرير بريتش بتروليوم لعام ٢٠٢٠

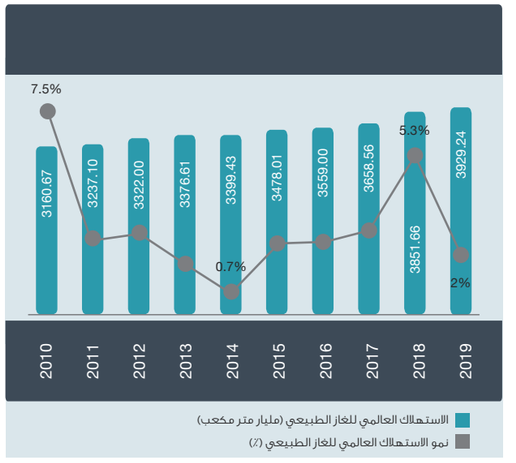

المصدر: تقرير بريتش بتروليوم لعام ٢٠٢٠

الإنتاج والاستهلاك المحلى وتجارة مصر الخارجية للغاز الطبيعى

على غرار تباطؤ السوق العالمي للغاز الطبيعي، تباطئ معدل نمو إنتاجه في مصر ليقتصر على نحو ١٠,٩٪ خلال عام ٢٠١٩، مقابل نحو ٢٠٪ و٢١,٣٪ خلال عامي ٢٠١٨ و٢٠١٧ على الترتيب. وهو الأمر الذي اقترن بتباطؤ معدل نمو الاستهلاك خلال السنوات الأخيرة، وصولاً إلى معدل نمو سالب بنحو (-١,٠٪) خلال عام ٢٠١٩.

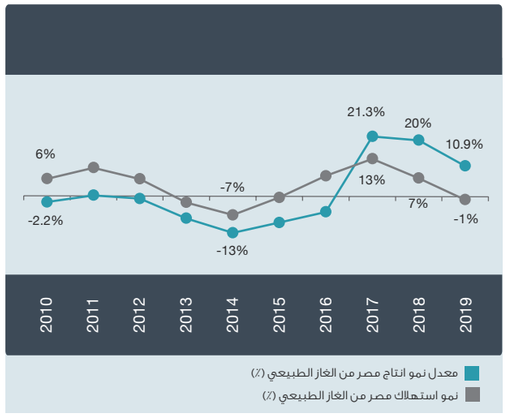

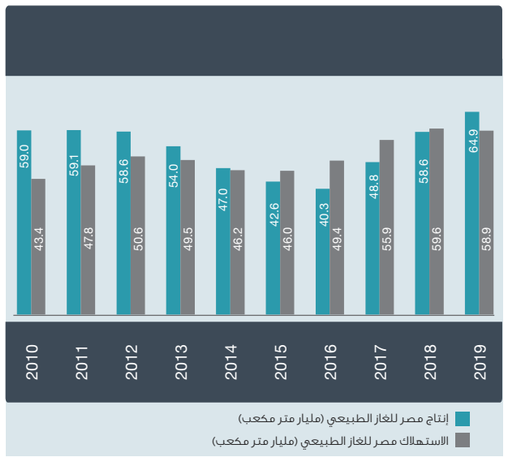

وقد أشارت بي بي البريطانية إلى:

- واصل إنتاج مصر من الغاز الطبيعي ارتفاعه ليسجل نحو ٦٤,٩ مليار متر مكعب خلال عام ٢٠١٩.
- بلغ احتياطي مصر من الغاز الطبيعي في عام ٢٠١٩ نحو ٢,١ تريليون متر مكعب، ما يُمثل نحو ١,١٪ من الاحتياطي العالمى البالغ نحو ١٩٨,٨ تريليون متر مكعب.
- انخفض إجمالي الاستهلاك في عام ٢٠١٩ لأول مرة منذ خمس سنوات ليقتصر على نحو ٥٨,٩٥ مليار متر مكعب.
- احتلت مصر المرتبة الخامسة عالمياً من حيث حجم الزيادة في الصادرات في عام ٢٠١٩ بزيادة قدرها نحو ٢,٦ مليار متر مكعب عن العام السابق لتبلغ تلك الصادرات نحو ٤,٥ مليار متر مكعب

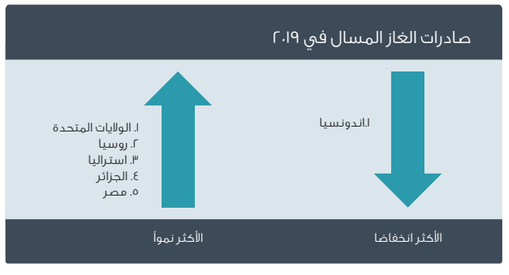

مصر من أعلى دول العالم نمواً في صادرات الغاز الطبيعي

- تراجعت واردات الغاز المسال لمصر بنحو ٣,٢ مليار متر مكعب خلال عام ٢٠١٩، بعد أن حققت مصر الاكتفاء ذاتي للغاز المسال للأول مرة منذ ٢٠١٥.

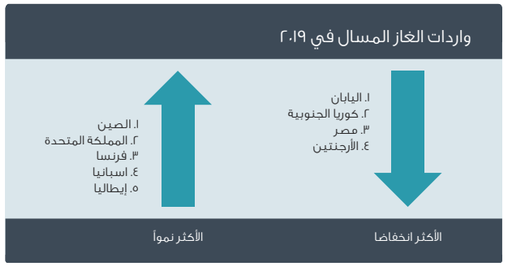

جهود متواصلة بشأن التنقيب واستكشاف حقول الغاز الطبيعي

يتعاون قطاع البترول مع العديد من كبريات الشركات العالمية في مجال البحث والتنقيب عن الغاز الطبيعي واستغلاله في العديد من المناطق، ما من شأنه تدعيم احتياطيات مصر من الغاز وزيادة الإنتاج، وتعويض التناقص الطبيعي في إنتاج الحقول القائمة. وفى هذا الإطار نشير إلى أحد أكبر الاكتشافات التي شهدها قطاع الطبيعي بمصر خلال عام ٢٠٢٠، وهو حقل الغاز الجديد في منطقة النورس الكبرى في البحر المتوسط، لتقتحم مصر بهذا الاكتشاف دائرة كبار الدول المنتجة للغاز الطبيعي، خاصة بعد سلسلة من الاكتشافات المميزة خلال السنوات الخمس الماضية، ومن أبرزها حقل ظهر.

وتشير التقديرات الأولية إلى كبر حجم الاحتياطيات المحتملة لمنطقة النورس الكبرى والتي تصل إلى نحو ٤ تريليون قدم مكعب، ويأتي هذا الاكتشاف بقيادة شركة «إيني» الإيطالية وبالاشتراك مع شركة «بريتش بتروليوم» البريطانية التي تمتلك ٢٥٪ من الامتياز، بينما تسيطر إيني على ٧٥٪.

توقيع ميثاق منتدى غاز شرق المتوسط وتحويله لمنظمة دولية حكومية

يُعد توقيع ميثاق هذا المنتدى خطوة جديدة على طريق تحول مصر لمركز إقليمي للطاقة حيث استضافت وزارة البترول والثروة المعدنية المصرية في سبتمبر ٢٠٢٠ مراسم توقيع وزراء دول منظمة منتدى غاز شرق المتوسط لميثاق المنتدى، بما يؤسس المنتدى كمنظمة إقليمية دولية في منطقة المتوسط مقرها القاهرة تسهم في تطوير التعاون في مجال الغاز الطبيعي وتحقق استغلالاً امثلاً لموارده ومنصة لحوار سياسي منظم حول الغاز الطبيعي. وقد أصدر وزراء دول منظمة منتدى غاز شرق المتوسط إعلانا مشتركا تمثل أهم ما جاء به في:

- ✔ سيعمل المنتدى كمنصة تجمع منتجي الغاز والمستهلكين ودول المرور، لوضع رؤية مشتركة وإقامة حوار منهجي منظم حول سياسات الغاز الطبيعي، والتي ستؤدى لتطوير سوق إقليمية مستدامة للغاز، للاستفادة القصوى من موارد المنطقة لصالح ورفاهية شعوبها.
- ✔ إن منتدى غاز شرق المتوسط مفتوح لتقدم أي دولة في شرق المتوسط لطلب عضويته، ولتقدم أي دولة أخرى أو منظمة إقليمية أو دولية لطلب الانضمام له كمراقب، طالما تبنوا قيم وأهداف المنتدى، وشاركوه الرغبة في التعاون من أجل رفاهية المنطقة بأسرها.
- ✔ يحترم منتدى غاز شرق المتوسط بشكل كامل حقوق أعضائه على مواردهم الطبيعية وفقاً للقانون الدولي، ويدعم جهودهم لاستثمار احتياطاتهم واستخدامهم البنية الأساسية الحالية والمستقبلية للغاز، من خلال التعاون الفعال مع أطراف صناعة الغاز وأصحاب المصلحة، بما في ذلك المستثمرين وأطراف تجارة وتداول الغاز، ومؤسسات التمويل.

مصر ضمن أفضل ٢٠ دولة أداءً في مؤشر الاستثمار في اندماج واستحواذ الشركات ٢٠٢٠

يُعّد الاستثمار أحد أهم الركائز لتسريع وتيرة النمو وتحقيق التنمية المستدامة، ومن ثم تتعاظم جهود الدولة الرامية إلى تطوير وتحسين مناخ الاستثمار بكافة مقوماته، وفى مقدمتها توفير بيئة تشريعية وتنظيمية جاذبة للاستثمار، تتيح تذليل العقبات أمام المستثمرين وتقديم كافة التيسيرات والتسهيلات لهم ، وهو الأمر الذى افضى إلى تقدم موقع مصر كقبلة جاذبة للاستثمارات ، وتحسن أدائها في العديد من المؤشرات ذات الصلة. وفى هذا الإطار جاءت مصر ضمن الأسواق النشطة عالمياً في الاستثمار من خلال اندماج واستحواذ الشركات، وفقاً ومؤشر مؤسسة Euromonitor International المعنى بهذا الأمر.

الاندماج والاستحواذ

يقصد بالاندماج توحد شركتين في شركة واحدة، وتتم مثل هذه القرارات بشكل طوعي وتشتمل على عمليات مبادلة أسهم أو تسديد دفعة نقدية للشركة المستهدفة، بينما يعني الاستحواذ شراء شركة أصغر بواسطة شركة أكبر، أو الاستحواذ على حصة الإدارة المسيطرة بها.

منهجية مؤشر "الاستثمار في اندماج واستحواذ الشركات"

- يقيس المؤشر حجم عمليات اندماج واستحواذ الشركات في ٥٠ دولة ليعكس حجم النمو المتوقع للاستثمار وملاءمة مناخ الأعمال خلال الفترة ٢٠١٥ – ٢٠٢٠.
- تتراوح نقاط المؤشر بين (صفر و ٢٥٠) وينقسم أداء الدول إلى مرتفع جدا (١٠٠ فأكثر)، مرتفع (٧٥ – ١٠٠) ، متوسط (٥٠ – ٧٠) ، ومنخفض (٥٠ فأقل).

أداء مصر في مؤشر ٢٠٢٠

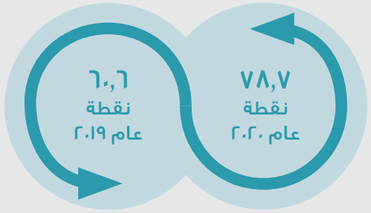

- حصلت مصر على ٧٨,٧ نقطة بمؤشر ٢٠٢٠ مقارنة بـ ٦٠,٦ نقطة عام ٢٠١٩. لتنتقل ذلك من شريحة الدول ذات الأداء المتوسط إلى تلك ذات الأداء المرتفع.
- تتمثل أبرز القطاعات النشطة فى عمليات اندماج واستحواذ الشركات بمصر في " البنية التحتية الصحية – الطاقة المتجددة – قطع الغيار الكهربائية – الاستثمارات المالية.
- يرجع تحسن أداء مصر – بصورة رئيسية – إلى الإصلاحات الاقتصادية وحفاظ الجنيه المصري على أداء قوي بجانب جاذبية مناخ الأعمال.
- جاءت مصر ضمن أفضل ٢٠ دولة أداءً في مؤشر ٢٠٢٠، كما تصدرت قائمة أعلى الدول أداءً في كل من منطقة الشرق الأوسط وقارة أفريقيا.

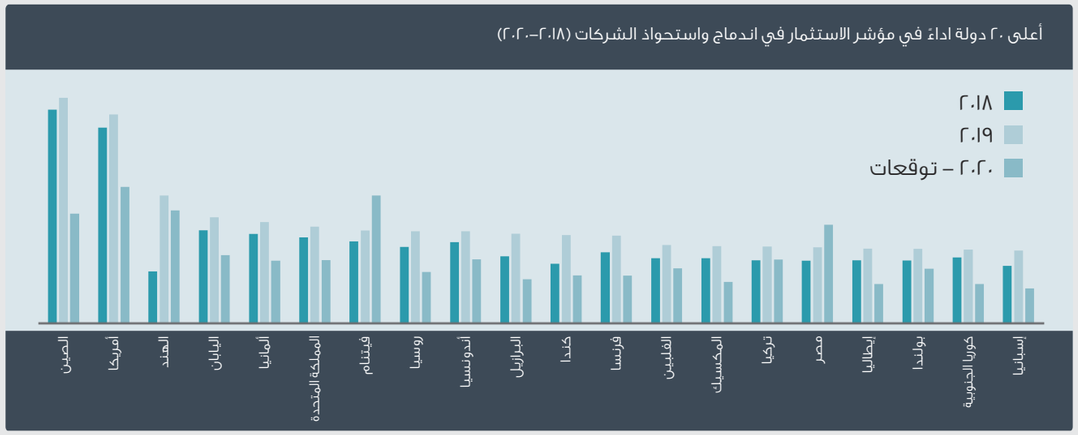

إنشاء أكبر مصنع للغزل في العالم بمدينة المحلة الكبرى

في إطار تنفيذ خطة التطوير الشامل لشركات القطن والغزل والنسيج التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام المصرية، وقعت الشركة القابضة للقطن والغزل والنسيج والملابس عقد إنشاء مصنع غزل (١) الجديد بشركة مصر للغزل والنسيج بمدينة المحلة الكبرى، والذي يعد أكبر مصنع غزل على مستوى العالم.

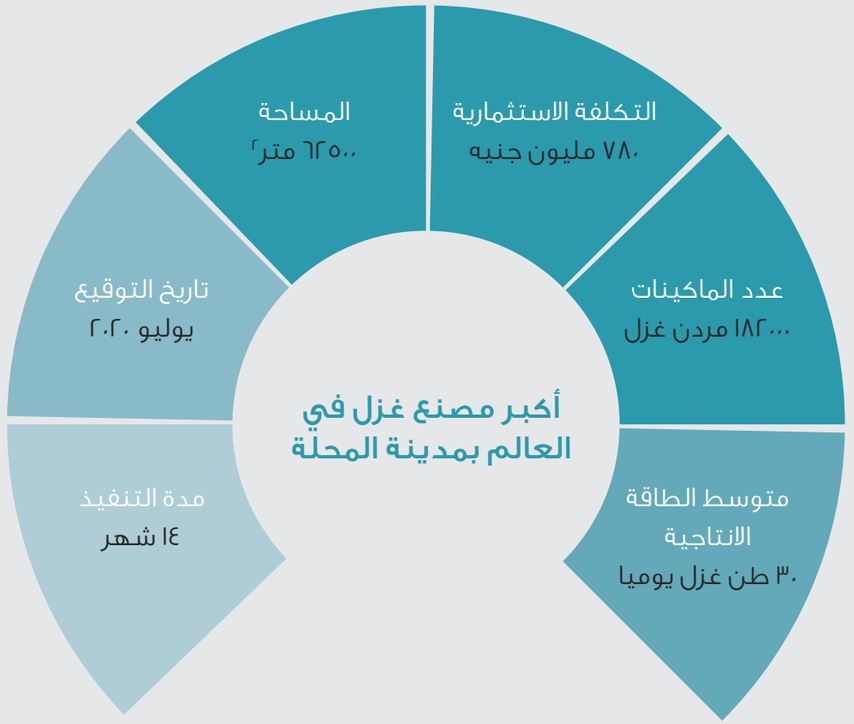

جدير بالذكر أن خطة تطوير شركات القطن والغزل والنسيج، يستغرق تنفيذها نحو عامين ونصف بتكلفة تتجاوز ٢١ مليار جنيه، وتتضمن تحديث كامل في الإنشاءات والآلات – التي تم التعاقد على توريدها من كبرى الشركات العالمية – وتطوير شامل في نظم الإدارة والتسويق والتدريب. وتقوم خطة التطوير على زيادة التخصص والحد من تكرار نفس الأنشطة في أكثر من شركة من خلال دمج عدد ٢٣ شركة غزل ونسيج وصباغة وتجهيز في ٩ شركات، ودمج ٩ شركات لتجارة وحلج الأقطان في شركة واحدة مخصصة لهذا النشاط، وذلك بهدف تحويل الـ١٠ شركات الناتجة عن الدمج إلى كيانات قوية قادرة على المنافسة وتحقيق التكامل فيما بينها مع مضاعفة الطاقة الإنتاجية الحالية نحو ٣ أضعاف. فيما تستمرالشركات التي سيتم دمجها في عملها بوضعها الحالي كشركات منفصلة لحين إتمام عملية الدمج والتي من المتوقع أن تنتهي قبل صيف ٢٠٢١.

قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .... قاطرة النمو الاقتصادي لمصر

تتعاظم أهمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر لاقتصاد أية دولة سواء متقدمة أو نامية نظراً لما اثبتته من معدلات نمو مرتفعة في الوقت الحالي أو المستقبلي وقدرتها الفائقة على علاج البطالة والفقر وتحقيق التنمية، ولهذا تُعد هذه المشروعات قاطرة النمو الاقتصادي لمصر خلال الفترة القادمة، وفي هذا الإطار فقد سعت الدولة لوضع تشريعات منظمة لتنمية هذه المشروعات ، حيث تم إصدار، قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر رقم ١٥٢ لسنة ٢٠٢٠، متضمنا إتاحة حوافر وامتيازات واسعة، وبصفة خاصة لمشروعات ريادة الأعمال، المعروفة بـ"startup"، وكذا مشروعات الاقتصاد غير الرسمي "غير الحاصلة على تراخيص"، وذلك لمساعدة أصحابها على تقنين الأوضاع والنمو.

أهم مؤشرات المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

تشكل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر نحو ٩٧,٦٪ من إجمالي المشروعات في مصر، وتستحوذ على نحو ٣١,٩٪ من الإنتاج الإجمالي لمصر، وفقا وبيانات التعداد الاقتصادي لمصر الصادر في مارس ٢٠٢٠ والذي اعتمد على بيانات تلك المشروعات في عام ٢٠١٨.

وقد ساهمت تلك المشروعات بشكل كبير في خلق فرص عمل، وليمثل قوامها الوظيفي في المتوسط نحو ٧٢,١٪ من إجمالي العمالة في مصر، خاصة وأن هذه المشروعات تميل إلى توظيف حصة أكبر من الفئات الضعيفة من القوى العاملة، مثل النساء وأبناء الأسر الفقيرة، وخاصة في المناطق الريفية.

يبلغ إجمالي عدد المشروعات في مصر نحو ٣,٧٤٢ مليون منشأة

يبلغ عدد المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر في مصر نحو ٣,٦٥٣ مليون منشأة

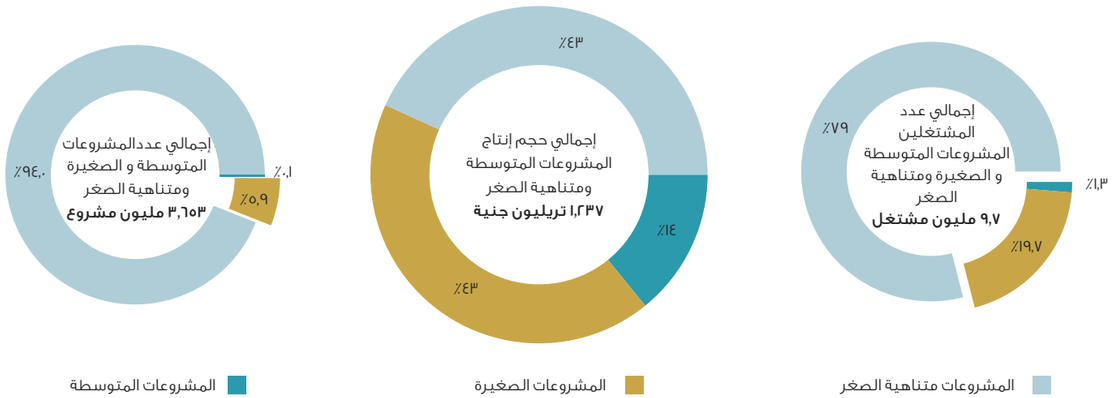

قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .... قاطرة النمو الاقتصادي لمصر

وقد حرصت مصر على وضع تعريف موحد للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، في ضوء تداخل وكثرة التعريفات، وفقاً لمعياري المبيعات السنوية، ورأس المال المدفوع، وذلك بهدف تسهيل التعامل مع هذه المشروعات وذلك على النحو التالي:

(القيمة بالجينه)		مشروعات متناهية الصغر	مشروعات صغيرة	مشروعات متوسطة
المبيعات السنوية		أقل من مليون	مليون – ٥٠ مليون	٥٠ مليون – ٢٠٠ مليون
رأس مالها المدفوع	صناعية	أقل من ٥٠ ألف	٥٠ ألف – ٥ مليون	٥ مليون – ١٥ مليون
	غير صناعية		٥٠ ألف – ٣ مليون	٣ مليون – ٥ مليون

قانون تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

جاء القانون في تسع أبواب، متضمناً حزمة من الحوافز والمزايا الجاذبة لهذه المشروعات، وزيادة فاعلية دور جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر باعتباره الجهة المسئولة والداعم الرئيسي لهذا القطاع، وأساليب توفيق أوضاع هذه المشروعات العاملة في مجال الاقتصاد غير الرسمي لتأهيلها ودمجها في القطاع الرسمي، بالإضافة إلي تيسير الإجراءات وتبسيطها.

أهم الحوافز

وضع مشروع القانون عدد من الحوافز الضريبية وغير الضريبية، فضلاً عن حوافز للشركات والمنشآت الداعمة للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر. وحدد القانون شروط إمكانية الحصول على تلك الحوافز ومنها أن تكون الشركة عاملة في أحد المجالات الآتية:

- ✓ مشروعات ريادة الأعمال
- ✓ مشروعات التحول الرقمي والذكاء الصناعي
- ✓ المشروعات الصناعية أو المشروعات التي تعمل على تعميق المكون المحلى
- ✓ مشروعات نشاط الإنتاج الزراعي أو الحيواني
- ✓ المشروعات العاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات وأنظمة الخدمات المتصلة بذلك
- ✓ المشروعات التي تقدم الابتكارات جديدة في مجال الصناعة وأنظمة التكنولوجيا
- ✓ مشروعات الطاقة الجديدة والمتجددة

حوافز غير ضريبية

تتمثل أهم الحوافز غير الضريبية في:

- رد قيمة توصيل المرافق إلى الأرض المخصصة للمشروع أو جزء منها وذلك بعد تشغيله.
- تحمل الدولة لجزء من تكلفة التدريب الفني للعاملين.
- تخصيص أراضي بالمجان أو بمقابل رمزي.
- رد قيمة الاشتراك في المعارض، أو تحمله جزئيا أو كليا.
- الاعفاء من تقديم الضمانات اللازمة عند تخصيص العقارات المطلوبة للمشروع لحين بدء النشاط أو تخفيض قيمة هذه الضمانات.

كما أجاز القانون لمجلس إدارة جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر وضع برامج حوافز نقدية وفقاً للمعايير التى يُحددها، وذلك فى حدود ما يُخصص سنوياً من الموازنة العامة للدولة لهذا الغرض، وفيما لا يجاوز ثلاثة من عشرة فى الألف (٠,٣) من الناتج المحلى الإجمالى وبحد أدنى ١,٥ مليار جنيه سنوياً، وذلك لأغراض تنمية المشروعات السابق ذكرها، ورفع قدراتها التنافسية. هذا بالإضافة للإعفاءات من رسوم تسجيل براءات الاختراع وبعض الرسوم الأخرى .

حوافز ضريبية

تتمثل أهم الحوافز الضريبية في:

- اعفاء المشروعات من ضريبة الدمغة، وعدد من الرسوم مثل: رسوم التوثيق والشهر لعقود التسهيلات الائتمانية، وعقود تسجيل الأراضي اللازمة لإقامة تلك المشروعات، لمدة خمس سنوات من تاريخ قيدها في السجل التجاري.
- تحصيل الضريبة الجمركية بفئة موحدة مقدرها ٢٪ من قيمة جميع ما يتم استيراده (من الآلات والمعدات والأجهزة اللازمة لأنشائها) – عدا سيارات الركوب.
- تعفى الأرباح الرأسمالية – الناتجة عن التصرف في الأصول – من الضريبة في حالة استخدامها في شراء الأصول أو الآلات أو المعدات خلال سنة من التصرف.

حوافز الشركات والمنشآت الداعمة للمشروعات

تشجيعاً للشركات الداعمة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، أعطي القانون مجلس إدارة الجهاز سلطة منح أي من الحوافز غير الضريبية السابقة، للشركات والمنشآت الداعمة التي لا تندرج ضمن المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر فقط في حدود الأعمال التي تدعم المشروعات الخاضعة لأحكام هذا القانون وتسهم في تنمية بيئة محفزة لها. وذلك في أي من الأحوال التالية ووفقاً للضوابط والشروط التي يقررها مجلس الإدارة:

- إقامة مجمعات صناعية أو انتاجية أو حرفية أو خدمية تتضمن مساحات للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر.
- حاضنات ومسرعات الأعمال التي تقدم خدماتها للمشروعات وعلى الأخص المشروعات حديثة التأسيس ومشروعات ريادة الأعمال.

التمويل

لأغراض إتاحة مصادر تمويل متنوعة لمشروعات ريادة الأعمال الخاضعة لأحكام هذا القانون، نص القانون على أن يضع مجلس إدارة الجهاز برامج لمنح حوافز نقدية لصناديق الاستثمار والشركات التي يكون من بين أغراضها تمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، ويستحق هذا الحافز عند تصرفها في كل أسهمها أو حصصها في هذه المشروعات، وذلك وفقاً للقواعد والحدود والضوابط التي يُقرها مجلس إدارة الجهاز. وقد وضع القانون، اشتراطات للاستفادة من برامج الحوافز المشار إليها والواجب توافرها في صناديق الاستثمار والشركات التي يكون من بين أغراضها تمويل هذه المشروعات وهي:

- أن تكون المساهمة في رأس مال المشروع نقدا والا تمثل أكثر من ٥١٪ من رأس مال المشروع.
- الا تقل مدة الاحتفاظ بالحصص أو الأسهم عن سنتين
- الا يجاوز الحافز الممنوح مقدار المساهمة أو المشاركة
- الا تكون الشركة أو صندوق الاستثمار من المؤسسات المالية الخاضعة للقانون المنظم للقطاع المصرفي

تيسير إجراءات التعامل

سعياً لتيسير الإجراءات للمشاريع المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، وحل جميع المشكلات التي تواجهها في أسرع وقت، وتذليل كافة المعوقات التي تطرأ في هذا الصدد، فقد تم وضع العديد من الإجراءات الاقتصادية التي من شأنها إعطاء رسائل ثقة في مناخ الاستثمار بمصر ومنها:

- إعطاء جهاز تنمية المشروعات الحق في إنشاء وحدات لتقديم الخدمات للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، والتي من المفترض أن تتمركز في مكاتب الجهاز وفروعه أو في فروع الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالمحافظات، على أن تتولى مباشرة اصدار الموافقات والتصاريح وتراخيص التشغيل والبطاقات وإجراءات التسجيل التي تفرضها التشريعات، واللازمة لممارسة المشروعات لنشاطها.

قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .... قاطرة النمو الاقتصادي لمصر

- تقوم الوحدات بطلب استيفاء المستندات اللازمة لاستخراج الموافقات أو التصاريح أو التراخيص خلال خمسة أيام عمل من تاريخ تقديم طلبات الترخيص وإلا اعتبرت مستوفاة.
- تصدر الوحدات لصاحب المشروع ترخيص مؤقت لمدة لا تجاوز سنة قابلة للتجديد مرة واحدة وذلك خلال مدة لا تجاوز خمسة عشر يوما من تاريخ استيفاء النموذج المعد لهذا الغرض.

توفيق أوضاع المشروعات العاملة في مجال الاقتصاد غير الرسمي

حرص القانون على إتاحة الفرصة للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر العاملة في مجال الاقتصاد غير الرسمي لتوفيق أوضاعها، وذلك من خلال عدد من الضوابط ومنها:

منح التراخيص

- يتولى جهاز تنمية المشروعات أو من يفوضه من الأشخاص الاعتبارية العامة إصدار تراخيص مؤقتة للمشروعات والتي تباشر نشاطها دون ترخيص، وتتقدم بطلب الحصول علي هذا الترخيص علي أن لا تتجاوز مدته خمس سنوات.
- يمنح الترخيص المؤقت لمشروعات الاقتصاد غير الرسمي التي تتقدم خلال مدة لا تجاوز عاماً من تاريخ العمل باللائحة التنفيذية لهذا القانون بطلبات لتوفيق أوضاعها.

حالات وقف التراخيص

حدد القانون الحالات التي يجوز فيها وقف الترخيص المؤقت ومنها:

- حصول المشروع على الترخيص المؤقت بناء على مستندات غير صحيحة.
- مخالفة المشروع لشروط الترخيص المؤقت أو البرنامج الزمنى لتوفيق الأوضاع بدون تقديم مبررات مقبولة لذلك.

وفى حالة عدم إزالة المخالفة خلال المدة التي يحددها الجهاز، يصدر الجهاز قراراً بإلغاء الترخيص المؤقت.

الضرائب المستحقة على مشروعات الاقتصاد «غير الرسمي»

نص القانون علي أسس محددة لحساب الضرائب المستحقة على مشروعات الاقتصاد غير الرسمي خلال فترة سريان الترخيص المؤقت وذلك علي النحو التالي.

بالنسبة للمشروعات التي يبلغ حجم أعمالها مليون جينه ولا يجاوز عشرة ملايين جنيه

- ٠,٥٪ من حجم الأعمال بالنسبة للمشروعات التي يبلغ حجم أعمالها مليون جينه ويقل عن مليوني جنيه سنوياً.
- ٠,٧٥٪ من حجم الأعمال بالنسبة للمشروعات التي يبلغ حجم أعمالها مليوني جنيه ويقل عن ثلاثة ملايين جنيه سنوياً.
- ١٪ من حجم الأعمال بالنسبة للمشروعات التي يبلغ حجم أعمالها ثلاثة ملايين جنيه ولا يجاوز عشرة ملايين جنيه سنوياً.

بالنسبة للمشروعات متناهية الصغر من مشروعات الاقتصاد غير الرسمي

- ألف جنيه سنوياً للمشروعات التي يقل حجم أعمالها السنوي عن ٢٥٠ ألف جنيه.
- ألفان وخمسمائة جنيه سنوياً للمشروعات التي يبلغ حجم أعمالها السنوي ٢٥٠ ألف جنيه ويقل عن ٥٠٠ ألف جنيه.
- خمسة آلاف جنيه سنوياً للمشروعات التي يبلغ حجم اعمالها السنوي ٥٠٠ ألف جنيه ويقل عن مليون جنيه.

دور هام لجهاز تنمية المشروعات في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة

قام جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر بضخ قروض لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والمتناهية الصغر، بإجمالي تمويل بلغ ٢٨,٥ مليار جنيه خلال الفترة من يوليو ٢٠١٤ وحتى أغسطس ٢٠٢٠

وذلك لنحو ١,٣١٢ مليون مشروع، وفر نحو ١,٩٢١ مليون فرصة عمل. وبلغ حجم تمويل المشروعات الصغيرة من خلال الجهات الوسيطة نحو ١١,٦ مليار جنيه، تم ضخها لنحو ٨١,٧٨٩ ألف مشروع، وفر نحو ٢٧٦,٢٥٨ ألف فرصة عمل، بينما بلغ حجم الإقراض المباشر نحو ٤ مليارات جنيه لنحو ٢١,٩٤٤ ألف مشروع، وفرت نحو ٩٠,٥٩٦ ألف فرصة عمل. في حين أن حجم التمويل المقدم للمشروعات متناهية الصغر بلغ ١٢,٩ مليار جنيه لنحو ١,٢٠٨ مليون مشروع، وفر نحو ١,٥٥٥ مليون فرصة عمل.

ووفر جهاز تنمية المشروعات، تمويل للمشروعات الصغيرة ومتناهية الصغر طبقا لقطاعات الأنشطة، حيث يستحوذ النشاط التجاري علي ٦٣٪ من التمويلات، من ثم القطاع الخدمي والقطاع الحيواني علي ١٤٪ و١٢٪ علي التوالي، واستحوذ النشاط الصناعي علي ٩٪، ويأتي في المركز الأخير المهن الحرة بنسبة ٢٪ من إجمالي التمويلات.

كما يقدم جهاز تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، مجموعة متكاملة من الخدمات غير المالية لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتناهية الصغر والمتوسطة. وتشمل الخدمات غير المالية، التوعية بثقافة العمل الحر والتعريف بخدمات الجهاز المقدمة من خلال اللقاءات والندوات الترويجية بالجامعات والمعاهد العليا والمتوسطة، وتدريب وتأهيل الشباب على إقامة وإدارة مشروعات صغيرة من خلال العديد من البرامج التدريبية، واستخراج التراخيص، والأوراق اللازمة لبدء المشروع، والمعارض.

مبادرات البنك المركزي المصري وارتفاع تمويلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

قام البنك المركزي، بإصدار عدة مبادرات فيما يتعلق بتمويل الشركات والمنشآت الصغيرة والمتوسطة من خلال إتاحة مبالغ محددة للبنوك لتستخدمها في منح تسهيلات ائتمانية لعملائها تحت مظلة تلك المبادرات، والتي تمثل أهمها في مبادرة تمويل المشروعات بسعر فائدة ٥٪ ، وقد استمر البنك المركزي المصري في دعم تلك المشروعات خلال الفترة الأخيرة وخاصة خلال أزمة كورونا لتقليل آثارها السلبية على المشروعات المشار إليها.

تطور نشاط محفظة القروض والتسهيلات الممنوحة من البنوك

شهدت محفظة قروض وتسهيلات القطاع المصرفي المصري الممنوحة للشركات والمنشآت المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر زيادة كبيرة خلال الفترة من ديسمبر ٢٠١٥ وحتى يونيو ٢٠٢٠ بنحو ٢٠١,٧ مليار جنيه استفاد منها أكثر من مليون و٦١ ألفا و٢٤٦ مشروعا. وقد بلغ حجم التمويل الممنوح للمشروعات الصغيرة نحو

٢٠١,٧ مليار جنيه

زيادة في تمويلات المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر

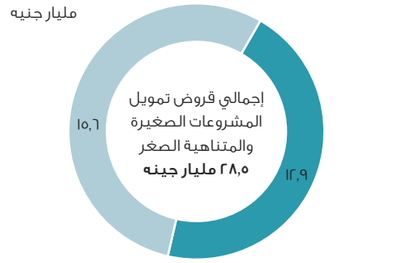

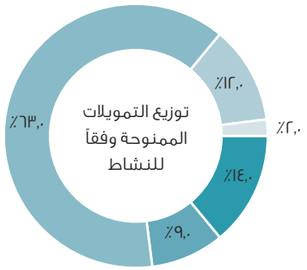

قانون تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر .... قاطرة النمو الاقتصادي لمصر

١١١,٤ مليار جنيه، استفاد منها ١١٣ ألف و٩٦٨ مشروع، فيما بلغ حجم التمويل الممنوح للشركات والمنشآت المتوسطة ٦٥ مليار جنيه، استفاد منها ٧٩٨٤ مشروع، بينما بلغ إجمالي حجم التمويل المقدم للمشروعات متناهية الصغر نحو ٢٥,٣ مليار جنيه، استفاد منها ٩٣٩ ألفا و٢٩٤ مشروعا.

إجمالي التمويل الممنوح من البنوك للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر

ديسمبر ٢٠١٥ – يونيو ٢٠٢٠

المشروعات الصغيرة	المشروعات المتوسطة	المشروعات متناهية الصغر
١١١,٤ مليار جينه	٦٥ مليار جينه	٢٥,٣ مليار جينه

توزيع التمويلات الممنوحة وفقاً للنشاط

استحوذ القطاع الخدمي على النصيب الأكبر من حجم التمويلات الممنوحة بنسبة بلغت ٣٦,٥٪ بقيمة بلغت ٧٣,٦ مليار جنيه، تلاه القطاع الصناعي بنسبة ٣٣,٣٪ وبقيمة ٦٧,١ مليار جنيه، ثم القطاع التجاري بحجم تمويلات بلغت ٣٨,٣ مليار جنيه شكلت نسبة ١٩٪ من حجم التمويلات الممنوحة، وكانت حصة القطاع الزراعي ١١,٢٪ من حجم التمويلات بقيمة بلغت ٢٢,٧ مليار جنيه.

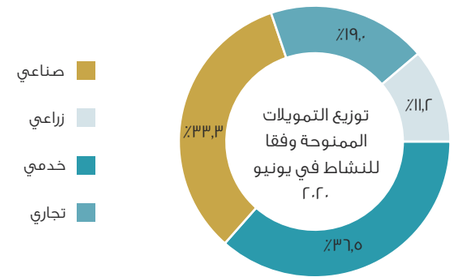

دور رائد للبنك الأهلي المصري في تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة

حرص البنك الأهلي المصري على المشاركة الفعالة في مبادرات البنك المركزي المصري لدعم المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، حيث بلغت قيمة محفظة التسهيلات الممنوحة من البنك في إطار هذه المبادرات نحو ٤٥,٦٦٥ مليار جنيه لنحو ٥٢,٩ ألف عميل. ويتيح البنك الاهلي المصري حزمة متنوعة من المنتجات التمويلية التي تتوافق مع احتياجات المشروعات الصغيرة والمتوسطة بمختلف الأنشطة والقطاعات، من خلال وحدات متخصصة بفروع البنك المتواجدة بجميع المحافظات. وهو الأمر الذي يتناغم مع مجهودات الدولة في دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

وقد شهدت محفظة البنك الأهلي المصري للمشروعات الصغيرة والمتوسطة طفرة ملحوظة خلال السنوات الأخيرة، لتسجل قيمة المحفظة ٨٤ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٠، بمعدل نمو بلغ ٣١٪ عن يونيو ٢٠١٩. ويستهدف البنك أن يصل إلى ١٠٠ مليار جنيه في نهاية ٢٠٢٠.

٤٥,٧ مليار جنيه
قيمة محفظة التسهيلات الممنوحة من البنك الأهلي المصري في إطار مبادرات البنك المركزي لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة في يونيو ٢٠٢٠

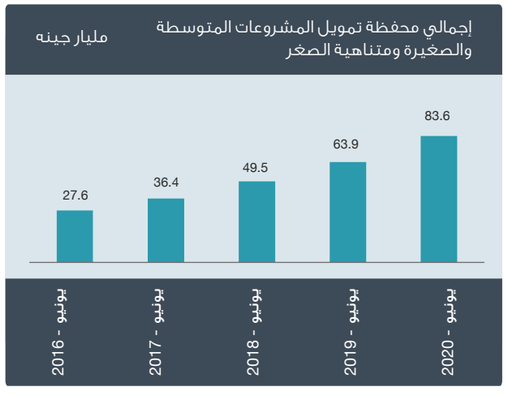

وفي إطار مشاركة البنك الأهلي المصري الفعالة في مبادرات البنك المركزي المصري لدعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، تتنوع محفظة البنك المتوجه للمبادرات كالآتي:

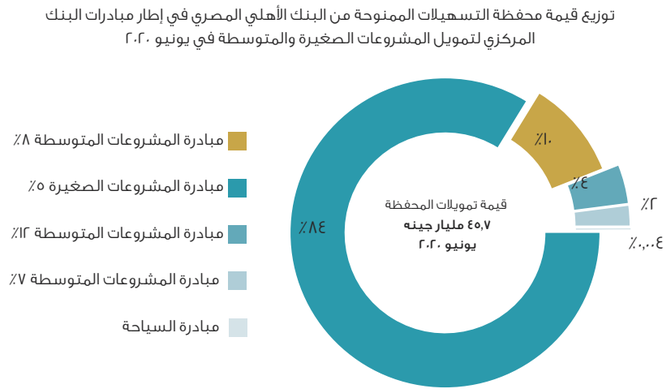

توزيع التمويلات الممنوحة وفقاً للنشاط

استحوذ القطاع الصناعي على النصيب الأكبر من حجم التمويلات الممنوحة بنسبة بلغت ٤٠٪ بقيمة بلغت نحو ٣٣,١٩ مليار جنيه، تلاه القطاع الخدمي بنسبة ٢٩٪ وبقيمة بلغت ٢٣,٨٤ مليار جنيه، ثم القطاع التجاري بنسبة ١٩٪ وبقيمة بلغت ١٥,٤٧ مليار جنيه، وكانت حصة القطاع الزراعي ١٣٪ من حجم التمويلات بقيمة بلغت ١١,٠٥ مليار جنيه.

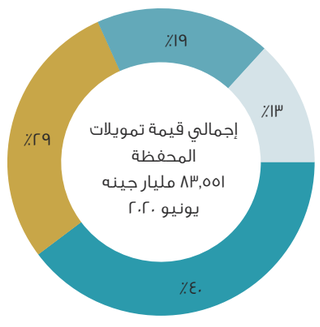

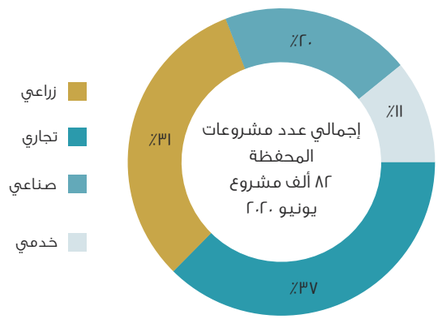

البنك الاهلى المصرى يشارك في عدد من اهم المعارض المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة

شارك البنك الاهلي المصري برعاية الحدث الصناعي الاضخم في افريقيا و الشرق الاوسط في دورته العشرون الذي يضم اكثر من ٣٠٠ عارض يندرجون فى ثلاث معارض صناعية كبرى تخدم جميع اوجه الصناعة فى السوق المصرى وهم معرض " ماك تك " لآلات تشكيل المعادن وماكينات السي ان سي ومعدات اللحام والقطع، معرض " هاندلينج أكسبو" لمعدات المناولة والتخزين ونقل الحركة والروافع والأوناش ، معرض "إيرتك" لتكنولوجيا الهواء المضغوط ولوازمه . ما من شأنه المساهمة بفاعلية في تطوير منظومة الصناعة المصرية من خلال عرض أحدث الماكينات والمعدات وخطوط الإنتاج وكل ما يخص المجال الصناعى .

كما امتدت مساهمة البنك لتشمل استعراض عدد من المنتجات المالية و غير المالية كذلك منتجات التجزئة لخدمة الافراد و الشركات ، إلى جانب تنظيم ندوات تحتوي علي مجموعة من الجلسات النقاشية بالمؤتمر الخاص بالمعرض، حيث استمرت فاعليات الندوات علي مدار أربعة ايام ، تحت عنوان " : تمويل اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، الخدمات غير المالية و الشمول المالي "

وعلى ذات الوتيرة شارك البنك برعاية معرض الشرق الأوسط الدولى الثانى عشر لصناعة الورق والكرتون – والتعبئة والتغليف والطباعة "Print2pack - Paper Me -Tissue Me"، والذي يضم كبري شركات الطباعة والتغليف وصناعة البلاستيك و الورق والكرتون والأوراق الصحية في أفريقيا و الشرق الأوسط . إلى جانب تنظيم جلسة نقاشية بالمؤتمر الخاص بالمعرض، تحت عنوان : " تمويل اصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة ، الخدمات غير المالية والشمول المالي" .كما قام البنك برعاية "مؤتمر ومعرض بيزنكس " الذى يُعّد أكبر معرض للاستثمار والتوكيلات التجارية فى مصر والشرق الأوسط والذى أقيم تحت شعار «جاهزين لبكره.. راجعين بفرصة »، بمشاركة عدد من الشركات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة التى تندرج تحت مظلة القطاع الخدمى والتجارى، والذي يضم أكثر من ٨٠ علامة تجارية محلية وعالمية.

وفى هذا الإطار أكد الأستاذ/ ممدوح عافيه رئيس مجموعة المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالبنك الأهلى المصرى أن تواجد البنك ورعاية تلك المعارض المختلفة ، أحد الآليات الفاعلة فى دعم وتمويل النشاط الصناعى و الانشطة الاقتصادية ، وإتاحة بيئة ملائمة للمستثمرين الساعين لإيجاد فرص للعمل الخاص أو للشراكة من أجل التوسع فى مشروعات قائمة بالفعل، حيث تتيح المعارض بتنوع تخصصاتها فرصًا استثمارية وخدمات وتسهيلات حكومية، إضافة إلى تواجد مصادر التمويل المختلفة، حيث يجد المستثمر البنوك وشركات الاستثمار والاستثمار المباشر وشركات التأجير التمويلى والتمويل العقارى والتمويل متناهى الصغر، بما يمكن الزائر من التعرف على كل فرص التمويل التى تساعده لبدء نشاطه أو المستندات أو التراخيص المطلوبة وكافة التسهيلات التى يحتاجها المستثمر ليبدأ مشروعه، مُشيراً إلى أن البنك يقدم من خلال أجنحته بتلك المعارض حزمة مميزة من البرامج الائتمانية، والخدمات المالية وغيرالمالية، والمنتجات المصرفية للشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك خدمات التجزئة للأفراد ما من شأنه تعزيز الشمول المالى.

صناعة السيارات في مصر ... الفرص والتحديات والرؤية المستقبلية

تعد صناعة السيارات أحد أهم القطاعات الاستراتيجية في الاقتصاد القومي ، حيث أنه يمثل قاطرة التنمية لأكثر من ١٣ قطاع صناعي، ويعمل به ما يزيد عن ١٠٠ شركة في الصناعات المغذية، بما يوفر نحو ٨٦ ألف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة، وتشهد الصناعة مساعي كبيرة من جانب الدولة للنهوض بها وتطويرها و توفير كافة عوامل الجذب للاستثمارات المحلية والأجنبية ، حيث يتوافر بالسوق المحلى العديد من الفرص ومقومات النجاح ، وفي هذا الإطار تعقد الدولة لقاءات مكثفة مع العديد من شركات السيارات العالمية من أجل بحث التوسع في إنتاج وتجميع السيارات، وكذلك دراسة سبل تطوير النشاط ليشمل مشروعات السيارات الكهربائية ، ودعم الصناعات المغذية لها، من خلال تقديم برامج تحفيزية للاستثمار في هذا المجال، بما يتماشى مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وأبعادها التنموية والبيئية والاقتصادية، ولاسيما في ظل التوجه العالمي بتقليل الأثر البيئي الناتج عن السيارات التقليدية وتوقعات المؤسسات الدولية بنمو سوق السيارات الكهربائية.

عدد من مؤشرات الصناعة والفرص والتحديات

حققت صناعة السيارات في مصر أعلى معدل نمو لها خلال عام ٢٠١٩ بنسبة ٩٥٪ بعد تمكنها من انتاج نحو ٧١,٤ ألف سيارة « ملاكي ومركبات تجارية «، مقارنة بنحو ٣٦,٦ الفاً في عام ٢٠١٧ وفقا وبيانات والإحصاءات الصادرة عن رابطة مصنعي السيارات العالمية OICA، لتحتل بذلك المركز الثالث في قائمة الدول الافريقية الأعلى انتاجاً لعام ٢٠١٩ بعد جنوب افريقيا والمغرب على الترتيب، هذا ويتواجد بالسوق المحلى نحو ١٧ مصنعا كبيرا لإنتاج السيارات.

وعلى الرغم من توافر العديد من عوامل النجاح لمصر التي تساعد على قيام صناعة قوية في مجال انتاج السيارات والصناعات المغذية، والنجاحات التي استطاعت صناعة السيارات في مصر تحقيقها، إلا أنها مازالت تواجه بعض التحديات التي حالت دون قيامها بالدور الذي تلعبه الصناعات المماثلة في الدول الصناعية المتقدمة أو في الدول تتشابه ظروفها الاقتصادية مع مصر. وبصورة عامة نشير إلى:

الفرص

- الموقع الجغرافي المميز مما يجعل مصر مركزًا مثاليًا للتصدير بين منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وأوروبا، وخاصة منطقة محور قناة السويس.
- إعادة هيكلة خريطة سلاسل التوريد العالمية في ضوء تداعيات فيروس كورونا، والتي كانت ترتكز بشكل أساسي في الصين معتمدة على التكنولوجيا الأمريكية، حيث انه يمكن لمصر استغلال موقعها الاستراتيجي لجذب العديد من شركات السيارات العالمية التي تبحث عن موقع جديد لتوطين استثماراتها وخطوط انتاجها يكون أكثر أماناً لتخطى الازمات المفاجأة، بالإضافة الى نشاط التجميع الذي تشارك فيه مصر بالفعل.
- إمكانات قوية لنمو الطلب على السيارات في ظل النمو السكاني المتزايد، وانخفاض معدل ملكية المركبات مقارنة بعدد السكان.

التحديات

- اعتماد الصناعة على التجميع للمكونات المستوردة ذات الاسعار المرتفعة، وبالتالي عدم تنافسية أسعار السيارة المحلية مقارنة بأسعارها لدى الشركات العالمية.
- اعتماد الشركات على التجميع بصفة اساسية أدى الى عدم العمل على توطين التكنولوجيا الخاصة بصناعة السيارات وعدم مواكبتها للتغيرات السريعة التي تحدث بها.
- عدم الاستغلال والتشغيل الكافي للطاقات الإنتاجية، على الرغم من ان صناعة السيارات تعد من الصناعات كثيفة العمالة ورأس المال، وهو الامر الذي يستلزم انتاجا كبيرا يوازي الاستثمارات الكبيرة لضمان تحقيق العائد الاقتصادي.

- أهمية تعزيز الصناعات المغذية لصناعة السيارات، وخاصة أن معظم هذه الصناعات تعتمد على تكنولوجيا تقليدية وغير متطورة.
- محدودية التكامل والتنسيق بين الشركات المحلية العاملة في صناعة السيارات والشركات العاملة في الصناعات المغذية.
- الاحتياج إلى توفير المزيد من السيطرة على القطاع غير الرسمي لصناعة قطع غيار السيارات، والذي يقوم بإنتاج مكونات غير مطابقة للمواصفات.

عدد من أهم مقترحات النهوض بالصناعة

- دراسة التجارب الدولية الناجحة في مجال صناعة السيارات للدول التي تتشابه ظروفها الاقتصادية مع مصر وأبرزها التجربة المغربية، مع ضرورة الاستفادة ايضا من خبرات وتجارب الدول صاحبة التكنولوجيا المتقدمة في هذا المجال مثل كوريا الجنوبية والصين واليابان.

نجحت المغرب في استقطاب شركات عالمية في صناعة السيارات، كما أقامت شركات أوروبية «ألمانية، وإيطالية، وفرنسية» وأسيوية وأمريكية مصانع لها في طنجة والدار البيضاء والقنيطرة لتصنيع مختلف أجزاء السيارات لتعد المغرب مورداً رئيسيا لمكونات ومستلزمات السيارات الى مصانع السيارات الأوروبية، وقد ساهم في ذلك توافر بيئة الاعمال الملائمة للاستثمار أبرزها:

- الحوافز التي منحتها للشركات العاملة في هذا المجال ومنها «منح تسهيلات ضريبية تشمل الاعفاء من الرسوم الجمركية للآلات ومعدات تجميع السيارات وضريبة بسيطة على الاستيراد، إعفاء الشركات العاملة لمدة ٥ سنوات من ضريبة الارباح وخفضها بعد ذلك لمدة ٢٠ سنة إذا تم تصدير معظم الإنتاج، إعفاء العاملين في قطاع تصنيع السيارات من ضريبة الدخل، وخفض ضريبة القيمة المضافة من ٢٠٪ الى ٧٪».
- إنشاء مناطق صناعية وحرة متخصصة لصناعة السيارات وأجزاءها «كالمنطقة الحرة لطنجة، مدينة طنجة للسيارات، رينو طنجة المتوسط».
- اتفاقيات التجارة الحرة التي ابرمتها المغرب مع العديد من الدول، والتي أهلتها ان تصبح منصة للتصنيع والتصدير.
- إقامة مراكز للتدريب المهني في مجال صناعة السيارات لتوفير العمالة الماهرة.

- تخصيص أراضي بهدف انشاء مناطق استثمارية Clusters تختص بتصنيع السيارات وقطع غيارها والتكنولوجية الخاصة بها، مع وضع حزمة من الحوافز اسوة بما هو مطبق ببعض الدولة كالمغرب لتشجيع زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر في مجال صناعة السيارات.
- وضع برامج محدد للنهوض بالتصنيع المحلى، مع العمل على زيادة نسبة المكون المحلى من نحو ٤٠-٤٥٪ الى نحو ٦٠٪، وبما يتوافق مع المواصفات العالمية في صناعة السيارات، وكذلك ربط الصناعات التكنولوجية وتطبيقات الذكاء الصناعي في مصر بصناعة السيارات والصناعات المغذية لها.
- النهوض بالصناعات المغذية مع الاهتمام بتقديم خدمات ما بعد البيع للمنتجات المصنعة محليا.
- العمل على انشاء مراكز تدريبية متخصصة في صناعة السيارات لتوفير عمالة مدربة وكفاءات فنية قادرة على العمل ومواكبة التطور في هذا المجال، مع الاهتمام بالتعليم الفني الخاص بصناعة السيارات من خلال توقيع بروتكولات بين شركات إنتاج السيارات ووزارة التربية والتعليم.
- اعداد استراتيجية ترويجية وتسويقية لصناعة السيارات ومكوناتها المحلية الصنع والمشاركة بالمعارض المتخصصة في هذا المجال سواء خارجيا أو داخليا مع دعوة كبرى الشركات العاملة في هذا المجال.

توطين صناعة السيارات الكهربائية والصناعات المغذية لها

ساهمت التطورات التكنولوجية في مجال السيارات الكهربائية في تحقيق زيادة مطردة في استخدامها عالمياً، سواء كوسيلة للنقل الجماعي للركاب أو سيارات خاصة صديقة للبيئة ، هذا وتتوقع وكالة الطاقة الدولية في تقريرها الصادر في يونيو ٢٠٢٠ أن يكون سوق السيارات الكهربائية أقل تأثراً من تداعيات أزمة كورونا في عام ٢٠٢٠ مقارنة بقطاع السيارات ككل، لترتفع نسبة مبيعات السيارات الكهربائية عالمياً من إجمالي السيارات لتصل إلى ٣٪ عام ٢٠٢٠ مقارنة بنحو ٢,٦٪ عام ٢٠١٩ ، مع توقعها بتزايد معدلات النمو خلال السنوات المقبلة ، سواء من حيث حجم الطلب على السيارات الكهربائية وحصتها بالسوق العالمي، أو من حيث حجم الطلب العالمي على أجهزة الشحن، و المواد المستخدمة في تصنيع بطاريات السيارات الكهربائية ، ولاسيما مع استمرار الاتجاه نحو زيادة سعة البطاريات ، على أن تستحوذ الصين ودول أوروبا وأمريكا على النصيب الأكبر من تلك السيارات، علماً بأن الوكالة استندت في توقعاتها إلى سيناريوهين الأول « سيناريو السياسات الحكومية الداعمة » والثاني « سيناريو التنمية المستدامة ».

أهم توقعات وكالة الطاقة الدولية لسوق السيارات الكهربائية عالمياً

المؤشر	عام ٢٠١٩	عام ٢٠٣٠	
		سيناريو السياسات الداعمة	سيناريو التنمية المستدامة
إجمالي السيارات والمركبات الكهربائية	٧,٢ مليون سيارة مقارنة ٥,٢ مليون بعام ٢٠١٨	١٤٠ مليون سيارة	٢٤٥ مليون سيارة
نسبة السيارات الكهربائية من إجمالي السيارات	١٪	٧٪	٣٠٪
إجمالي مبيعات السيارات الكهربائية	٢,١ مليون سيارة	٢٥ مليون سيارة	أكثر من ٤٥ مليون سيارة
الطلب على الكهرباء من قبل السيارات الكهربائية	٩١,٦ تيرا واط/ساعة عبر « ٧,٣ مليون نقطة شحن»	٥٥٠ تيرا واط/ساعة	١٠٠٠ تيرا واط/ساعة
إجمالي سعة البطاريات الكهربائية	١٧٠ جيجا واط ساعة / سنويا	١,٥ تيرا واط/ ساعة سنويا	٣ تيرا واط/ ساعة سنويا
الطلب على المواد الخام لتصنيع البطاريات كيلو طن/ ساعة			
الكوبالت	١٩	١٨٠	أكثر من ضعف سيناريو السياسات الداعمة
الليثيوم	١٧	١٨٥	
المنجنيز	٢٢	١٧٧	
النيكل	٦٥	٩٢٥	

وتسعى مصر الى مواكبة التطور التكنولوجي والاتجاهات العالمية في صناعة السيارات الكهربائية، حيث تستهدف التحول الى مركز إقليمي لتلك الصناعة على مستوى إفريقيا ومنطقة الشرق الأوسط، لاسيما مع توقعات نمو سوق السيارات الكهربائية عالميا، والفوائد البيئية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن استخدامها والتي تتوافق مع اهداف التنمية المستدامة « كخفض الانبعاثات الضارة بالبيئة الناجمة عن استخدام السيارات التي تعمل بالمحركات العادية، تخفيف الضغط على استيراد المحروقات، خفض تكلفة الاضرار الصحية «.

صناعة السيارات في مصر ... الفرص والتحديات والرؤية المستقبلية

أهم مؤشرات سوق السيارات الكهربائية في مصر خلال عام ٢٠١٩

٩٣ سيارة ملاكي كهربائية بالجمهورية	١٥ حافلة كهربائية بالإسكندرية	٨٦ إجمالي وحدات الشحن الكهربائي

شركة ريفولتا مصر
٧٦ وحدة شحن كهربائية مجهزة بأكثر من١٣٠ نقطة شحن فورى توفرها الشركة في ١٨ مدينة على مستوى الجمهورية

شركة انفينيتي اى
١٠ وحدات شحن كهربائية مجهزة بعدد ٤٠ نقطة شحن فورى، يتركز أغلبها في محطات وقود " تشيل أوت"

استراتيجية مصر لتوطين صناعة السيارات الكهربائية

تتماشى الاستراتيجية مع رؤية مصر ٢٠٣٠، وتتمثل أهدافها فيما يلي:

- امتلاك تكنولوجيا تصنيع المركبات الكهربائية بنسبة ٦٥٪ بنهاية ٢٠٣٠.
- زيادة الحصة السوقية للمركبات الكهربائية من حجم السوق المحلى للمركبات بنسبة ٣٦٪ بحلول عام ٢٠٣٠ و٥٠٪ بنهاية ٢٠٤٠.
- جعل مصر في مقدمة مصدري المركبات الكهربائية بنهاية ٢٠٤٠.
- زيادة المساهمة في الناتج الصناعي بنسبة ٥٪ لزيادة الناتج المحلى الإجمالي.
- خفض العبء عن ميزانية الدولة الناتجة عن استيراد الديزل لصالح المركبات بنسبة ٩٠٪ بحلول عام ٢٠٤٠
- خفض تكلفة المخاطر الصحية والبيئية الناجمة عن التلوث والصادر عن مركبات التي تعمل بالسولار بنسبة ٩٧٪ بحلول ٢٠٤٠.

وتجدر الإشارة الى أن تنفيذ الاستراتيجية المشار اليها يتم من خلال ثلاث محاور رئيسية هي « تعميق التصنيع المحلى، وتجهيز البنية الأساسية، وتحسين اساطيل المركبات الحالية ».

المحور الاول
تعميق التصنيع المحلى

تشمل تصنيع الاتوبيسات بأنواعها، مركبات ركوب الافراد، ومركبات النقل فضلا عن تصنيع الشواحن الكهربائية ومعدات الشحن، وبطاريات الشحن الكهربائي جميع القدرات

المحور الثاني
تجهيز البنية التحتية

تشمل انشاء وحدات شحن عامة وخاصة مع رفع قدرات الشبكة القومية لاستيعاب الاحمال المضافة

المحور الثالث
تحسين اساطيل المركبات الحالية

تشمل خطة ديناميكية لإحلال المركبات المتقادمة «أكثر من ٢٠ عام»، احلال مركبات الافراد والاتوبيسات ومركبات النقل بجميع انواعها، ضم برنامج احلال وتحويل مركبات الخاصة بخطة التوسع باستخدام الغاز الطبيعي لاستكمال باقي الاعداد بمركبات تعمل بالكهرباء للمساهمة في الاسراع في التنفيذ

أبرز الجهود المبذولة لتشجيع توطين صناعة السيارات الكهربائية والصناعات المغذية

- موافقة جهاز تنظيم مرفق الكهرباء وحماية المستهلك في سبتمبر ٢٠٢٠ على قواعد تنظيم العمل للشركات الراغبة في الاستثمار في مجال محطات شحن السيارات الكهربائية، وكذا التعريفة المقترحة، وقد تم ارسالهما للاعتماد من مجلس الوزراء واتخاذ إجراءات الإصدار وفقاً وقانون الكهرباء، علماً بأن تلك القواعد تتضمن تحديد عدد المحطات المقرر تنفيذها على مستوى الجمهورية، فضلاً عن العلاقة التعاقدية بين شركة الكهرباء والمستثمرين، الجدير بالذكر ان الحكومة قد تلقت عروضاً من شركات عالمية «أمريكية وبريطانية و إيطالية وصينية وألمانية» للاستثمار في مجال شحن السيارات الكهربائية.

- توقيع الشركة القابضة للصناعات المعدنية – إحدى شركات وزارة قطاع الأعمال العام والمالكة لشركة النصر للسيارات – في يونيو ٢٠٢٠ مذكرة تفاهم مع شركة دونج فينج الصينية، لتصنيع سيارات كهربائية في مصر «Dong Feng E70» على خطوط شركة النصر بطاقة ٢٥ ألف سيارة سنوياً وبتكلفة ٥٠٠ مليون جنيه، على ان يبدأ الانتاج العام المقبل، هذا ومن المتوقع الانتهاء من الدراسات الفنية للمشروع نهاية سبتمبر ٢٠٢٠.

- افتتاح شركة إس إي وايرنج سيستمز إيجيبت – إحدى شركات «سوميتومو « اليابانية التي تعمل في مجال تصنيع الأنظمة السلكية الكهربائية والكابلات للسيارات والمركبات بكافة أنواعها – في مايو ٢٠٢٠ مصنع جديد بمدينة ٦ اكتوبر متخصص في انتاج الضفائر الالكترونية للسيارات الكهربائية مستخدماً أحدث الأنظمة التكنولوجية العالمية، حيث يضم المصنع ماكينة جديدة هي الأولى من نوعها مقارنة بما تضمه مصانع اليابان من ماكينات.

- توقيع شركة ريفولتا ايجيبت اتفاقية شراكة جديدة في أواخر عام ٢٠١٩ مع شركة ايكو فاكتور الأوكرانية المتخصصة في مجال السيارات الكهربائية واكسسواراتها وشواحنها لإنشاء اول مصنع ومركز صيانة في الشرق الأوسط للشحن ومستلزمات السيارات الكهربائية، حيث يوجد فرص تصديرية امام منتجات الصناعات المغذية لصناعة السيارات الكهربائية المصنعة محليا في ظل ما تتمتع به مصر من إعفاءات جمركية في ضوء الاتفاقيات التجارية المبرمة بينها وبين عدد من الدول والتكتلات الاقتصادية ، وموقعها الجغرافي المميز و قربه من الأسواق الرئيسية الأكثر استخداما للسيارات الكهربائية.

الرؤية المستقبلية لصناعة السيارات في مصر وفقا ومؤسسة فيتش العالمية

أكدت فيتش سوليوشنز» التابعة لمؤسسة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني في تقريرها عن صناعة السيارات في مصر للربع الثالث من عام ٢٠٢٠ على جاذبية مصر للشركات العالمية العاملة في صناعة السيارات مشيراً الى:

- توقيع عقد تجميع السيارة «كيا» في مصر بين الشركة المصرية العالمية للتجارة والتوكيلات، وشركة كيا العالمية خلال عام ٢٠١٨ لاستثمار نحو ٤,٢ مليون على مدى ٥ سنوات لتجميع العلامة التجارية، بطاقة إنتاجية مبدئية ١٥ ألف وحدة سنويا، ومن المتوقع ان يصل الطاقة القصوى لإنتاج ٤٥ ألف وحدة سنويا.

- افتتاح خط إنتاج الشاحنات MAZ بشركة حلوان للآلات والمعدات مصنع ٩٩٩ الحربي في فبراير ٢٠١٨ بقيمة ٥ مليون دولار لإنتاج المركبات التجارية الثقيلة في مصر، بطاقة إنتاجية أولية ٥٠٠ وحدة سنوياً، مع توسيع الطاقة الإنتاجية مع تعافى الطلب لتزويد مصر وباقي منطقة شمال أفريقيا، هذا مع استهداف زيادة نسبة المكون المحلى ٤٠٪ للتوافق مع شروط اتفاقية أغادير، التي تنص على أن اعفاء الصادرات وواردات السيارات بين الدول الأعضاء (مصر والأردن والمغرب وتونس) من الجمارك شرط أن تضاف ٤٠٪ من القيمة في بلد العضو.

صناعة السيارات في مصر ... الفرص والتحديات والرؤية المستقبلية

- توقيع شركة مرسيدس بنز مذكرة تفاهم مع الحكومة المصرية في يونيو ٢٠١٩، لإعادة عمليات تجميع سيارات الشركة في مصر، بعد توقف نشاطها أربع أعوام.

- إعلان شركة رينو إمكانية إنشاء قاعدة إنتاج في مصر والتي تتمتع بموقع استراتيجي بين أوروبا وآسيا.

أهم توقعات فيتش للإنتاج المحلي

- انخفاض إنتاج السيارات المحلية في عام ٢٠٢٠ بمعدل تراجع ٦,٩٪ مقابل تقديرات سابقة بتحقيق معدل نمو ٦,١٪، تأثراً بتعليق إنتاج المصانع دوليًا ومحليًا في ظل الإجراءات الاحترازية المتخذة لوقف تفشي فيروس كورونا، بالإضافة إلى نقص مكونات السيارات واضطراب سلاسل الامداد والتوريد، حيث تعتمد هذه الصناعة على استيراد نحو ٦٠٪ من قطع الغيار ومكونات السيارات.

- تراجع انتاج سيارات الركاب والتجارية بنحو ٨٪، ٦,٥٪ على التوالي في عام ٢٠٢٠، مقابل توقعات سابقة بارتفاعه بنحو ١٢,٣٪ و ٣٪ في ذات العام، ليصل حجم انتاج سيارات الركوب الى نحو ١٤ ألف وحدة وذلك في ظل توقف بعض الشركات إنتاجها خلال فترة تفشي فيروس كورونا، كشركة نيسان موتور على غرار اتجاه شركات السيارات العالمية.

- تعافى الإنتاج المحلى في عام ٢٠٢١ ليرتفع بنسبة ٢,٥٪ وبما يتجاوز ٧٠ ألف وحدة، مع توقع زيادة إنتاج سيارات الركاب والتجارية بنسبة ٣,١٪ و٣٪ على التوالي في ذات العام، وذلك بافتراض تعافى الاقتصاد العالمي والمحلى.

أهم توقعات فيتش لمبيعات السيارات

- انكماش مبيعات سيارات الركاب «مقابل توقعات سابقة بارتفاعها بنسبة ٩,٢٪» وكذلك السيارات التجارية بنسبة ٨,١٪، ٨,٤٪ على التوالي في عام ٢٠٢٠ لتصل الى ١١٥,٨ ألف سيارة و٤٩,٣ ألف مركبة في ضوء تغير أولويات إنفاق الأفراد وتأثر النشاط التجاري من الاغلاق الجزئي وفرض القيود على الحركة خلال فترة تفشى الفيروس، هذا وتتوقع فيتش ان يكون التراجع الأقوى بالنسبة للسيارات التجارية في حافلات الركاب بنسبة ٢٠٪ بحجم مبيعات متوقعة تصل الى ٩,٥ ألف وحدة ، تأثرا بانخفاض عدد السائحين الوافدين الى مصر في ظل تعليق حركة الطيران في الفترة الماضية، مقابل توقعات سابقة بارتفاعهم بنسبة ٢,١٪ خلال ذات العام .

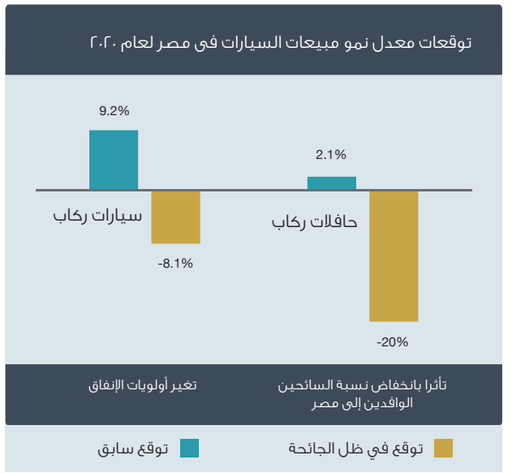

- نمو إجمالي مبيعات السيارات في عام ٢٠٢١ – وبافتراض تعافى الاقتصاد العالمي والمحلى – تتوقع فيتش ان تنمو المبيعات بنحو ٥,٤٪، مع نمو مبيعات سيارات الركاب بنحو ٦,٣٪، والسيارات التجارية بنحو ٣,٣٪ في ذات العام، (وبنحو ١,١٪ لحافلات الركاب لتصل الى ٩,٦ ألف حافلة) حيث سيؤدي ذلك التحسن إلى دفع الأفراد والشركات للحصول على مزيد من التسهيلات الائتمانية، وبالتالي تحفيز الطلب على المركبات.

- ارتفاع الطلب على السيارات بشكل عام على المدى المتوسط، بمتوسط معدل نمو سنوي للمبيعات يبلغ نحو ١,٦٪ حتى عام ٢٠٢٤، وبنسبة ١,٩٪ لسيارات الركاب في ذات الفترة، مع تعزيز الطلب على السيارات التجارية على المدى المتوسط.

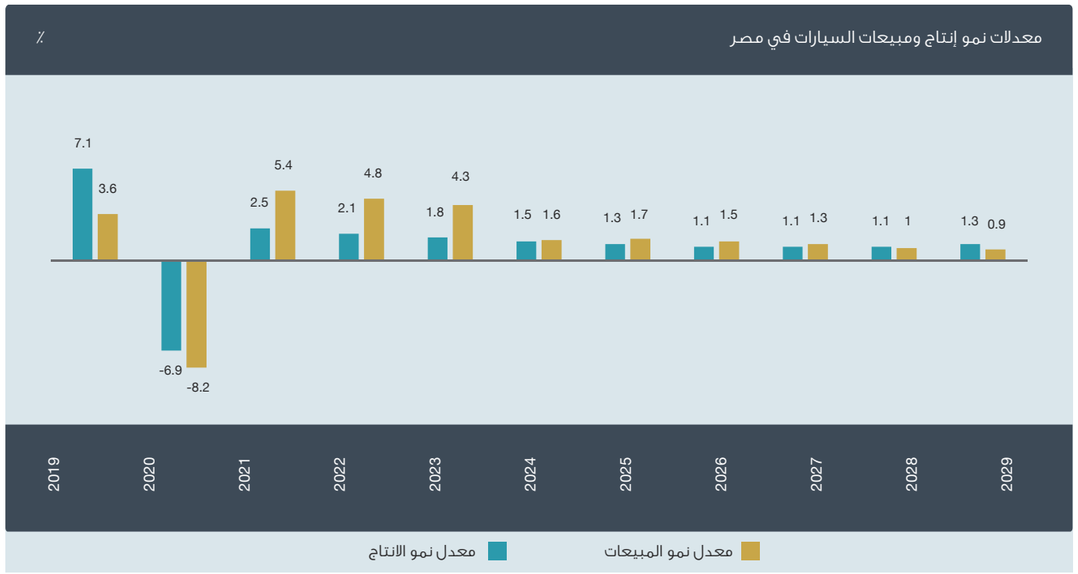

تنامى جاذبية الاستثمار في قطاع التعدين المصري

تولى الدولة أهمية كبرى لتطوير قطاع التعدين ليتواكب مع رؤية مصر للتنمية المستدامة ٢٠٣٠ وتهيئة بيئة استثمارية جاذبة له بما يساهم في زيادة نسبة مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي ، ويعد صدور القانون رقم ١٤٥ لسنة ٢٠١٩ لتعديل بعض أحكام قانون الثروة المعدنية ولائحته التنفيذية في يناير ٢٠٢٠ ، أحد أبرز الخطوات التي اتخذتها الدولة للتغلب على معوقات الاستثمار وتشجيع الشركات العالمية للعمل بالسوق المحلى ، حيث تركزت تعديلات هذا القانون بشكل أساسي على تطوير النظام المالي وآلية منح تراخيص العمل التعديني وتنظيم الاختصاصات ، متضمناً تيسير الإجراءات ، وفصل تراخيص البحث عن الثروات المعدنية عن تراخيص استغلالها، لإعطاء مزيد من المرونة في جذب استثمارات للبحث والاستكشاف ، فضلاً عن إجازة مزاولة أنشطة التعدين للعمل بنظام المناطق الاستثمارية المنصوص عليها بقانون الاستثمار رقم ٧٢ لسنة ٢٠١٧ وبالتالي التمتع بالعديد من الحوافز الاستثمارية ، هذا بالإضافة الى جهود الدولة المتواصلة في تطوير البنية الأساسية من طرق ومطارات وموانئ بما يخدم المستثمرين بالقطاع . وهو ما انعكس على ارتفاع إجمالي قيمة استثمارات قطاع التعدين ليصل الى نحو ٤,٥ مليار جنيه " وفقا ورأس المال المصدر " وفقا وبيانات الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، تستحوذ المناجم والمحاجر على نحو ٩٦٪ منها.

استثمارات قطاع التعدين وفقا للتدف في رأس المال المصدر سنويا — مليون جنية

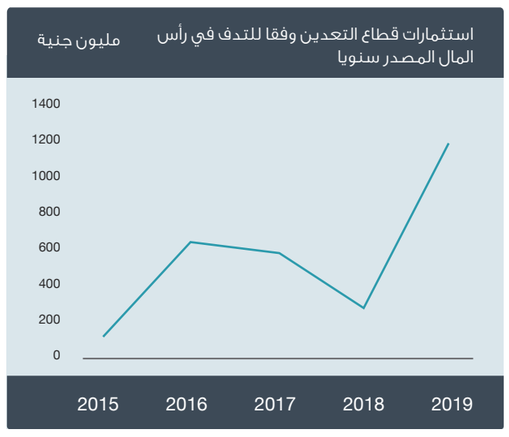

أهم الدول المستثمرة وفق رأس المال المصدر — مليون جنية

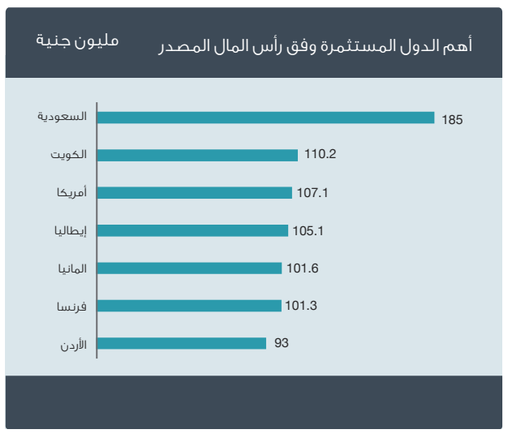

وقد جاء إعلان وزارة البترول والثروة المعدنية في ١٩ نوفمبر ٢٠٢٠ عن نتائج المزايدة العالمية الأولى للبحث عن الذهب والمعادن المصاحبة والتي تم طرحها في مارس ٢٠٢٠ ليؤكد الاقبال الكبير الذي حظيت به رغم تحديات ازمة فيروس كورونا المستجد، حيث فازت ١١ شركة من إجمالي ١٧ شركة عالمية ومصرية تقدمت للاستثمار في هذا المجال في عدد ٨٢ قطاع بالصحراء الشرقية على مساحة ١٤ ألف كيلو متر مربع، توزعت ما بين سبع شركات عالمية وأربع شركات مصرية، باستثمارات ٦٠ مليون دولار كحد أدنى في مراحل البحث الأولى . وتجدر الإشارة الى انه قد تم تقييم العطاءات المقدمة من الشركات وفقا وعدة معايير تثبت الخبرة الفنية والقدرة المالية للقيام ببرنامج بحث ناجح على مدار عامين ، ويتضمن ذلك أن تمتلك الشركات :

- أكثر من ١٠ سنوات خبرة في مجال البحث واستغلال الخامات بمناطق مرخصة
- أكثر من ١٠ مليون أوقية من احتياطيات خام الذهب الثابتة
- أكثر من ٥٠٠ ألف أوقية من انتاج الذهب في عام ٢٠١٩.

كما تتواصل جهود الدولة لتشجيع المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية في هذا القطاع الحيوى، من خلال طرح مزايدات عالمية جديدة للبحث عن الخامات التعدينية.

١٩ نوفمبر ٢٠٢٠ حتى ١٥ مارس ٢٠٢١

الإعلان عن طرح المزايدة العالمية الثانية لعام ٢٠٢٠ للبحث عن الخامات التعدينية والمعادن المصاحبة وتشمل الحديد والفوسفات والنحاس والرمال البيضاء والفلسبار وأملاح البوتاسيوم والرصاص والزنك والكاولين وطمى بحيرة ناصر في عدة قطاعات .

١٩ نوفمبر ٢٠٢٠ حتى ١٥ مارس ٢٠٢١

الإعلان عن الجولة الثانية لمزايدة البحث عن الذهب والمعادن المصاحبة، والتي تضم باقي مناطق المزايدة الأولى وهي ٢٠٨ قطاع على مساحة ٣٨ ألف كم٢ بالصحراء الشرقية.

١٥ مارس ٢٠٢٠ حتى ١٥ سبتمبر ٢٠٢٠

طرح المزايدة العالمية الأولى للبحث عن الذهب والمعادن المصاحبة لقطاعات محددة بالصحراء الشرقية بمساحة تبلغ نحو ١٧٠ كم ٢ للقطاع الواحد، وتم الإعلان عن فوز ١١ شركة مصرية وعالمية في ٨٢ قطاع.

٧ شركات عالمية فائزة بالمزايدة
١ شركة أسترالية Centamin
٤ شركات كندية
Geolgy Barrick GOLD
Lotus Gold Corporation
,Red Sea Resoruces, B2Gold
٢ شركة إنجليزية
AKH gold ومناجم النوبة SRK
٤ شركات مصرية
MDEAF ، والعبادي ، وشمال أفريقيا
للتعدين والصناعة ، وإبداع فور جولد

وعلى صعيد توقعات قطاع التعدين المصري ، أكدت مؤسسة «فيتش سوليوشنز» التابعة لمؤسسة فيتش العالمية للتصنيف الائتماني في تقريرها « قطاع التعدين في الشرق الأوسط وشمال افريقيا « الصادر خلال الربع الأخير من عام ٢٠٢٠ ، أن مصر تُعّد موطناً لعديد من الثروات المعدنية كالفوسفات والحديد والفحم ، بجانب توافر مخزون كبير من النحاس واليورانيوم ، متوقعة نمو قطاع التعدين بمصر بشكل عام وصناعة الذهب بشكل خاص حتى عام ٢٠٢٩ ، وارجعت فيتش توقعاتها الإيجابية الى اتجاه المنتجين لزيادة الإنتاج، وتشجيع الدولة للاستثمار الأجنبي وذلك كالتالي :

- نمو قيمة إنتاج قطاع التعدين بمتوسط معدل نمو سنوي ١,٢٪ خلال الفترة من ٢٠٢٠ حتى ٢٠٢٩ وصولاً إلى ٦١٠ مليون دولار بنهاية الفترة.
- نمو انتاج الذهب بمتوسط معدل نمو سنوي ٥٪ خلال ذات الفترة وصولاً إلى ١,١ مليون أونصة في عام ٢٠٢٩.

توقعات فيتش لقيمة إنتاج قطاع التعدين وحجم إنتاج الذهب فى مصر

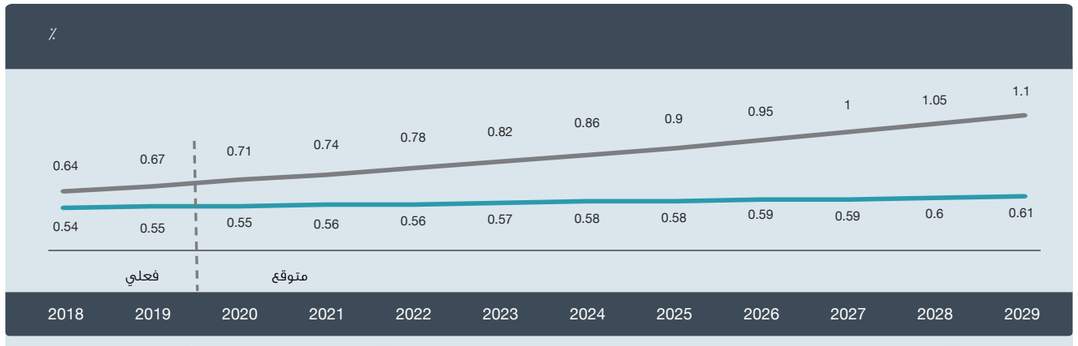

تنامى جاذبية الاستثمار في قطاع التعدين المصري

هذا وأشادت فيتش بالتجربة الناجحة للاستثمار الأجنبي في قطاع التعدين متمثلة في شركة «سنتامين» ، والتي تُدير منجم السكرى للذهب، حيث نجحت الشركة في سداد تكاليف رأس المال وتقوم باقتسام الارباح مع الحكومة المصرية، مشيرة الى تحقيق مصر ارباحاً وإتاوات بقيمة ٤٨,٢ مليون دولار في النصف الاول من عام ٢٠١٩، وارتفعت بنحو ١٣٩٪ في النصف الاول من عام ٢٠٢٠، مع قدرة الشركة على إدارة التحديات الناتجة عن تداعيات فيروس كورونا والوصول لأداء تشغيلي مرتفع مكنها من الاستفادة من ارتفاع أسعار الذهب.

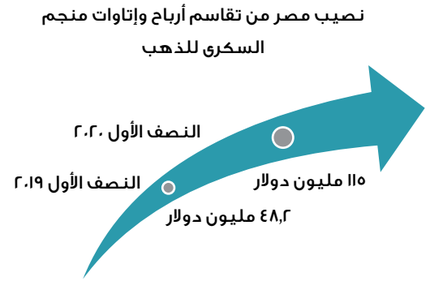

تجدر الاشارة الى ارتفاع حجم انتاج منجم السكرى للذهب بنسبة ٣١٪ على أساس سنوي في الربع الثالث من عام ٢٠٢٠ ليصل الى نحو ١٢٨,٢ ألف أونصة مقارنة بنحو ٩٨ ألف أونصة في ذات الربع من عام ٢٠١٩ ليصل إجمالي الانتاج الى نحو ٣٨٤,٣ ألف اونصة في التسعة أشهر الاولى من عام ٢٠٢٠.

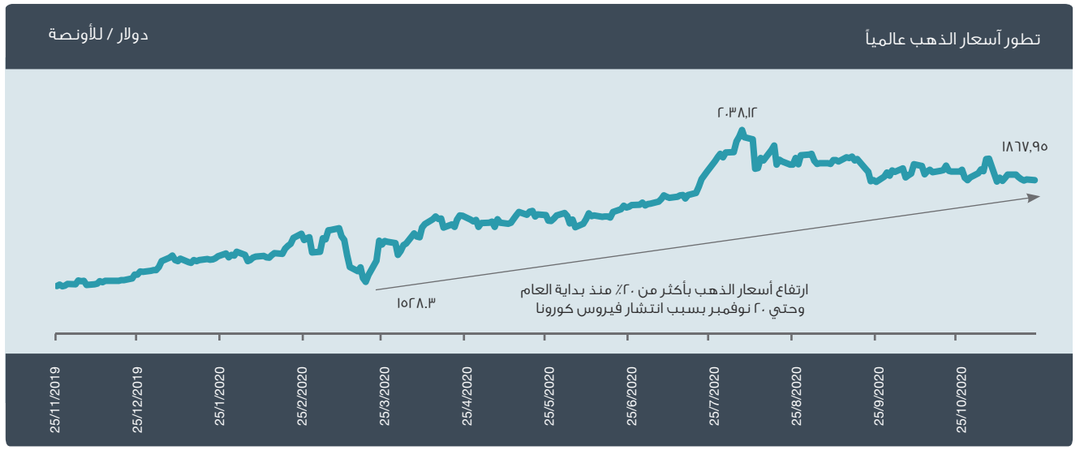

الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة تفوز بالمركز الأول لجذب أفضل مشروع استثماري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

فازت الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة بالمركز الأول لجذب أفضل مشروع استثماري بمنطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا خلال عام ٢٠١٩، وذلك عبر الإصدار الإلكتروني الأول من فعاليات الدورة العاشرة لملتقى الاستثمار السنوي AIM ٢٠٢٠ والمنعقد في الفترة من (٢٠ – ٢٢ أكتوبر ٢٠٢٠) في دبي، مما يعد دليلاً ملموساً على الجهود التي تبذلها الحكومة المصرية لتحسين بيئة الأعمال والاستثمار في مصر.

يمنح ملتقى الاستثمار السنوي هذه الجائزة من خلال تقييم عدد من أهم المشروعات الاستثمارية المقامة، حيث يتم تشكيل لجنة تضم مجموعة من الخبراء لتقييم تلك المشروعات، ويتم الاختيار وفقاً لأسس محددة من جانبها، وبعدها يتم تكريم هيئة الاستثمار بالدولة المقام بها المشروع الفائز، تقديراً واعترافاً بما قدمته تلك الهيئة من إنجازات في جذب مشروعات استثمارية تسهم في النمو الاقتصادي لهذا البلد.

وقد فازت هيئة الاستثمار بمشروع ليكيلا Lekela والمسمى بمشروع غرب بكر لطاقة الرياح والذي يقع في خليج السويس بهدف توليد ٢٥٠ ميجا وات من خلال استغلال طاقة الرياح، وذلك لإنتاج طاقة نظيفة يمكن الاعتماد عليها بأسعار تنافسية، وسيؤدي المشروع إلى زيادة طاقة الرياح بمصر بنسبة ١٨٪ مما يشكل جزء من هدف الحكومة المتمثل في توليد ٢٠٪ من الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة بحلول عام ٢٠٢٢.

يعد مشروع غرب بكر لطاقة الرياح واحداً من ضمن مشروعات شركة ليكيلا وهي شركة متخصصة في توليد الكهرباء من الطاقة المتجددة، وتقوم ببناء وامتلاك وتشغيل مشروعات عملاقة لإنتاج الكهرباء من الطاقة المتجددة في القارة الافريقية "السنغال وغانا وجنوب إفريقيا"، وهي أولى صور التعاون بين الشركة والحكومة المصرية.

- وقعت شركة ليكيلا اتفاقية شراء الطاقة مع الشركة المصرية لنقل الكهرباء وهيئة الطاقة الجديدة والمتجددة في فبراير ٢٠١٩. ويستهدف بدء تشغيل المشروع في عام ٢٠٢١.
- من المتوقع أن ينتج المشروع توليد طاقة كهربائية تكفي لتزويد أكثر من ٣٥٠ ألف منزل بالكهرباء، وتخفيض أكثر من ٥٥٠ ألف طن من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون سنويا.

استقرار رؤية مؤسسات التصنيف الدولية للاقتصاد المصري

أبقت مؤسسة Standard and Poor's على التصنيف الائتماني لمصر بالعملتين المحلية والأجنبية عند مستوى B مع النظرة المستقبلية المستقرة للاقتصاد المصري في تقريرها الصادر في نوفمبر الحالي، كما ثبتت مؤسسة «موديز» التصنيف الائتماني لمصر عند مستوى «B2»، مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة للاقتصاد المصري ما يعكس استمرار ثقة المؤسسات الدولية في الاقتصاد المصري وقدرته على التعامل الإيجابي مع تداعيات جائحة كورونا وتجاوز كل الصدمات الخارجية والداخلية الناتجة عنها.

رؤية مؤسسة «S&P» للاقتصاد المصري

- أبقت مؤسسة Standard and Poor's على التصنيف الائتماني لمصر بالعملتين المحلية والأجنبية على المدى الطويل والقصير عند مستوى B، كما أبقت على النظرة المستقبلية المستقرة للاقتصاد المصري للمرة الثانية خلال ستة أشهر في عام ٢٠٢٠.
- أوضحت المؤسسة أن الاقتصاد المصري تفوق على معظم الأسواق الناشئة في التعامل المرن والإيجابي مع أزمة كورونا، ويعكس الحفاظ على النظرة المستقبلية المستقرة التحسن التدريجي لإيرادات الحساب الجاري واستدامة النمو الاقتصادي، وتحسن مؤشرات المالية العامة ومعدلات الدين للناتج المحلى في المدى المتوسط، كما توقعت أن يسمح الاحتياطي النقدي الأجنبي في مصر بتغطية احتياجات التمويل الخارجية.

التصور السلبي للتصنيف	التصور الايجابي للتصنيف
قد يتأثر التصنيف سلباً في حالة: • استمرار تأثير جائحة كورونا على وضع مصر الخارجي ونشاطها الاقتصادي مدة أطول من المتوقع أو بصورة أكثر حدة، قد يتسبب في انخفاض احتياطيات النقد الأجنبي، وتقليص القدرة على الوفاء بالالتزامات الخارجية. • وجود عوائق أمام الانخفاض المتوقع لنسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي في مصر بعد عام ٢٠٢١ مثل ارتفاع تكاليف الاقتراض أو انخفاض قيمة العملة.	**قد يتأثر التصنيف ايجابياً في حالة:** • تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى من تقديرات وتوقعات خبراء المؤسسة من أهم العوامل التي قد تؤدي إلى رفع التصنيف الائتماني لمصر في المدى المتوسط . • مواصلة جهود الضبط المالي واستمرار انخفاض معدلات الدين العام للناتج المحلي الإجمالي.

النمو الاقتصادي

أشارت S&P إلى أن استقرار الأوضاع الاقتصادية والمالية ساهم في استمرار تحقيق الاقتصاد المصري معدلات نمو إيجابية، حيث بلغ معدل النمو في عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ نحو ٣,٦٪.

وقد توقعت S&P تحقيق معدلات نمو إيجابية للاقتصاد المصري بنسبة ٢,٥٪ في عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، وذلك عكس تقديراتها للنمو العالمي السلبي المتوقع خلال العام المالي الحالي وكذلك معدلات النمو السلبية المقدرة لمعظم الدول. وأن يعاود الاقتصاد المصري تحقيق معدلات نمو قوية تصل إلى ٥,٤٪ بحلول عام ٢٠٢٣ مع تعافي النشاط السياحي وعودة النمو القوي لقطاعات الطاقة والصناعات التحويلية وتحسن بيئة الأعمال بسبب استكمال الإصلاحات الهيكلية.

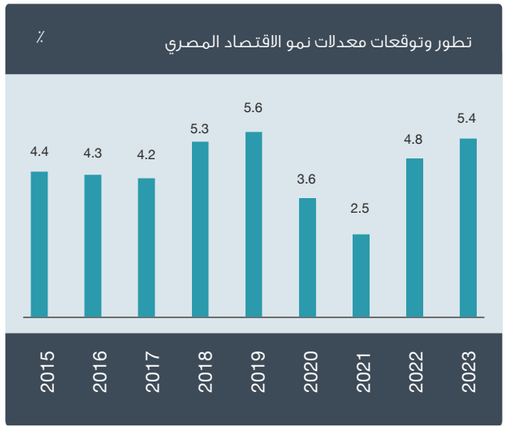

السياسة المالية

أشادت S&P بقدرة الحكومة على تحقيق فائض مالي أولى بنسبة ١,٨٪ من الناتج المحلى في العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ رغم التداعيات السلبية للجائحة، ولكنها تتوقع انخفاض نسبة الفائض المالي الأولي من الناتج المحلى الإجمالي إلى ٠,٢٪ للعام المالي ٢٠٢٠/٢٠٢١، حيث تهدف الحكومة إلى تخفيف الأثر الاقتصادي للوباء من خلال زيادة مخصصات قطاعات معينة مثل الصحة والتعليم والتحويلات النقدية المستهدفة في إطار برامج تكافل وكرامة الاجتماعية، فضلا عن اتخاذ إجراءات تشجيع الصادرات، والإنفاق الرأسمالي؛ إلى جانب العمل على تخفيض وتأجيل بعض الضرائب والرسوم.

٢,٥٪ معدل النمو المتوقع في العام الحالي.
٥,٤٪ بحلول عام ٢٠٢٣.

التضخم

- انخفض التضخم إلى ٣,٤٪ في أغسطس ٢٠٢٠ بسبب ضعف الطلب وانخفاض أسعار السلع، ثم ارتفع بشكل طفيف ليبلغ ٣,٧٪ في سبتمبر ٢٠٢٠.
- تتوقع S&P أن يرتفع معدل التضخم ليتراوح بين ٧٪ إلى ٨٪ خلال السنوات الثلاث المقبلة، وهو ما يقع ضمن هدف البنك المركزي للتضخم والبالغ ٩٪ «+/- ٣٪».

استقرار رؤية مؤسسات التصنيف الدولية للاقتصاد المصري

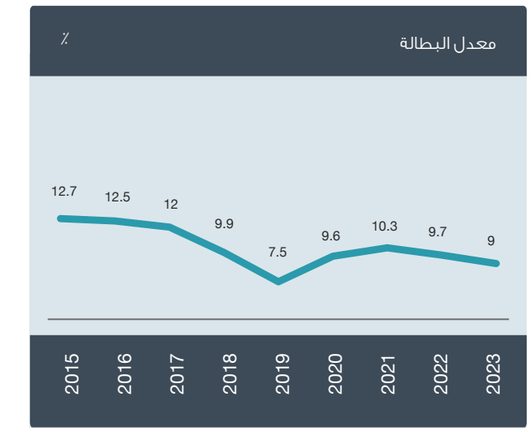

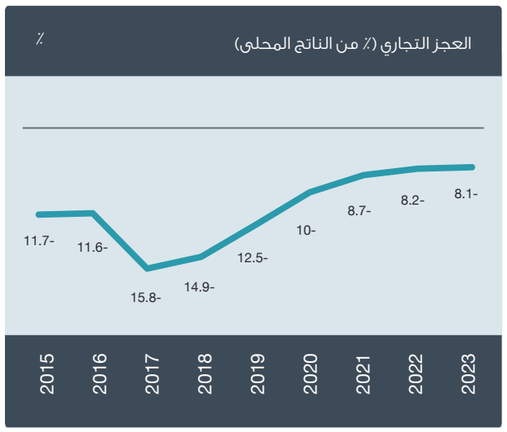

الجهاز المصرفي

أشادت المؤسسة بالتدابير التي اتخذها البنك المركزي من أجل دعم الاقتصاد، منها:

- تخفيض أسعار الفائدة إلى ٨٪ متناقص بدلاً من ١٠٪ للقروض الممنوحة للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، القطاع الصناعي، السياحة، والإسكان.
- إصدار ضمانات ائتمانية للبنوك بقيمة ١٠٠ مليار جنيه (١,٧٪ من الناتج المحلي الإجمالي) لتحفيزها على إقراض القطاع الخاص من خلال مبادرة دعم الصناعة، إلى جانب إصدار أنظمة السداد المؤجل.

رؤية مؤسسة «موديز» للاقتصاد المصري

ثبتت مؤسسة «موديز» التصنيف الائتماني لمصر عند مستوى B2، مع الإبقاء على النظرة المستقبلية المستقرة للاقتصاد المصري، مما يعد مؤشر إيجابي ودليل على استقرار الاقتصاد المصري، وتزايد معدلات النمو، خاصة في ظل الظروف السائدة بسبب جائحة كورونا.

يعزز هذا التصنيف تنوع الاقتصاد المصري وكبر حجمه، فضلًا عن امتلاكه لاحتياطيات نقد أجنبي تكفي لتغطية الالتزامات الخارجية المستحقة على مدار السنوات الثلاث القادمة. وذكرت المؤسسة في تقريرها الصادر في نهاية أغسطس الماضي أن مصر تتمتع بقاعدة تمويل محلية كبيرة؛ مما يدعم الوضع الائتماني المصري ويُعزز من قدرة الحكومة على السيطرة على الدين الحكومي.

Moody's

B2

نظرة مستقبلية مستقرة

توقعت المؤسسة أن تحقق مصر معدل نمو سنوي يبلغ ٣,٢٪ في العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ و٢,٤٪ في العام المالي ٢٠٢١، وأن تواصل مصر الاتجاه الصعودي في معدلات النمو الاقتصادي، حتى تصل تدريجيًا إلى المستويات التي حققتها قبل جائحة كورونا؛ والتي تقدر بنحو ٥,٥٪ على المدى المتوسط.

أكدت المؤسسة أن قطاعات السياحة، والتجارة، والتحويلات المالية كانت الأكثر تأثرًا بالجائحة، ولكن من ناحية أخرى، تتوقع أن تسهم اكتشافات الغاز الجديدة في حقل ظهر في تحفيز الاستثمارات بقطاعات الطاقة وغيرها من القطاعات الأخرى.

وعلى هذا النسق، توقعت مؤسسة Fitch وفقا لتقرير «المخاطر في مصر»، أن تحقق مصر نمواً بمعدل ٣,٢٪ في عام ٢٠٢٠/٢٠٢١، و٥,٦٪ فى ٢٠٢١/٢٠٢٢، الأمر الذي يؤكد على إيجابية واستقرار الاقتصاد المصرى، وقد أرجعت جودة أداء الاقتصاد المصري إلى جهود الحكومة خاصة فى مجالي التشييد والبناء وتكنولوجيا الاتصالات.

غرفة التجارة الأمريكية بمصر تُلقى الضوء على توجه مصر لإنشاء العديد من المدن الجديدة

أصدرت غرفة التجارة الامريكية بمصر تقريراً تناول الخطط الطموحة للدولة في مجال إنشاء المدن الجديدة ، مُسلطاً الضوء على تنامى أهميتها ، لاسيما في ظل الزيادة السكانية ومحدودية المساحة المستغلة من الأراضي المصرية ، ومشيراً إلى أن قطاع البناء يُعّد من أهم قطاعات النشاط الاقتصادى لاسيما في ظل ارتباطه بالعشرات من الصناعات ، وتوفير الملايين من فرص العمل.

أكد تقرير الغرفة أن مصر تشهد نهضة تنموية عقارية على مدى السنوات الست الماضية، مستندة إلى تعاون فعال ما بين الحكومة والقطاع الخاص، وإلى الأداء الاقتصادي المتميز لمصر، ومُشيراً إلى توقع البنك الدولى استمرار تسجيل معدلات نمو قوية للناتج المحلى الإجمالي لمصر، بالرغم من تداعيات فيروس كورونا على الاقتصاد العالمى. وفى هذا الإطار ألقى التقرير الضوء على كل من العاصمة الإدارية الجديدة ومدينة العالمين الجديدة.

العاصمة الإدارية الجديدة

- تم طرح المشروع عام ٢٠١٥، ومن المُقّدر أن يستوعب نحو ٦,٥ مليون نسمة.
- جذبت العاصمة الإدارية الجديدة العديد من كبريات المطورين العقاريين من القطاع الخاص المحلى والأجنبى، سواء للعمل بصورة مستقلة أو من خلال عقد شراكات مع الحكومة.
- تحمل العاصمة الإدارية العديد من الفرص للمطورين العقاريين للمشاركة في مراحل بناء العاصمة الإدارية الجديدة.

مدينة العلمين الجديدة

- تُعّد مدينة العلمين الجديدة ركن رئيسى في خطة طموحة لجعل الساحل الشمالى من الإسكندرية وحتى ليبيا منطقة مأهولة للإقامة الدائمة على مدار العام ككل، وفى هذا الإطار من المستهدف أن تستوعب العلمين الجديدة نحو ٢ مليون مقيم.
- من المخطط أن تضم المدينة فنادق ومراكز تجارية ومطار وجامعة ومراكز ثقافية وترفيهية، ومقرات للوزارات لادارة الخدمات الحكومية، بالإضافة الى منطقة صناعية.

نمو اقتصاد القطاع الخاص المصري غير النفطي بأقوى معدل في ست سنوات

ارتفع مؤشر مديري المشتريات في مصر PMI التابع لمجموعة IHS Markit للشهر الثاني على التوالي ليسجل ٥١,٤ نقطة في أكتوبر ٢٠٢٠ مقابل ٥٠,٤ نقطة في الشهر السابق له، ليصل بذلك إلى أعلى مستوى له منذ ديسمبر ٢٠١٤، حيث ازداد النمو في كل من الإنتاج والطلبات الجديدة، ما أدى إلى ارتفاع في مشتريات مستلزمات الإنتاج خاصة بقطاعات الصناعات التحويلية، وتجارة الجملة والتجزئة، والخدمات، والبناء والتشييد. وفى هذا الإطار نشير إلى:

- شهدت الشركات زيادة قوية في النشاط في بداية الربع الرابع من عام ٢٠٢٠، في ظل تحسن أوضاع السوق، ما أدى إلى ارتفاع قوي في طلب العملاء.
- تمكنت الشركات من زيادة الطاقة الإنتاجية بعد أن أصبحت قيود جائحة "كوفيد-١٩" أكثر مرونة مما كانت عليه في وقت سابق من العام.
- شهدت الطلبات الجديدة نمواً بمعدل أسرع في شهر أكتوبر، وقد أرجع كثير من الشركات ذلك الى نمو المبيعات المحلية وكذا الزيادة القوية في أعمال التصدير الجديدة.

مؤشر مديري المشتريات

أحد المقاييس الاقتصادية الهامة الذي يقيس أداء أكبر ٤٠٠ شركة قطاع خاص، لتعتمد عليه الشركات والمستثمرون والمؤسسات المالية للتعرف على درجة نشاط الاقتصاد بوجه عام والقطاع الخاص غير المنتج للنفط بوجه خاص

تطور مؤشر PMI خلال عام ٢٠٢٠ — نقطة

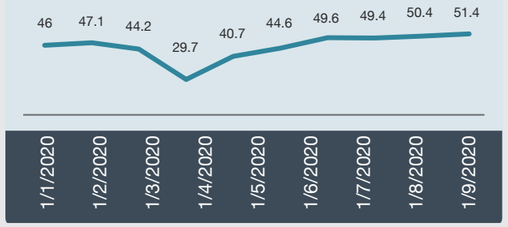

أهم المؤشرات الفرعية التي دعمت ارتفاع مؤشر مديري المشتريات المصري في أكتوبر ٢٠٢٠

- مؤشر الإنتاج
- مؤشر الطلبات الجديدة
- مؤشر مخزون المشتريات

ويرجع التحسن الملحوظ للنشاط الإنتاجي الذي حققته مصر خلال تلك الفترة إلى الجهود المستمرة التي مازالت تبذلها الدولة المصرية للنهوض بالنشاط الاقتصادي والانتاجي بالإضافة إلى الخطة الشاملة التي أعدتها ونفذتها الدولة لمواجهة التداعيات الاقتصادية والاجتماعية السلبية لجائحة كورونا والذي كان ومازال يؤثر على الاقتصاد العالمي والإقليمي.

حصاد عامين من برنامج عمل الحكومة (يوليو ٢٠١٨- يونيو ٢٠٢٠)

أصدرت الحكومة المصرية تقريراً تضمن أبرز الإنجازات التي تحققت خلال الفترة (يوليو ٢٠١٨- يونيو ٢٠٢٠) ، على صعيد العديد من الأهداف الاستراتيجية التي تعمل الحكومة على إحرازها لتحقيق التنمية المستدامة ، بما يعكس الحرص على المضي قدماً في برنامج عملها الدؤوب ، على الرغم من العقبات التي واجهتها في تنفيذه، ومن أبرزها أزمة فيروس كورونا المُستجد، التي عصفت بالعالم ودفعت الحكومة نحو اتخاذ حزمة متكاملة من الإجراءات الاحترازية الصارمة التي كانت بدورها عاملاً حاسماً في خفض فاتورة التداعيات الاقتصادية ، والحفاظ على استمرار النشاط الاقتصادي ومكتسبات جهود الإصلاح الاقتصادي.

وفيما يلى عرض لأهم الانجازات التي تحققت بشأن عدد من الأهداف الاستراتيجية التي تناولها التقرير:

التنمية الاقتصادية ورفع كفاءة الأداء الحكومي

بلغت الاستثمارات الحكومية نحو ٣٢٤ مليار جنيه خلال الفترة (يوليو ٢٠١٨ – يونيو ٢٠٢٠) ، ونتج عن الاستثمارات العامة التي تم توجيهها خلال السنوات الماضية الانتهاء من تنفيذ نحو ٧٣٢٠ مشروعاً بالكامل، منذ إطلاق برنامج الحكومة في يوليو ٢٠١٨ حتى نهاية ديسمبر ٢٠١٩، بتكلفة استثمارية تقدر بنحو ٥٩١ مليار جنيه.

وفيما يتعلق بتوفير الموارد التمويلية لجهود التنمية، نشير إلى:

- تحسين كفاءة التحصيل الضريبي والجمركي، عبر حزمة من الإصلاحات، كان من أبرزها التوسع في برامج دمج القطاع غير الرسمي في الاقتصاد الوطني، حيث بلغ عدد الشركات والمؤسسات التي تم دمجها خلال العامين موضع العرض ٤٣٧,٨ ألف شركة، كما تم التصالح في ٢٨٠٨ قضايا ضريبية، وبلغ عدد الممولين المسجلين ٩,٧ مليون مُمول ضمن جهود توسيع القاعدة الضريبية.

نحو ٤٣٧,٨ ألف شركة تحولت من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي

- توسيع قاعدة التمويل بالمشاركة مع الصناديق السيادية الإقليمية والدولية، وفى هذا الإطار تمت الموافقة على قانون صندوق مصر السيادي في أغسطس ٢٠١٨، وحقق الصندوق في نوفمبر ٢٠١٩ أول استثمار خارجي ضخم، بعد الإعلان عن تأسيس منصة استثمارية استراتيجية مشتركة بين مصر والإمارات بقيمة ٢٠ مليار دولار، ودخل صندوق مصر السيادي التصنيف العالمي للصناديق السيادية ليحتل المرتبة الـ ٤٣ عالمياً.

صندوق مصر السيادى يحتل المرتبة ٤٣ عالمياً

- التوسع في تمويل المشروعات بنظام المشاركة بين القطاعين العام والخاص، ومن ذلك طرح مشروع الميناء الجاف بالسادس من أكتوبر، ومشروع المبنى الجديد لجامعة عين شمس بالعبور، ومشروع تنفيذ ٢٤ مدرسة بقيمة استثمارية إجمالية تقدر بنحو ٢,٦ مليار جنيه.

وفيما يتعلق بتحسين إدارة المالية العامة، أشار التقرير إلى :

- ترشيد الدعم على المستوى القومي، الأمر الذي أسهم في تراجع دعم المواد البترولية خلال العام ٢٠١٩/٢٠٢٠ بنحو ٧٧٪، بقيمة ١٨,٦ مليار جنيه مقارنة بالعام ٢٠١٨/٢٠١٩، وتراجع دعم السلع التموينية بنحو ٧,٦٪ من ٨٧ مليار جنيه في ٢٠١٨/٢٠١٩ إلى ٨٠,٤ مليار جنيه في ٢٠١٩/٢٠٢٠.

- توجيه استثمارات لإقالة المشروعات المتعثرة وبطيئة التنفيذ بقيمة ١٠,٣ مليار جنيه، منها ٤,١ مليار جنيه في ٢٠١٩/٢٠٢٠ ساعدت في الانتهاء من تنفيذ ٢١ مشروعا.

١٠,٣ مليار جنيه للمشروعات المتعثرة وبطيئة التنفيذ

بشأن تطوير وإعادة هيكلة شركات قطاع الأعمال العام، تضمنت الجهود:

- بلغت التكلفة الاستثمارية لتطوير شركات القطاع العام نحو ٩,٧ مليار جنيه من أول يوليو ٢٠١٨ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠، وقد تكللت تلك الجهود في سداد مديونيات تاريخية على شركات قطاع الأعمال بقيمة ٤٣٣٧ مليون جنيه خلال العامين الماضيين.

٩,٧ مليار جنيه تكلفة استثمارية لتطوير شركات القطاع العام

- بلغت قيمة صادرات شركات قطاع الأعمال العام ١٧٤٢ مليون دولار، منها ٧٣٨ مليون دولار في ٢٠١٩/٢٠٢٠.

- تقييم أداء القيادات التنفيذية في كافة الشركات، واتخاذ اجراءات اعادة تشكيل مجالس إدارات ٧٨ شركة.

جهود تنمية القطاعات الرائدة المحركة للنمو الاقتصادي، تضمنت:

- إطلاق بوابة إلكترونية حكومية موحدة للمستثمرين وخدمات الحجز الالكتروني للأراضي، حيث تم الانتهاء من تجميع كل الخرائط الاستثمارية والصناعية في خريطة موحدة على مستوى الجمهورية.

إطلاق بوابة إلكترونية موحدة للمستثمرين وخدمات الحجز الالكتروني للأراضى

- إطلاق منظومة جديدة لتخصيص وتسعير الأراضي الصناعية وحصر الطلب الحقيقيّ على الأراضي الصناعية، بحيث يتم الترفيق حسب الاحتياجات، مع إعطاء الأولوية في تخصيص الأراضي الصناعية للمصانع القائمة الراغبة في التوسعات.

- تحسين تنافسية قطاع الصناعة من خلال رفع جودة المنتجات بشكل عام، حيث تم الانتهاء من إعداد وتجهيز ١٠٧٠ مواصفة قياسية مصرية تتوافق مع المعايير الدولية، وكذلك تطوير منظومة الاعتماد والجودة، بزيادة عدد الاختبارات التي تم إضافتها في معامل الجودة إلى ٤٥ اختبارا.

حصاد عامين من برنامج عمل الحكومة (يوليو ٢٠١٨- يونيو ٢٠٢٠)

- تعميق التصنيع المحلي والإحلال محل الواردات، وفى هذا الأطار تم إنشاء ٥ مجمعات صناعية لخدمة الصناعات المتوسطة والصغيرة، وإنشاء ٢٢٩٢ وحدة بالمجمعات الصناعية صديقة البيئة، وفرت ١٠٣ ألف فرصة عمل، وإصدار ١٨,٧ ألف رخصة صناعية.

- تطوير نظم الاتصالات وتوطين صناعة تقنية المعلومات، وفى هذا الأطار تم توصيل خدمة الاتصالات لنحو ١,٥ مليون منزل.
- استمرار جهود تعميق الصناعة التكنولوجية المتخصصة، ومن ذلك احتضان ٧٣ شركة ناشئة لتعزيز الإبداع التكنولوجي وريادة الأعمال، ورعاية ٤٣ مشروع بحثي وبراءة اختراع لتلك الشركات.

- استمرار جهود تنمية التجارة الداخلية، وفى هذا الإطار تم تسجيل ١٨,١ ألف علامة تجارية، وبلغ عدد طلبات تسجيل النماذج الصناعية ٢٩٣٠ طلبا، وميكنة ١٢ مكتب سجل تجاري، وقيد ٤٢٣,٨ ألف منشأة بالسجل التجاري.

- الترويج والتنشيط السياحي، حيث بلغ عدد المنشآت السياحية المعتمدة على مصادر الطاقة المتجددة ٩ منشآت، واستفاد ٢٥,١ ألف من العاملين بالقطاع الفندقي من برامج التدريب، وبلغت الطاقة الاستيعابية للمشروعات الفندقية التي تم افتتاحها ٢٤٧٧ غرفة فندقية، و٩٨٥٨ وحدة للإسكان السياحي.

- استمرار تطوير قطاع الطيران المدني، فقد أسفرت الجهود المبذولة لزيادة الطاقة الاستيعابية للمطارات المصرية، عن وصول إجمالي حركة الركاب على مستوى الجمهورية إلى نحو ٦٦,٣ مليون راكب خلال العامين الماضيين.

- أسفرت جُهود تطوير قطاع النقل البحري عن بُلوغ حركة السفن في الموانئ المصرية نحو ٢٧,٦٢١ ألف سفينة خلال العامين الماضيين، وبلغ حجم البضائع المتداولة في الموانئ المصرية حوالي ٣٢٨ مليون طن.

- تبنت الدولة حزمة متنوعة من الإجراءات بشأن تحسين بيئة الأعمال، ما أسهم في:
  - استمرار احتفاظ مصر بمركزها كأكبر متلقي للاستثمار الأجنبي المباشر في أفريقيا لعام ٢٠١٩.
  - بلغ إجمالي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة للداخل حتى مارس ٢٠٢٠ نحو ٢٩,١ مليار دولار.
  - تم تأسيس ٤٤٤٠٨ شركات جديدة، منها ٦٧٥٥ شركة للمستثمرين الأجانب برؤوس أموال مصدرة ٨,٣ مليار دولار.
  - تم تطبيق برنامج رد أعباء التصدير واستفاد منه ٣٧٧١ شركة، بمُخصصات بلغت ٧,٢٣ مليار جنيه.

احتفاظ مصر بترتيبها كأكبر متلقى للاستثمار الاجنبى المباشر في أفريقيا عام ٢٠١٩ ، وذلك للعام الثالث على التوالى

النهوض بمستويات التشغيل

تعددت الجهود المعنية بالنهوض بمستويات التشغيل، مثال ذلك :

- توفير تمويل للمشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر، بلغ حوالي ١٠,١٣ مليار جنيه، لـ ٤٠٩ آلاف مشروع، وفرت نحو ٦٧٠ ألف فرصة عمل.

- تواصل جهود الدولة لتمكين الفئات الأولى بالرعاية ، حيث تم توفير تمويل بنحو ٧,٨ مليار جنيه لـ ٧٧ ألف مشروع، وفرت نحو ٤٩٠ ألف فرصة عمل، وبلغ رصيد حجم أرصدة التمويل متناهي الصغر حوالي ١٧,٢مليار جنيه، استفاد منها ٣,١ مليون مستفيد.
- تبنى الحكومة برامج تستهدف تعزيز دور مكاتب العمل في التدريب والتشغيل، أسفرت عن توفير ٢١٨,٨ ألف فرصة عمل بالداخل، وتوفير ١٨٠,٣ ألف فرصة عمل بالخارج. كما أنه وفي إطار جهود دفع التدريب الصناعي، فقد بلغ عدد خريجي برنامج التلمذة الصناعية حوالي ١٢,٧ ألف خريج، وتم تطوير ١٣ وحدات تدريب مهني مُتنقلة خلال العام ٢٠١٩/٢٠٢٠، وتم إقامة ٥٤ ملتقى توظيف لذوي الاحتياجات الخاصة، اشترك بها ٤١٨٧ مشاركا.

تحسين مستوى معيشة المواطن المصري

- وجهت الحكومة استثمارات بنحو ٥٧ مليار جنيه لتطوير ٢١ مدينة عمرانية قائمة بمشروعات كهرباء وطرق ومياه وصرف ومباني خدمية، مع توجيه استثمارات تقدر بنحو ٩٠ مليار جنيه لتطوير البنية التحتية لمدن الجيل الرابع.

٥٧ مليار جنيه
لتطوير ٢١ مدينة عمرانية قائمة

- في إطار البرنامج القومي للإسكان، تم توجيه استثمارات بنحو ٥٤ مليار جنيه، بغرض تنفيذ ٢٠٢,٩ ألف وحدة سكنية، منها إنشاء ١٤٦,٩ ألف وحدة إسكان اجتماعي، و٢٦,٩ ألف وحدة إسكان متوسط "دار مصر"، ومشروع جنة ٥٢٠٨ وحدات إسكان، ومشروع سكن مصر ٣٧٦٨ وحدة إسكان، و١٨,٥ ألف وحدة إسكان تعاوني، وإنشاء ٨٩٩ وحدة إسكان بدوي، وتوطين إنشاء ٦٤٦ وحدة إسكان النوبة وبلغ عدد المستفيدين من وحدات الإسكان حوالي ٩٢٠ ألف مواطن. فيما بلغت فرص العمل المباشرة وغير المباشرة المتوفرة عن برامج الإسكان ٧٧٠ ألف فرصة عمل.

٥٤ مليار جنيه
لتنفيذ ٢٠٢,٩ ألف وحدة سكنية
في اطار البرنامج القومى
للاسكان

- تعظيم الاهتمام بشبكات الأمان الاجتماعي، وفى هذا الإطار بلغ عدد السُكان الذين شملتهم برامج الحماية الاجتماعية ٣٢ مليون مواطن.

- تعزيز آليات حماية المستهلك، حيث تم تأسيس ٩ فروع لحماية المستهلك خلال العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠، ليصل إجمالي عدد الأفرع الجديدة التي يتم تأسيسها على مستوى الجمهورية إلى ٢٢ فرعا بإجمالي ٢٢ محافظة مستفيدة.

- فيما يتعلق بجهود التنمية المحلية بصعيد مصر، فقد بلغ إجمالي المشروعات التي تم تمويلها خلال المرحلة الأولى وحتى العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ حوالي ٢٥٧٥ مشروعا بمحافظتي قنا وسوهاج في مختلف القطاعات الخدمية، ساهمت في توفير ٢٠٦ آلف فرصة عمل مباشرة وغير مباشرة.

- في مجال تطوير العشوائيات، تم تطوير ١٥٩ منطقة غير آمنة من خلال إنشاء ٨٥,٥ ألف وحدة سكنية، وبلغ حجم المستفيدين من تطوير المناطق غير الآمنة نحو ٣٤٢ ألف مواطن.

حصاد عامين من برنامج عمل الحكومة (يوليو ٢٠١٨- يونيو ٢٠٢٠)

- في مجال تحسين خدمات مياه الشرب والصرف الصحي، تم تنفيذ ٧٥ مشروع مياه شرب بطاقة ١٧٤٧,٣ ألف م٣/يوم، بطول شبكات ١١٨٠,٥ كم خلال العامين موضع العرض، وبلغ عدد مشروعات الصرف الصحي ٩٨ مشروعاً بطاقة ١٦٣٩ ألف م٣/يوم، بطول شبكات ٢٦٤١,١ كم، وتنفيذ ٢١٨ مشروع صرف صحي بالقرى، بطول ٢٢٤٠,١ كم.
- تنفيذ العديد من مشروعات تطوير شبكات الطرق والكباري، حيث بلغ إجمالي أطوال الطرق المنفذة ضمن المشروع القومي للطرق ٤٥٠٠ كم، من أهمها طرق وادي النطرون ـ العلمين بطول ١٣٥ كم، والصعيد البحر الأحمر (سوهاج ـ سفاجا) بطول ١٨٠ كم، وطريق بنها الحر بطول ٤٠ كم، والقوس الشمالي من الطريق الدائري الإقليمي بطول ٩٠ كم، وطريق الجلالة بطول ٨٢ كم، كما يتم تنفيذ ٢٢ محورا على النيل بإجمالي تكلفة ٣٣,٥ مليار جنيه، وتطوير ورفع كفاءة ١٥٠٠ كم، من أطوال شبكة الطرق بين المحافظات ليصل إجمالي ما تم تنفيذه إلى ٥ آلاف كم.
- تطوير خدمات السكك الحديدية، من خلال تطوير وزيادة عربات البضائع بإضافة ١٣٣ عربة بضائع جديدة، مما أدى إلى زيادة كمية البضائع المنقولة من خلال السكك الحديدية إلى ٩,٢ مليون طن خلال العامين الماضيين، كما بلغ عدد ركاب السكك الحديدية ٥٣٣,١ مليون راكب خلال العامين موضع العرض، وتم زيادة عدد الجرارات الحديثة بالسكك الحديدية لتصل إلى ١٠٠ جرار، وتطوير ١٣٤ مزلقان سكة حديد، ليصل إجمالي عدد المزلقانات المُطورة إلى ٤٦١ مزلقاناً.
- شهد قطاع النقل إضافة ١١,٥ كم وعدد ١٠ محطات لشبكة مترو الأنفاق خلال العامين الماضيين بافتتاح المرحلة الرابعة من الخط الثالث (هارون ـ عدلي منصور)، كما زادت عدد رحلات القطارات بشبكة مترو الأنفاق إلى ١,١ مليون رحلة، بإجمالي ١,٥ مليار راكب.
- في مجال البيئة، تم تركيب ١٢ محطة لرصد نوعية الهواء، و١٠٤ نقاط لرصد الانبعاثات الصناعية، كما زاد عدد محطات الشبكة القومية لرصد مستويات الضوضاء البيئية ليصل إلى ٣٥ محطة بنهاية العام ٢٠١٩/٢٠٢٠، كما تم تنفيذ خطط الإصحاح البيئي لعدد ١١ موقعا للأنشطة البترولية؛ بهدف معالجة الصرف الصناعي، وتم تنفيذ مشروعات لمعالجة وتدوير مياه الصرف الصناعي لعدد من المصانع؛ بهدف خفض التلوث من الصرف الصناعي في البحر.

إطلاق عمليات التسوية بالجنيه المصري عبر منصة "بنى" للمدفوعات العربية

أعلن البنك المركزي المصري وصندوق النقد العربي في نوفمبر ٢٠٢٠ عن توقيعهما اتفاقية لإطلاق عمليات التسوية بالجنيه المصري في منصة " بنى " للمدفوعات العربية – التابعة للمؤسسة الاقليمية لمقاصة وتسوية المدفوعات العربية المملوكة من قبل الصندوق – وذلك بعد استكمال عملية الربط التقني، ليأتي هذا الإعلان تتويجاً للجهود التي بذلها الطرفين خلال الشهور الماضية لربط الأنظمة واجراء الاختبارات واستكمال الإجراءات لتضمين الجنيه المصري كثاني عملة تسوية عربية في المنصة بعد الدرهم الاماراتي.

تم إطلاق المنصة في فبراير ٢٠٢٠ تتويجاً للعديد من الجهود المبذولة بالتعاون ما بين صندوق النقد العربى والعديد من المصارف المركزية والتجارية والمؤسسات المالية العالمية والإقليمية، لتمثل منصة دفع متعددة العملات، حيث تقدم خدمات المقاصة والتسوية للمعاملات المالية العربية البينية وكذلك المعاملات المالية بين الدول العربية والشركاء التجاريين الرئيسين للدول العربية بالعملات العربية والعملات الدولية التي تتوفر فيها شروط الأهلية، وتهدف المنصة إلى:

- المساهمة في تعزيز فرص التكامل الاقتصادي والمالي في المنطقة العربية ودعم الروابط الاستثمارية مع الشركاء التجاريين للدول العربية في مختلف القارات.
- تقديم حلول دفع حديثة إلى المشاركين في المنصة تتوافق مع المعايير والمبادئ الدولية ومتطلبات الامتثال الدولية.
- تمكين المؤسسات المالية والمصرفية في المنطقة العربية بما في ذلك المصارف المركزية والتجارية، من إرسال واستقبال المدفوعات البينية في جميع أنحاء المنطقة العربية وخارجها بصورة آمنة وموثوقة بتكلفة مناسبة وفعالية عالية.

كما أنه وعلى صعيد عملات التسوية في المنصة ، نشير إلى :

إطلاق الدرهم الاماراتي كأول عملة تسوية في المنصة في اغسطس ٢٠٢٠

إطلاق الجنيه المصري كثاني عملة تسوية في نوفمبر ٢٠٢٠

إطلاق الريال السعودي كثالث عمله تسوية في ديسمبر ٢٠٢٠

يواصل الصندوق جهوده في متابعة عملية إلحاق البنوك المركزية والتجارية بالمنصة لتحسين خدمات الدفع، لا سيما وأن المنصة متاحة لكافة البنوك التي تستوفي معايير وشروط المشاركة فيها، وفي مقدمتها المعايير والإجراءات الخاصة بجوانب الامتثال. كما انه في إطار توفير خدمة أفضل للمجتمع المالي في المنطقة العربية والتصدي للتحديات التي تواجه المنطقة في مجال المدفوعات، تم عقد شراكة بين منصة "بنى" للمدفوعات وجمعية "سويفت"، وهو الأمر الذى من شأنه تسهيل المدفوعات عبر الحدود ومع الشركاء التجاريين الرئيسين للدول العربية.

جلوبال فاينانس: طارق عامر بين أفضل محافظي البنوك المركزية في العالم عام ٢٠٢٠

اختارت مجلة "Global Finance" العالمية في تقريرها السنوي "The Central Banker Report Cards 2020" **الأستاذ / طارق عامر** محافظ البنك المركزي المصري، ضمن أفضل ٢٠ محافظا للبنوك المركزية أداءً على مستوى العالم خلال عام ٢٠٢٠، وذلك للعام الثاني على التوالي. وقد جرت مراسم التكريم على هامش الاجتماعات السنوية لصندوق النقد والبنك الدوليين التي جرت فعالياتها خلال شهر أكتوبر في شكل افتراضي عبر شبكة الانترنت. في ضوء الاجراءات الاحترازية المتعلقة بفيروس "كوفيد١٩".

وقد ضم تقييم الأداء هذا العام أكثر من ٩٤ محافظاً للبنوك المركزية حول العالم ، مُستنداً إلى حزمة واسعة من المعايير، من أبرزها :

- الحفاظ على استقرار العملة والتضخم
- الإدارة الناجحة لأسعار الفائدة
- مواجهة الركود الاقتصادى
- القدرة على مواجهة الأزمات

وفى هذا الإطار أشارت المجلة إلى المساهمة الفاعلة للأستاذ / طارق عامر في نجاح برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى تبنته مصر منذ عام ٢٠١٦ بدعم من صندوق النقد الدولى ، إلى جانب اتباع البنك المركزي المصري العديد من الاجراءات والتدابير منذ تفشي فيروس كورونا ، ما أفضى إلى تجنيب الاقتصاد المصري العديد من الأزمات ، والمساهمة بفاعلية في تخفيف التداعيات السلبية للجائحة.

وكان الأستاذ / طارق عامر قد اخُتير العام الماضي ضمن ذات القائمة – كما سلفت الإشارة – كما فاز العام الماضي بجائزة المصرفي الإفريقي "African Banker Award" السنوية كأفضل محافظ للبنوك المركزية بالقارة لعام ٢٠١٩.

صندوق مصر السيادي يؤسس عدد من الصناديق الفرعية للاستثمار في مجالات شتى

تُعرف صناديق الثروة السيادية بأنها صناديق استثمار ذات أغراض خاصة تؤسسها وتمتلكها الحكومات بغية المساهمة في رفع كفاءة إدارة الأموال العامة، وتحقيق الاستقرار الاقتصادى، ودعم معدلات النمو، وتتكون عادة من أصول مثل "الأراضى والمبانى، الأسهم والسندات، والأدوات الاستثمارية الأخرى". وفى هذا الإطار شهد عام ٢٠١٨ صدور القرار الجمهورى رقم ١٧٧ بإنشاء صندوق مصر السيادى، والذى عَمد إلى التوسع في الاستثمار بالقطاعات الواعدة وتحقيق الاستفادة المُثلى من الإمكانات الكامنة غير المُستغلة لأصول الدولة من أجل تعظيم قيمتها المضافة وتحقيق عوائد مالية مستدامة تدفع بمعدلات النمو الاقتصادي للبلاد. وعلى ذات الصعيد أصدر مجلس إدارة الصندوق في يوليو ٢٠٢٠ عدداً من القرارات بشأن تأسيس أربعة صناديق فرعية، تعنى بالاستثمار بمجالات البنية التحتية والخدمات المالية والسياحة والآثار والصحة والصناعات.

عدد من المعلومات الأساسية بشأن صندوق مصر السيادي

"صندوق مصر"
هو صندوق سيادي استثماري مملوك بالكامل للدولة، وله شخصية اعتبارية مستقلة

- أصدر رئيس الجمهورية القانون رقم ١٧٧ لسنة ٢٠١٨ بإنشاء صندوق مصر السيادي، والذى أعقبه صدور قرار رئيس مجلس الوزراء بإصدار النظام الأساسي للصندوق في مارس ٢٠١٩، والذي يقضي بأن صندوق مصر هو صندوق سيادي استثماري مملوك بالكامل للدولة، وله شخصية اعتبارية مستقلة، ويتمتع باستقلال مالي وإداري، ويقع المقر الرئيسي له في محافظة القاهرة.

- يحق له أن يُنشئ فروعاً ومكاتب في أية مدينة داخل مصر أو خارجها بقرار من مجلس الإدارة وبما يخدم أهدافه وتفتضيه طبيعة أعماله.

٢٠٠ مليار جنيه
رأس مال الصندوق المرخص به

- يبلغ رأس مال الصندوق المُرخص به ٢٠٠ مليار جنيه مصري، ورأس ماله المصدر ٥ مليارات، كما يجوز زيادة رأس مال الصندوق المصدر بقرار من مجلس الادارة، وزيادة رأس المال المُرخص به بقرار من الجمعية العمومية، وفى هذا الإطار من المُستهدف رفع رأس المال المرخص به إلى تريليون جنيه.

المساهمة في التنمية الاقتصادية المستدامة تأتى على رأس أهداف الصندوق

- تتمثل أهم أهداف الصندوق في المساهمة بالتنمية الاقتصادية المستدامة من خلال إدارة أمواله وأصوله، عبر الاستغلال الأمثل لها وفقاً لأفضل المعايير والقواعد الدولية، لتعظيم قيمتها لصالح الأجيال القادمة، وله في سبيل ذلك صلاحية التعاون والمشاركة مع الصناديق العربية والأجنبية والمؤسسات المالية المختلفة أو أياً منها، وذلك على أسُس تجارية لتحقيق العائد الاستثماري المُحدد بموجب سياسة الاستثمار الخاصة بالصندوق، ويراعي

صندوق مصر السيادي يؤسس عدد من الصناديق الفرعية للاستثمار في مجالات شتى

الصندوق في سياساته الاستثمارية أن تكون متوافقة مع أفضل الممارسات المُتعارف عليها الخاصة بالمسئولية البيئية والاجتماعية وقواعد الحوكمة.

يحق للصندوق تأسيس صناديق فرعية بمفرده أو بالمشاركة مع الصناديق المصرية والعربية والاجنبية والمصارف والمؤسسات المالية والشركات المصرية والأجنبية، أو الوزارات، أو أية جهة عامة أخرى بموجب قرار تأسيس يصدر من مجلس الادارة بناءً على دراسات وتوصيات لجنة الاستثمار وفقا للسياسات الداخلية للصندوق.

وفي هذا الإطار، وافق مجلس إدارة صندوق مصر السيادي في يوليو ٢٠٢٠على إنشاء أربعة صناديق فرعية مملوكة بالكامل لصندوق مصر، تبلغ رؤوس أموالها ١٢٠ مليار جنيه بواقع ٣٠ مليارا للصندوق:

صندوق مصر الفرعي للمرافق والبنية الأساسية

يهدف إلى الاستثمار في مجال المرافق والبنية الأساسية وفقاً لأفضل المعايير والقواعد الدولية

صندوق مصر الفرعي للسياحة والاستثمار العقاري وتطوير الآثار

يهدف إلى الاستثمار في مجال السياحة والاستثمار العقاري وتطوير الآثار والمباني ذات الطابع المعماري المتميز وفقاً لأفضل المعايير والقواعد الدولية

صندوق مصر الفرعي للخدمات الصحية والصناعات الدوائية

يهدف إلى الاستثمار في مجال الخدمات الصحية والصناعات الدوائية وفقاً لأفضل المعايير والقواعد الدولية

صندوق مصر الفرعي للخدمات المالية والتحول الرقمي

يهدف إلى الاستثمار في مجال الخدمات المالية غير المصرفية والتحول الرقمي والشمول المالي والتكنولوجيا المالية ومنها الخدمات التأمينية والوساطة التأمينية والتمويل العقاري والتأجير التمويلي والتخصيم التجاري والتمويل متناهي الصغر وإدارة المحافظ والاستثمارات المالية والتوريق وإنشاء صناديق متخصصة في مجال التمويل ، والتمويل الاستهلاكي وتطوير وتقديم وبيع والترخيص باستخدام التطبيقات والخدمات التكنولوجية المساندة للخدمات المالية المصرفية وغير المصرفية والمدفوعات وخدمات التصنيف للأوراق المالية (التصنيف الائتماني) وبالأخص أوراق الدين والشمول المالي والاستثماري وأي أنشطة أخرى مرتبطة بما سبق وفقاً لأفضل المعايير والقواعد الدولية.

أهم ملامح الصناديق الفرعية لصندوق مصر السيادي

يكون مدة الصندوق الفرعي ٩٩ سنة، ويجوز مدها بقرار من مجلس إدارة صندوق مصر. ويكون للصندوق الفرعي شخصية اعتبارية، وله ذمة مالية مستقلة، ويتمتع باستقلال مالي وإداري، ويُعّد من أشخاص القانون الخاص.

يتولى إدارة الصندوق مجلس إدارة مكون من خمسة أعضاء يصدر بتعيينهم قرار من مجلس إدارة صندوق مصر، لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد لمدد أخرى. ويكون للصندوق مدير تنفيذي من ذوي الخبرة العملية في مجال الاستثمار الخاص بنشاط الصندوق متفرغاً لإدارته.

للصندوق صلاحية التعاون والمشاركة مع الصناديق العربية أو الأجنبية النظيرة أو المؤسسات المالية المختلفة أو الشركات لتحقيق العائد الاستثماري المحدد بموجب سياسة الاستثمار الخاصة بالصندوق كما أن للصندوق في سبيل تحقيق أغراضه القيام بجميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية وممارسة كافة الصلاحيات المخولة لصندوق مصر.

تتكون موارد الصندوق الفرعي من:

- رأس مال الصندوق علماً بأنه "يبلغ رأس المال المرخص لكل صندوق ٣٠ مليار جنيه مصري، بينما يبلغ رأس المال المصدر لكل منهم ٥٠٠ مليون جنيه، يقسم إلى ٥٠٠ ألف سهم، تبلغ قيمة كل سهم ١٠٠٠ جنيه".
- الأصول التي تنتقل ملكيتها للصندوق
- العائد من استثمار أمواله واستغلال أصوله أو من الأصول التي يعهد إليها بإدارتها.
- القروض والتسهيلات التي يحصل عليها الصندوق
- الموارد الأخرى التي يقرها مجلس إدارة الصندوق

مصر تخطو على طريق استعادة نشاطها السياحي في أعقاب جائحة كورونا

تتعدد جهود الدولة الرامية إلى تنشيط قطاع السياحة في أعقاب التداعيات السلبية الحادة التي أصابت هذا القطاع الحيوى أواخر الربع الأول من عام ٢٠٢٠، جراء انتشار فيروس كورونا، وهى الجهود التي اتسع نطاقها لتشمل إقرار حزمة واسعة من الإجراءات الاحترازية – تتوافق مع توصيات منظمة الصحة العالمية في هذا الشأن– لتطبيقها على المنشآت الفندقية والسياحية والمطارات وشركات الطيران المصرية والمواقع الأثرية والمتاحف ومختلف الأنشطة السياحية. وقد اعتمد المجلس الدولي للسياحة والسفر تلك الضوابط ومنح مصر خاتم السفر الآمن Safe Travel، الأمر الذي انعكس على حرص المنشآت الفندقية والسياحية على الوفاء بتلك الاشتراطات للحصول على شهادة السلامة الصحية المعتمدة من وزارتي السياحة والآثار، والصحة والسكان، والغرفة السياحية المختصة كشرط أساسي للسماح لها بإعادة التشغيل واستقبال الزائرين والسائحين وممارسة الأنشطة السياحية، ومن ثم تحقيق الاستئناف الآمن للسياحة الداخلية ثم الوافدة.

عدد من أهم المحطات الزمنية بشأن عودة النشاط السياحى

اكتوبر ٢٠٢٠	الأول من سبتمبر ٢٠٢٠	٢٦ يوليو ٢٠٢٠
استئناف رحلات الفنادق العامة النيلية بنسبة إشغال ٥٠٪ من الطاقة الاستيعابية	استئناف حركة السياحة الثقافية وفتح كافة المتاحف والمواقع الأثرية بالمحافظات والسماح للمصريين والأجانب بالتنقل بين المدن السياحية والمعالم الأثرية	تشغيل المنشآت السياحية المكشوفة والمغلقة والسماح للمطاعم والكافيتريات السياحية الحاصلة على الشهادة بزيادة نسبة الاشغال بها الى ٥٠٪

الأول من يوليو ٢٠٢٠	الأول من يونيو ٢٠٢٠	١٥ مايو ٢٠٢٠
استئناف حركة السياحة الوافدة إلى المحافظات الساحلية "البحر الأحمر جنوب سيناء، مطروح" بنسبة إشغال ٥٠٪ حيث سجلت أقل معدلات للإصابة بالفيروس	السماح للفنادق بزيادة نسبة الاشغال بها إلى ٥٠٪ كحد أقصى من الطاقة الاستيعابية	بدء استقبال السياحة الداخلية كمرحلة أولى في الفنادق الحاصلة على شهادة سلامة الصحة بنسبة اشغال ٢٥٪ من طاقتها الاستيعابية

أهم ضوابط استئناف السياحة إلى مصر

المنشآت الفندقية والسياحية والنقل السياحي

- الحصول على شهادة السلامة الصحية المعتمدة، والالتزام بكافة الضوابط الاحترازية كشرط أساسي للسماح للمنشآت بإعادة التشغيل واستقبال الزائرين والسائحين وممارسة الأنشطة السياحية.
- الخضوع للتفتيش الدوري من قبل اللجان المشتركة بين وزارة السياحة والآثار والغرفة المختصة والشركات الدولية المتخصصة في مجال السلامة الصحية للتأكد من التزامها التام بالإجراءات والضوابط.
- الالتزام بنسب التشغيل "٥٠٪ من إجمالي الطاقة الاستيعابية" في مختلف المنشآت الفندقية والسياحية، والقوارب السياحية، وسائل النقل السياحي مع الالتزام بترك مقعد شاغر بجوار كل راكب في الاتوبيس والسيارات الكهربائية، وكذا الالتزام بعدد ٢ راكب بحد اقصى في الليموزين.
- توفير عيادة وطبيب بالفندق بالتنسيق المستمر مع وزارة الصحة والسكان.
- تشجيع النزلاء على التعامل باستخدام بطاقات الدفع الإلكتروني.

السياحة الثقافية

- عدم تجاوز عدد الفوج السياحي بالمواقع الأثرية والمتاحف عن ٢٥ فرد، ووضع حد أقصى لعدد الزائرين المتواجدين في نفس الوقت داخل المتاحف والمواقع الأثرية غير المكشوفة كالتالي:
  - ✓ ٢٠٠ زائر/ساعة بالمتحف المصرى بالتحرير، و١٠٠ زائر/الساعة بالمتاحف الأخرى.
  - ✓ ١٠–١٥ زائر لزيارة مقبرة أثرية أو أي هرم من الداخل (حسب المساحة).
- التزام رحلات المدارس والجامعات والجهات الحكومية بإخطار المواقع الاثرية والمتاحف قبل موعد الزيارة بحد أدنى ٤٨ ساعة وعلى الا يزيد العدد بالرحلة عن ١٥ فرد، وعدم السماح بأكثر من خمس رحلات في اليوم الواحد للموقع الأثري أو المتحف الواحد.

المنشآت الفندقية والسياحية الحاصلة على شهادة السلامة الصحية

حصلت العديد من الفنادق والمنتجعات السياحية والأنشطة البحرية المرتبطة بها وكذا المطاعم والكافيتريات السياحية اعلى شهادة السلامة الصحية المعتمدة للتشغيل، وفى هذا الإطار:

الفنادق والمنتجعات السياحية

استحوذت محافظة البحر الأحمر على العدد الأكبر من الفنادق الثابتة الحاصلة على شهادة السلامة الصحية المعتمدة بعدد ٢٠٠ منشأة من إجمالي ٦٦٨ – وذلك حتى اوائل سبتمبر ٢٠٢٠ – يليها محافظة جنوب سيناء. هذا وتجدر الاشارة أنه منذ استئناف الحركة السياحية الوافدة الى مصر في الأول من يوليو ٢٠٢٠ بلغ إجمالي عدد السائحين القادمين لمحافظتي البحر الأحمر وجنوب سيناء ما يربو على ١٧٣ ألف سائح من جنسيات مختلفة منها "أوكرانيا، صربيا بيلاروسيا، سويسرا، المجر، وانجلترا ".

البحر الأحمر ٢٠٠ فندق	جنوب سيناء ١٦٧ فندق	القاهرة الكبرى ١١٩ فندق	الاسكندرية ٤٣ فندق	الاقصر وأسوان ٣٠ فندق	محافظات أخرى ١٠٩ فندق	٦٦٨ إجمالي الفنادق في ٢٣ محافظة

أما على صعيد الفنادق العائمة فقد حصل ١٥ فندقاً عائما " ١٣ فندقا بمحافظة الاقصر وفندقين بمحافظة اسوان" شهادة السلامة الصحية المعتمدة منذ استئناف رحلاتها في الاول من أكتوبر وحتى ١١ اكتوبر، وبعد التأكد من استيفائها لكافة ضوابط السلامة الصحية.

المطاعم والكافيتريات السياحية

بلغ إجمالي عدد المطاعم والكافيتريات السياحية الحاصلة على شهادة السلامة الصحية المعتمدة ١٠٣٥ مطعماً وكافيتريا سياحية وذلك حتى نهاية سبتمبر ٢٠٢٠.

الأنشطة البحرية

بلغ إجمالي عدد اليخوت ومراكز الغوص والأنشطة البحرية الحاصلة على شهادة السلامة الصحية المعتمدة ٣٧٤ حتى نهاية أغسطس ٢٠٢٠، موزعة ما بين ١٨٩ مركز غوص و٩٢ مركز للأنشطة البحرية و٨٤ يخت سفاري.

تواصل الجهود لتنشيط الحركة السياحية

تتواصل الجهود الرامية إلى تنشيط الحركة السياحية وتخفيف الاثار الاقتصادية الناتجة عن أزمة فيروس كورونا المستجد، ويشمل ذلك:

- استمرار العمل بالحوافز والتخفيضات الممنوحة لشركات الطيران ومنظمي الرحلات السياحية الكبرى لتشجيعها على تنظيم رحلات الى المحافظات السياحية المصرية تضمنت:

✓ استمرار الاعفاء من سداد رسوم التأشيرة السياحية للأجانب للوافدين إلى محافظات جنوب سيناء والبحر الأحمر والأقصر وأسوان حتى ٣٠ ابريل ٢٠٢١.

✓ مد العمل ببرنامج تحفيز الطيران الحالي حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠، مع موافقة مجلس الوزراء على تنفيذ برنامج تحفيز طيران جديد اعتبارا من اول يناير وحتى نهاية ابريل ٢٠٢١.

✓ استمرار تخفيض رسوم الهبوط والايواء والخدمات الأرضية لشركات الطيران " بنسبة ٢٠٪ على الخدمات الأرضية و٥٠٪ على رسوم الهبوط والايواء" في مطارات المحافظات السياحية بجنوب سيناء، والبحر الأحمر، والأقصر، وأسوان حتى ٣٠ ابريل ٢٠٢١.

✓ منح تخفيض بنسبة ٢٠٪ على أسعار تذاكر دخول كافة المواقع الأثرية والمتاحف التابعة للمجلس الأعلى للآثار وتصاريح الزيارة للسائحين القادمين من الخارج على خطوط شركتي مصر للطيران وآير كايرو.

- قيام وزير السياحة والاثار بعدد من الجولات الخارجية خلال شهري يوليو واغسطس ٢٠٢٠، عقد خلالها لقاءات مكثفة مع المسئولين بالأسواق المستهدفة لتنشيط الحركة السياحية الوافدة إلى مصر، وقد أسفرت تلك الجهود عن إعلان بعض الدول الأوروبية اعتزامها استئناف رحلاتها السياحية الى مصر في أكتوبر ٢٠٢٠ومنها فرنسا والتشيك.
- زيارة الأمين العام لمنظمة السياحة العالمية لمصر في أغسطس ٢٠٢٠ كأول مقصد سياحي " خارج أوروبا " يقوم بزيارته في اعقاب ازمة فيرس كورونا، حيث أكد على جاهزية واستعداد مصر لاستئناف النشاط السياحي.
- صدور وقرار مجلس الوزراء في سبتمبر ٢٠٢٠، بالسماح للسائحين الحاملين لشهادات معتمدة بسلبية تحليل PCR عند وصولهم الأراضي المصرية بالانتقال بين المحافظات المصرية دون الحاجة الى اجراء ذلك التحليل مرة أخرى .
- تواصل الهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحي مع الشركات العالمية المالكة للسفن السياحية ودعوتها للعمل مع الموانئ البحرية المصرية، بالإضافة الي المشاركة في المعارض الدولية المتخصصة في هذا المجال، وتنفيذ الدعاية اللازمة بالخارج.
- صدور عدد من قرارات مجلس الوزراء الداعمة للشركات والمنشآت السياحية والفندقية كاستمرار تأجيل سداد الرسوم الحكومية أو مقابل الخدمات ورسوم الانتفاع المستحقة عليها، وكذا مد تأجيل سداد مستحقاتها مقابل استهلاك الكهرباء والغاز والمياه، وذلك حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠.

أهم توقعات المؤسسات الدولية للقطاع السياحي

توقعات Colliers international

أبقت مؤسسة Colliers international على توقعاتها لعام ٢٠٢١ ، في تقريرها "توقعات أسواق الفنادق في الشرق الأوسط وشمال افريقيا " الصادر في أغسطس٢٠٢٠ ، لتظل عند ذات مستوى توقعاتها السابق صدورها في مايو ٢٠٢٠، وذلك بشأن نسب الاشغال الفندقي في المقاصد السياحية بكل من القاهرة، شرم الشيخ، الغردقة، الإسكندرية ، لتتراوح ما بين ٤٣٪ الى ٦٥٪ . في حين خفضت توقعاتها لنسب الاشغال لعام ٢٠٢٠، لجميع المقاصد السياحية السابق الإشارة إليها باستثناء الإسكندرية مقارنة بتوقعاتها في مايو.

توقعات Colliers international لنسب الاشغال الفندقي

	٢٠٢٠		٢٠٢١
	مايو	أغسطس	
القاهرة	٤٤٪	٣٩٪	٦٥٪
الاسكندرية	٤٣٪	٤٤٪	٦٢٪
الغردقة	٣٤٪	٣٠٪	٤٨٪
شرم الشيخ	٣١٪	٢٧٪	٤٣٪

.source: Colliers international – MENA Hotel forecasts August 2020

توقعات مؤسسة Fitch

توقعت مؤسسة فيتش في تقريرها عن القطاع السياحي المصري والصادر في الربع الرابع من عام ٢٠٢٠ تحسن مؤشرات السياحة تدريجياً ليرتفع عدد السائحين القادمين إلى مصر إلى ٦,٨ مليون سائح في عام ٢٠٢١ "تستحوذ أوروبا على النصيب الأوفر منها "، وليبلغ عدد الليالى السياحية نحو ٦٩,٩ مليون ليلة خلال ذات العام ، وأن يبلغ إجمالي الإيرادات السياحية نحو ٨,٥ مليار دولار .

	٢٠١٩	٢٠٢٠	٢٠٢١	٢٠٢٢	٢٠٢٣	٢٠٢٤
عدد السائحين القادمين "مليون سائح"	١٣,٦	٤,٦	٦,٨	٩,٣	١٢,١	١٥
عدد الليالى السياحية "مليون ليلة"	١٣٨,١	٤٥,٦	٦٩,٩	٩٤,٢	١٢٢,٩	١٥٢,٥
متوسط مدة الإقامة "ليلة"	١٠,٢	١٠	١٠,٣	١٠,١	١٠,١	١٠,٢
الإيرادات السياحية " مليار جنيه"	٢٧٤,٣	٨٥,٧	١٣٢,٤	١٨٢	٢٤٣	٣٠٥,٧
• النقل السياحى	٢٣,٥	٧,٣	١١,٣	١٥,٦	٢٠,٨	٢٦,٢
• الإيرادات السياحية الأخرى	٢٥٠,٨	٧٨,٤	١٢١,١	١٦٦,٤	٢٢٢,٢	٢٧٩,٥

source: Fitch solutions- Egypt tourism report Q4 2020

استمرار دعم البنك المركزي المصري لقطاع السياحة في ظل تداعيات أزمة فيروس كورونا

في ضوء أزمة فيروس كورونا واستمرار تأثيرها على قطاع السياحة علي المستويين العالمي والمحلي، قرر البنك المركزي المصري في ديسمبر ٢٠٢٠ مد فترة سريان مبادرة دعم قطاع السياحة لمدة عام إضافي لتنتهي أواخر شهر ديسمبر ٢٠٢١ يتم خلالها قبول أي طلبات تأجيل لاستحقاقات البنوك لمدة حدها الأقصى ٣ سنوات، كما قرر مد فترة سريان مبادرة قروض التجزئة للعاملين بقطاع السياحة لتنتهي بنهاية شهر ديسمبر ٢٠٢١وذلك للعملاء المنتظمين فقط، وفقا لمركز ٣٠ سبتمبر ٢٠٢٠ .

وكان البنك المركزي المصري قد اتخذ عدد من الإجراءات لدعم قطاع السياحة وتخفيف الاثار الاقتصادية الناتجة عن أزمة فيروس كورونا المستجد، وذلك على النحو التالي

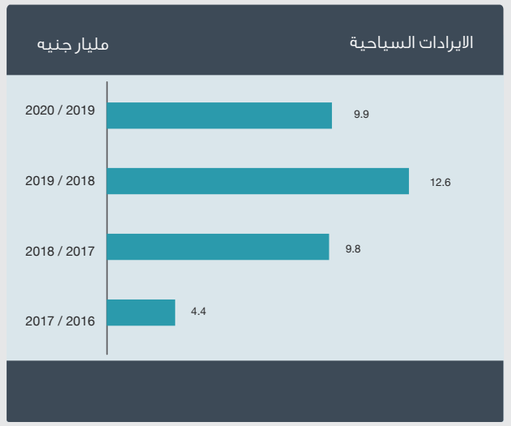

مبادرة إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي	زيادة المبلغ المخصص للمبادرة ليصبح ٥٠ مليار جنيه بدلاً من ٥ مليار جنيه بسعر عائد ٨٪ لمدة حدها الأقصى ١٥ عام وذلك: • لإجراء عمليات الاحلال والتجديد اللازمة لفنادق الاقامة والفنادق العائمة وأساطيل النقل السياحي. • منح تسهيلات ائتمانية تسدد على مدة حدها الأقصى عامين، بالإضافة إلى فترة سماح لا تزيد عن ٦ أشهر تبدأ من تاريخ المنح.
مبادرة العملاء غير المنتظمين من الأشخاص الاعتبارية العاملة بقطاع السياحة	تسري على الشركات العاملة في قطاع السياحة الذين تبلغ حجم مديوناتها ١٠ مليون جنيه فأكثر بدون العوائد المهمشة طرف البنك الواحد.في حال قيام العميل بالسداد النقدي أو العيني لنسبة ٥٠٪ أو أكثر من رصيد المديونية حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٠ يتم الحذف من قوائم الحظر، والتنازل عن جميع القضايا المتداولة، بالإضافة الي تحرير كافة الضمانات الخاصة بتلك المديونية.
مبادرة تأجيل استحقاقات الشركات العاملة في قطاع السياحة	مد فترة سريان مبادرة دعم قطاع السياحة، ومد فترة سريان مبادرة قروض التجزئة للعاملين بقطاع السياحة لمدة عام لتنتهي ٣١ ديسمبر٢٠٢٠
مبادرة تمويل رواتب وأجور العاملين	• تخصص شريحة بمبلغ ٣ مليار جنيه من مبادرة إحلال وتجديد فنادق الإقامة والفنادق العائمة بسعر عائد ٥٪ لتمويل رواتب وأجور العاملين بالقطاع السياحي لمدة ٦ أشهر اعتبارا من تاريخ منح التسهيلات الائتمانية. • زيادة البنك المركزي فترة السماح لتنتهي في ٣١ ديسمبر ٢٠٢١، على أن يستحق سداد أول قسط في يناير ٢٠٢٢ بغض النظر عن تاريخ المنح.

البنك الدولي يدعو لتعزيز التعاون التجاري بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا

أكد البنك الدولي أن التجارة والتكامل داخل منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ومع بقية بلدان العالم، سيشكلان عاملاً حيوياً في خفض معدلات الفقر وتمكين الفقراء وإحياء النمو الاقتصادي في مرحلة ما بعد كورونا. ووضع في تقريره المستجدات الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، الصادر في أكتوبر ٢٠٢٠ بعنوان تعزيز التعاون التجاري: إحياء التكامل الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا، صورة شاملة للوضع الاقتصادي في المنطقة بعد ستة أشهر من تفشي الجائحة، وأشار إلى توقعاته لأهم مؤشرات دول المنطقة، وأوصى بإجراء تغييرات في السياسات العامة وتطبيق إصلاحات لبناء إطار جديد للتكامل في جميع أنحاء المنطقة.

THE WORLD BANK

أهم تطورات الوضع الاقتصادي

على صعيد الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

معدل النمو الاقتصادي

أثرت الصدمة الاقتصادية المزدوجة الناجمة عن جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط عالمياً على جميع جوانب اقتصادات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي من المتوقع أن تنكمش بنسبة ٥,٢٪ في عام ٢٠٢٠ – بانخفاض ٤,١٪ عن التوقعات في أبريل ٢٠٢٠، و٧,٨٪ عن التوقعات في أكتوبر ٢٠١٩. وتعكس أحدث البيانات توقعات متشائمة بشكل متزايد لاقتصاد المنطقة، والذي من المتوقع ألا يتعافى جزئياً إلا في عام ٢٠٢١.

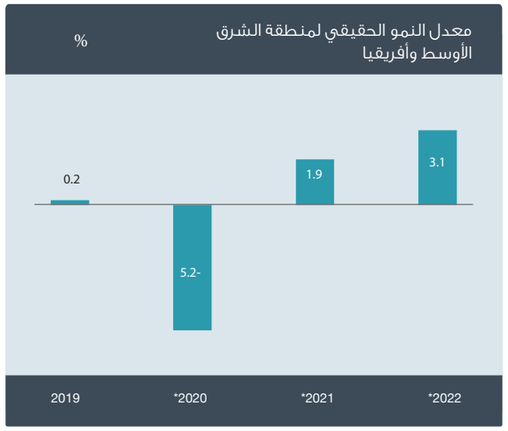

* توقعات البنك الدولي

حجم التبادل التجاري

تواجه بلدان المنطقة تفشي جائحة كورونا المستجد وانهيار أسعار النفط، مما ألحق باقتصاد بلدان المنطقة أضرار شديدة بسبب الصدمة المزدوجة. وتشير التقديرات إلى أن حجم التجارة قد انخفض انخفاضا حادا. حيث تؤكد البيانات الأولية لشهر أبريل من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD إلى انخفاض حجم التجارة في المنطقة بنسبة ٤٠٪ تقريباً. ومن المتوقع أن تتسارع وتيرة هذا التراجع في القطاعات ذات سلاسل القيمة القوية، ولا سيما في مجال الإلكترونيات ومنتجات السيارات. وفي هذا الإطار نشير الي انخفاض حصة تجارة منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا مع الاتحاد الأوروبي. وقد مثلت ١٥,٧٪ من إجمالي تجارة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لعام ٢٠١٨ مقابل ٢٨,٧٪ في عام ٢٠٠٢ ، وقد تراجعت الصادرات والواردات على حد سواء ، في الوقت نفسه ، على الرغم من أن التجارة البينية لا تزال منخفضة ، فقد زادت من ٨,٦٪ من إجمالي التجارة في عام ٢٠٠٢ إلى ١٢٪ في عام ٢٠١٨ . وبين عامي ٢٠٠٢ و ٢٠١٨، تضاعفت قيمة التجارة بين المنطقة والاتحاد الأوروبي ثلاث مرات تقريباً في حين ذادت قيمة التجارة البينية للمنطقة بمقدار عشرة أضعاف ، وإن كان ذلك من مستوى منخفض .

البنك الدولي يدعو لتعزيز التعاون التجاري بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا

الاستثمارات الأجنبية المباشرة

استقبلت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نحو ٣٢ مليار دولار استثمارات اجنبية مباشرة في عام ٢٠١٩ انخفاضاً من ٦٠,٩ مليار دولار في ٢٠١٨، وكانت الأمارات العربية المتحددة ومصر أكبر مستقبل للاستثمارات في المنطقة بنحو ١٠,٤ مليار دولار و ٩ مليار دولار على التوالى. وقد انخفض حجم الاستثمار الأجنبي المباشر انخفاضاً حاداً ، إذا أنه بين شهري يناير ويونيو ٢٠٢٠ كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تمثل نصف ما كانت عليه خلال الفترة نفسها من عام ٢٠١٩ فى دول مجلس التعاون الخليجي ، وربع ما كانت عليه في الفترة ذاتها من السنة السابقة في الدول خارج مجلس التعاون الخليجي.

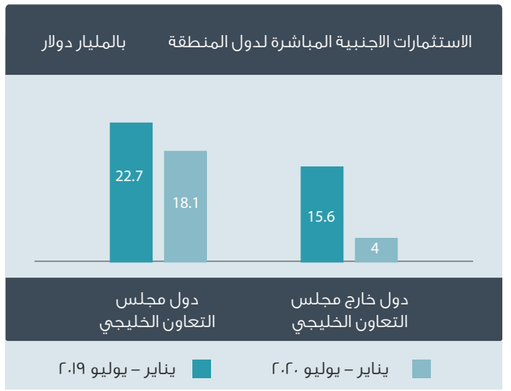

البنك الدولي

المعاملات الجارية وأرصدة المالية العامة

تراجعت التوقعات لحسابات المعاملات الجارية وأرصدة المالية العامة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا تراجعاً حاداً، حيث من المتوقع أن تسجل أرصدة المعاملات الجارية (بميزان المدفوعات) وأرصدة المالية العامة (بالموازنة العامة) لدول المنطقة –٤,٨٪ و–١٠,١٪ من إجمالي الناتج المحلي في عام ٢٠٢٠ على التوالي، وهي نسب أسوأ كثيرا من التوقعات في أكتوبر ٢٠١٩، وذلك لأسباب ترجع إلى انخفاض عائدات تصدير النفط وانخفاض إيرادات المالية العامة وزيادة المصروفات اللازمة للاستجابة لمكافحة الجائحة. كما تشير التوقعات إلى أن الدين العام لدول المنطقة سيرتفع كثيرا في السنوات القليلة المقبلة، من حوالي ٤٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي عام ٢٠١٩ إلى ٥٨٪ عام ٢٠٢٢.

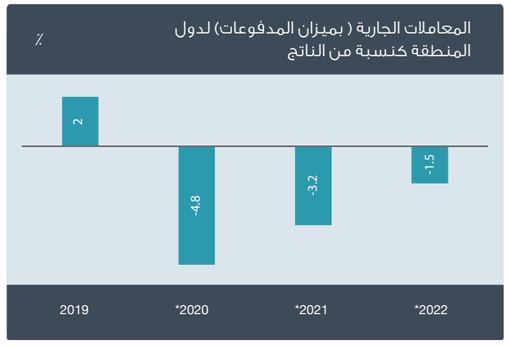

* توقعات البنك الدولي

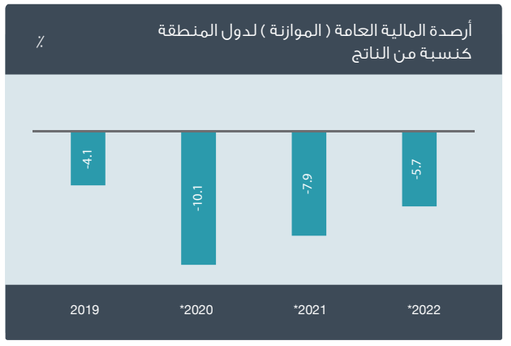

* توقعات البنك الدولي

مؤشر مديري المشتريات

تشير بيانات منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حتى شهر أغسطس ٢٠٢٠ الى أن الأنشطة الاقتصادية شهدت استقراراً ولكن عند مستويات أقل كثيراً من المستويات المسجلة في ديسمبر ٢٠١٩. وقد أظهرت مؤشرات مدير المشتريات PMI لدول المنطقة انكمشاً حاداً في شهرى مارس و أبريل من عام ٢٠٢٠ و لكنها استقرت بحلول شهر يوليو عندما سجلت المؤشرات الخاصة بمصر والسعودية والأمارات العربية المتحدة حوالى ٥٠ نقطة مما يشير الى عدم وجود انكماش اعتباراً من يونيو، ولكنها تراجعت تراجعاً طفيفاً في أغسطس.

الإجراءات المتخذة

اتخذت دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا العديد من الإجراءات المالية والنقدية السريعة لدعم الاقتصادات، و نظراً لأن حكومات دول مجلس التعاون الخليجي تتمتع باحتياطي نقدى ضخم و كان بوسعها أن تنفذ سياسات مالية و نقدية تساعد بشكل غير مسبوق في تخفيف أثر الصدمة المزدوجة على القطاعيين العام و الرسمى الخاص و ذلك في الأساس من خلال الاقراض الميسر و دعم الأجور، كما اتخذت بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا –بعضها بمساعدات دولية– العديد من التدابير المالية و النقدية ، و أرجأت دول كثيرة فرض ضرائب و عززت من اعانات البطالة ، واستجابت البنوك المركزية في المنطقة بشكل استباقي و ضخت السيولة المطلوبة ، حيث تم الإعلان عن تدابير دعم السيولة في سبعة من بلدان المنطقة بحلول أبريل بنسبة ٣,٤٪ في المتوسط من الناتج المحلى الإجمالي .

على صعيد الاقتصاد المصري

معدل النمو الاقتصادي

توقع البنك الدولي نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد المصري بواقع ٣,٥٪ خلال العام المالي ٢٠٢١/٢٠٢٠، وهي النسبة ذاتها التي توقعها صندوق النقد الدولي. كما توقع البنك الدولي ارتفاع نمو الاقتصاد المصري إلى ٥,٨٪ خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٢. واتفق صندوق النقد والبنك الدوليين بشأن انفراد مصر بتحقيق معدل نمو إيجابي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩.

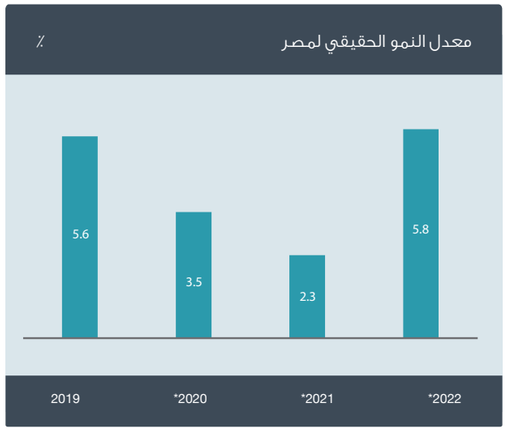

* توقعات البنك الدولي

قطاع السياحة

أثرت القيود على حركة السفر بسبب جائحة فيروس كورونا على قطاع السياحة في مصر تأثيراً سلبياً، وتشير البيانات إلى أن السياحة وحركة الطيران في منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا قد تراجعت بشكل كبير في أبريل ٢٠٢٠، وتشكل السياحة مصدراً هاماً للدخل في العديد من بلدان المنطقة فعلى سبيل المثال كانت تعادل نحو ٢٥٪ من الصادرات في مصر في "مؤشرات التنمية العالمية" لعام ٢٠١٨.

الاستثمارات الأجنبية المباشرة

جاءت مصر في المركز الثاني كأكبر الدول استقبالاً للاستثمارات الأجنبية المباشرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا حيث سجل حجم صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لمصر في عام ٢٠١٩ ارتفاعاً بواقع ١١٪ عن العام السابق ليصل إلى ٩ مليار دولار. وكان جزءاً كبيراً من هذه التدفقات موجه إلى قطاع النفط والغاز، فيما حصل قطاعي الاتصالات والسلع الاستهلاكية على حصة من رأس المالي الوافد لمصر.

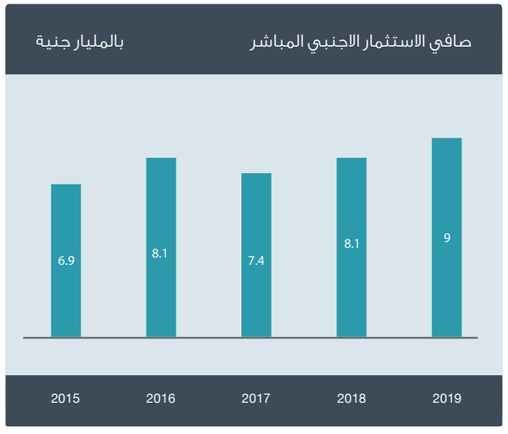

البنك الدولي

البنك الدولي يدعو لتعزيز التعاون التجاري بمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في عصر ما بعد جائحة كورونا

المعاملات الجارية وأرصدة المالية العامة

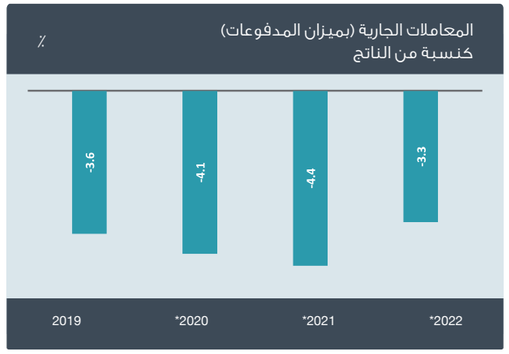

* توقعات البنك الدولي

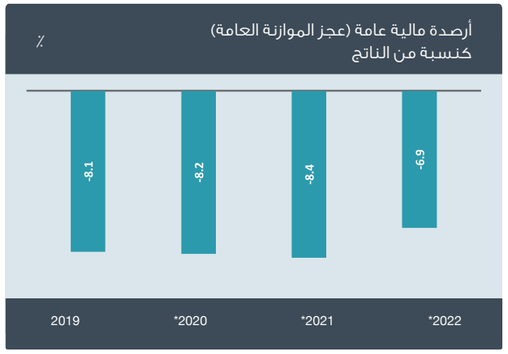

* توقعات البنك الدولي

توقع البنك الدولي ان ينخفض عجز المعاملات الجارية (بميزان المدفوعات) الى ٣,٣٪ من الناتج المحلي في عام ٢٠٢٢ مقابل ٤,٤٪ متوقع في عام ٢٠٢١. وكان قد بلغ عجز المعاملات الجارية ٣,٦٪ من الناتج في عام ٢٠١٩. كما أنه من المتوقع أن ينخفض عجز الميزانية كنسبة من الناتج الى ٦,٩٪ في عام ٢٠٢٢ مقابل توقع بنحو ٨,٤٪ في عام ٢٠٢١ وبلغ عجز الميزانية ٨,١٪ في عام ٢٠١٩.

مؤشر مديري المشتريات

ارتفع مؤشر مديري المشتريات في مصر إلى ٤٩,٦ نقطة في شهر يوليو، مرتفعاً بذلك عن ٤٤,٦ نقطة سجلها في يونيو. وتخطى المؤشر حاجز الـ ٥٠ نقطة خلال شهر سبتمبر ، ليسجل أعلى معدل له في نحو ١٤ شهرا، مما يدل على وجود تحسن ملحوظ في أداء القطاع الخاص غير النفطي.

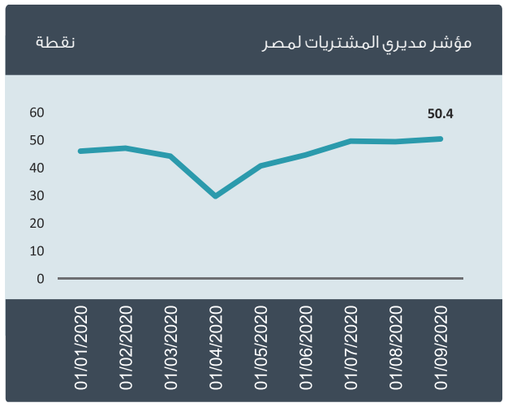

الإجراءات المتخذة

أكد البنك الدولي أن مصر مددت حظرا لثلاثة أشهر فرضته في ١٧ مارس ٢٠٢٠ على تصدير الكمامات والقفازات والكحول المطهر، وكذلك فرضت حظرا لمدة ثلاثة أشهر على تصدير الفول والعدس، في حين فرضت وزيرة التجارة والصناعة حظراً على تصدير أنواع معينة من الخضراوات. وأشار البنك الدولي إلى قيام الحكومة بتخفيض سعر الغاز والكهرباء للاستخدام الصناعي، وتخفيض رسوم الدمغة، وإعفاء الأرباح الرأسمالية من الضرائب، وخفض الضرائب المفروضة على الأرباح، هذا بالإضافة إلى منح المصانع والمنشآت السياحية فترة سماح مدتها ستة أشهر لسداد الضرائب العقارية.

واستعرض البنك الدولي الإجراءات التي اتخذها البنك المركزي المصري للحد من آثار جائحة فيروس كورونا ومنها:

- إصدار ضمانات بقيمة ١٠٠ مليار جنيه للبنوك لتحفيزها على إقراض القطاع الخاص من خلال مبادرة دعم الصناعة والزراعة والمقاولات.
- تخصيص مبادرة لدعم قطاع السياحة والفنادق عن طريق إصدار ضمانة قيمتها ٣ مليارات جنيه للبنك المركزي للسماح للبنوك العامة لإتاحتها في صورة قروض ميسرة لهذه المنشآت.
- إلغاء ٩,٩ مليارات جنيه أو ما يعادل ٦٢٨ مليون دولار من القروض وتقديم ٢٠ مليار جنيه أو ما يوازي ١,٣ مليار دولار لدعم سوق الأوراق المالية، وخفض سعر الفائدة ٣٥٠ نقطة أساس تراكمية في مارس ٢٠٢٠.

وفى هذا الإطار تجدر الإشارة إلى سماح الحكومة المصرية في أبريل ٢٠٢٠ للشركات الصناعية العاملة في المناطق الحرة بإعادة توجيه إنتاجها لمدة ستة أشهر نحو المنتجات ذات الصلة بالرعاية الصحية كالكمامات والمعدات الواقية، باستخدام خطوط الإنتاج القائمة، وكذا موافقة مصر مؤخراً على إطلاق ٣٠ مشروعاً جديداً ضمن المنطقة الاستثمارية للتنمية الصناعية، مشيراً إلى أن نحو ٩٪ من الأسر المصرية تستفيد من برنامج الدعم النقدي "تكافل وكرامة"، وذلك في إطار استمرار الحكومة في توسيع مظلة الحماية الاجتماعية منذ تفشى الجائحة.

الوصول الى السوق العالمية

أشاد البنك بنجاح مصر في الوصول إلى السوق العالمية من خلال جمع ٥ مليار دولار في أول عملية بيع لها منذ بداية عام ٢٠٢٠ في أسواق السندات الدولية خلال مايو ٢٠٢٠، حيث تضمنت عملية البيع أوراق نقدية مستحقة في عام ٢٠٥٠ بقيمة ٢ مليار دولار بعائد ٨,٨٧٥٪، كما باعت مصر ١,٢٥ مليار دولار في سندات لأربع سنوات بعائد ٥,٧٥٪، و١,٧٥ مليار دولار في السندات المستحقة لعام ٢٠٣٢ بعائد ٧,٦٢٥٪.

دعم التكامل التجاري في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

أشار البنك الدولي الى أن تعزيز النمو الاقتصادي الذي يصب في مصلحة جميع شرائح المجتمع بالمنطقة يتطلب أن تسير الاصلاحات التجارية جنباً الى جنب مع اصلاح السياسات الاخرى، مع ضرورة تحديد نهج للتكامل التجاري الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا على أساس ثلاثة أهداف:

- رفع الكفاءة الاقتصادية، مدفوعة إلى حد كبير بالسعي نحو تحرير السوق والتجارة الحرة من خلال توسيع وتعميق الاتفاقيات التجارية وغيرها من الأدوات، مع العمل على إزالة الحواجز التجارية أولاً بين بلدان المنطقة ثم الحواجز التجارية مع الشركاء من خارج المنطقة، وتوسيع التجارة الحرة لتشمل السلع و الخدمات وتدفقات رأس المال مع الشركاء التجاريين الإقليميين وكذلك مع بقية العالم.
- التقارب التدريجي بين البلدان من حيث نصيب الفرد من الدخل ومستويات المعيشة، من خلال إصلاحات قطاعية والتعاون بين المؤسسات وتحقيق التناغم والمواءمة بين اللوائح.
- تجنب التفاوتات الاجتماعية والإقليمية، والتي يمكن أن تنتج عن التجارة الحرة، وذلك من خلال توفير سلع وخدمات النفع العام وإجراء تدابير محددة تستهدف جميع المناطق والفئات السكانية الضعيفة.

وقد أكد البنك الدولي أنه على الرغم من أهمية منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا الاقتصادية نظراً لموقعها الذى منحها مكانة تاريخية هامة في التجارة العالمية وفي إقامة علاقات اقتصادية وثيقة مع المناطق المجاورة ، إلا أن اداء التكامل التجاري في المنطقة دون المستوى خاصة عند مقارنتها بأجزاء اخرى من العالم ، و هو ما يؤكد ضرورة تعزيز التكامل التجاري لمنطقة الشرق الأوسط و شمال أفريقيا مع العديد من التكتلات التجارية و المناطق الاخرى على مستوى العالم و منها الاتحاد الأوروبى ومنطقة أفريقيا جنوب الصحراء وخاصةً في ظل اتفاق منطقة التجارة الحرة لقارة أفريقيا التي تم اطلاقها مؤخراً وتنطوي على العديد من الجوانب المبشرة.

أصدر صندوق النقد تقرير بعنوان "آفاق الاقتصاد العالمي" الذي يتضمن تحديثات لتقديراته ومؤشراته وتوقعاته الاقتصادية، متوقعا تحسن الأوضاع الاقتصادية، حيث بدأ النشاط الاقتصادي يتحسن بسرعة أكبر مما كان متوقعا بعد تخفيف الإغلاق العام في شهري مايو ويونيو. إلا أنه على الرغم من ذلك فقد أشار إلي أن عودة الاقتصاد العالمي لمستويات ما قبل الجائحة لا يزال عرضة للانتكاسات.

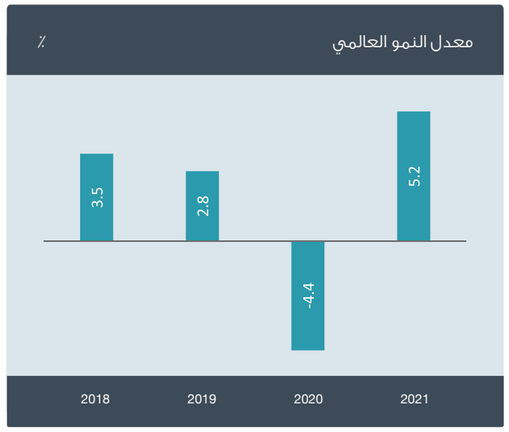

أشار تقرير صندوق النقد الدولي، أن **معدلات البطالة** قد ارتفعت في معظم البلدان ويرجع ذلك الى الاغلاقات الناجمة عن انتشار فيروس كورونا، و**على صعيد النمو الاقتصادي** من المتوقع أن ينكمش النمو العالمي ٤,٤٪ في عام ٢٠٢٠، وهو انكماش أقل بنحو ٠,٨٪ من توقعات صندوق النقد في يونيو ٢٠٢٠، ويعكس هذا التعديل نتائج إجمالي الناتج المحلي التي كانت أفضل من المتوقع في الربع الثاني من العام، ولا سيما في الاقتصادات المتقدمة والصين. ومن المتوقع أن يبلغ النمو العالمي ٥,٢٪ في عام ٢٠٢١ أقل بنحو ٠,٢٪ من توقعات يونيو، مع توقعات باستمرار وجود اغلاقات في العديد من البلدان.

وعلى صعيد **الاقتصادات المتقدمة**، فمن المتوقع أن تنكمش بنحو ٥,٨٪ في عام ٢٠٢٠ وهو اقل حدة من توقعات يونيو٢٠٢٠، وهو ما يعزي الى تحسن معدلات الأداء الاقتصادي **للولايات المتحدة**، ليقتصر الانكماش على ٤,٣٪ خلال عام ٢٠٢٠، ثم نمو بمعدل ٣,١٪ في عام٢٠٢١، و**كذا أداء منطقة اليورو** ليحقق انكماش بنحو ٨,٣٪ في عام ٢٠٢٠، ثم نمو بنحو ٥,٢٪ في عام ٢٠٢١.

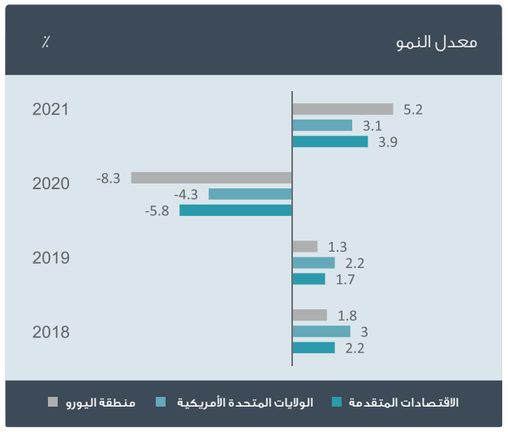

"التعافي ليس مضمونًا بينما يستمر الوباء في الانتشار"
كبيرة الاقتصاديين في صندوق النقد الدولي

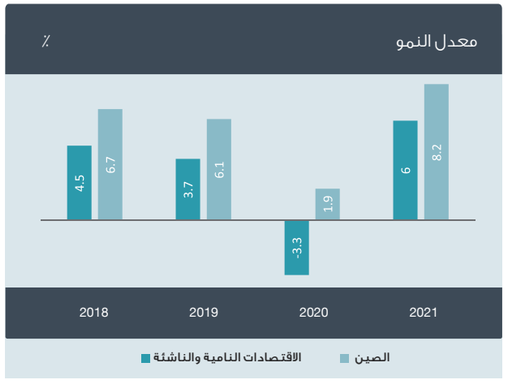

وفيما يتعلق **بالاقتصادات النامية والناشئة** خفض الصندوق توقعات النمو بنحو ٠,٢٪، لتنكمش بنحو ٣,٣٪ في عام ٢٠٢٠ وتحقق نمو بنحو ٦٪ في عام ٢٠٢١. بينما رفع الصندوق توقعاته للصين بنحو ٠,٩٪ عن توقعات يونيو لينمو بنحو ١,٩٪ في عام ٢٠٢٠ وبنحو ٨,٢٪ في عام ٢٠٢١.

وفيما يتعلق بمعدلات التجارة العالمية، يتوقع الصندوق تحقيق انكماش بما يتخطى ١٠٪ في عام ٢٠٢٠، بنفس وتيرة الانكماش في الازمة المالية العالمية في ٢٠٠٩، وذلك على الرغم من التحسن المحقق في الربع الثاني من عام ٢٠٢٠ بعد تخفيف الإجراءات الاحترازية بسبب جائحة فيروس كورونا، ومدفوعة ايضاً بزيادة صادرات الصين، فيما يتوقع أن ينمو حجم التجارة بنحو ٨٪ في عام ٢٠٢١.

هذا وقد شهدت **الحسابات الجارية** انخفاض كبير في الإيرادات خاصةً إيرادات السياحة للبلاد التي تعتمد ايراداتها على السياحة ويرجع ذلك لتعطل حركة السفر بسبب تفشي فيروس كورونا، كما تأثرت إيرادات البلاد المصدرة للبترول بعد انخفاض أسعار البترول بسبب الجائحة. وتأتي منطقة الشرق الأوسط وأسيا الوسطي الأكثر تأثراً من ثم الاقتصادات النامية والناشئة في المركز الثاني نتيجة تحول الميزان الجاري من الفائض للعجز.

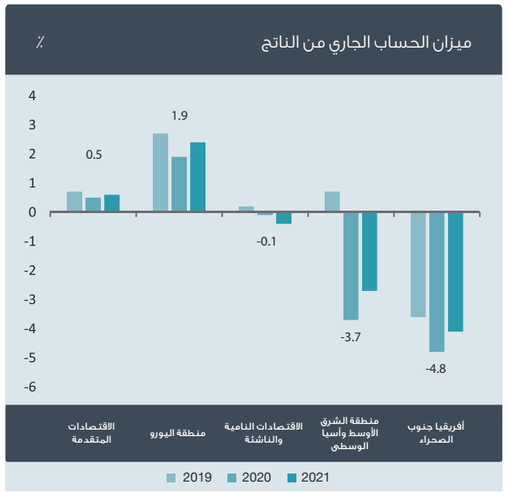

وعلى **صعيد الاقتصاد المصري**، فقد حظي بثقة المؤسسات الدولية، من أبرزها توقع صندوق النقد الدولي بأن تحقق مصر واحداً من أعلى معدلات النمو الاقتصادي على مستوى العالم عام ٢٠١٩/٢٠٢٠، لاكتسابه صلابة تجعله قادراً على التعامل المرن في مواجهة التحديات الداخلية والخارجية، وامتصاص الصدمات وتخفيف حدتها مثلما حدث في أزمة "كورونا"، وذلك نتيجة الإصلاحات الاقتصادية المثمرة التي أجرتها الحكومة بإرادة سياسية قوية. وفيما يتوقع بمؤشرات الاقتصاد المصري من قبل صندوق النقد الدولي نشير إلي:

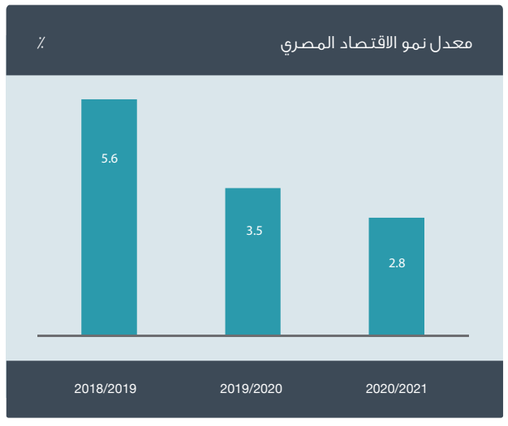

رفع تقديرات معدل النمو في العام المالي ٢٠١٩/٢٠٢٠ إلى ٣,٥٪ بدلاً من ٢٪ في تقريره الصادر خلال مايو الماضي، لتحقق مصر معدل نمو إيجابيًا مقارنة بمتوسط معدل نمو سلبي ٣,٣٪ لمجموعة الدول الناشئة والنامية، ومعدل نمو سلبي ٤,١٪ لدول منطقة الشرق الأوسط ووسط آسيا.

آفاق الاقتصاد العالمي

✔ خفض توقعات معدل البطالة إلى ٨,٣٪ خلال عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ من ١٠,٣٪.

✔ تحقيق الحساب الجاري عجز بنحو ٣,٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢٠/٢٠١٩، كما توقع أن يواصل عجز الحساب الجاري في التراجع إلي ٤,٢٪ خلال عام ٢٠٢١/٢٠٢٠، خاصة في ظل توقعات بانكماش التجارة العالمية، بسبب تأثير جائحة كورونا السلبية علي المناخ الاستثمار والاقتصادي.

أخيرا، ووفقا لصندوق النقد الدولي فإنه حتى يتحقق احتواء التكاليف البشرية والاقتصادية والمالية للجائحة، تعطى الأولوية القصوى للجهود العالمية الرامية لإيجاد لقاح أو علاج فعال ومعقول التكلفة وضمان إتاحته للجميع. وستكون الإجراءات الوطنية لها أهمية بالغة أيضا في معالجة الأزمة الصحية، بما في ذلك سياسات الاحتواء الذكية القائمة على معلومات كافية والملائمة للتطبيق المحلي. ويعني ارتفاع مستويات المدخرات الوقائية لدى الأسر ومحدودية الاستثمار الخاص في بيئة من عدم اليقين أن أسعار الفائدة ستظل منخفضة لفترة طويلة في الاقتصادات المتقدمة وبعض اقتصادات الأسواق الصاعدة. وتتيح هذه العوامل المجال والحافز لكي تظل سياسة المالية العامة أداة ضرورية وقوية لتعزيز التعافي.

وستحتاج اقتصادات الأسواق الصاعدة والبلدان النامية منخفضة الدخل الأخرى التي تواجه قيودا تمويلية أشد إلى إعادة ترتيب أولويات الإنفاق وإنتاج المزيد بموارد أقل عن طريق رفع الكفاءة، كما ستحتاج إلى مزيد من الدعم الرسمي من خلال المساعدات المالية وتخفيف أعباء الديون.

وفيما يتعلق بالاستثمارات الجديدة فقد أشار الصندوق إلي أنه من شأن هذه الاستثمارات في مجالات الرعاية الصحية، والإسكان الاجتماعي، والرقمنة، وحماية البيئة، أن ترسي الأساس لاقتصاد أكثر صلابة وشمولا للجميع.

اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة أكبر اتفاق للتجارة الحرة في العالم

وقعت اتفاقية "الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة "Regional Comprehensive Economic Partnership "RCEP يوم ١٥ نوفمبر ٢٠٢٠ خلال اليوم الأخير لقمة الـ ٣٧ التي استضافتها فيتنام افتراضياً، ويأتي الاتفاق بعد مفاوضات دامت ثماني سنوات

٢٠١٢	٢٠١٩	٢٠٢٠
بداية مفاوضات الشراكة بنحو ١٦ عضواً من ضمنهم الهند	خروج الهند من الشراكة	توقيع اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة "RCEP"

وقعت ١٥ دولة على اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة للتجارة الحرة، لينطلق بذلك أكبر كتلة تجارة حرة في العالم. يشمل هذا الاتفاق رابطة دول جنوب شرق آسيا "ASEAN" المكونة من ١٠ أعضاء، بالإضافة إلى الصين واليابان وكوريا الجنوبية وأستراليا ونيوزيلندا. وتمثل الشراكة نحو ٣٠٪ من إجمالي الناتج العالمي بنحو ٢٦,٢ تريليون دولار، كما تمثل نحو ثلث سكان العالم.

تمثل دول الاتفاق
نحو ٣٠٪
من إجمالي الناتج العالمي

إجمالي الناتج المحلي للدول الموقعة على الاتفاقية

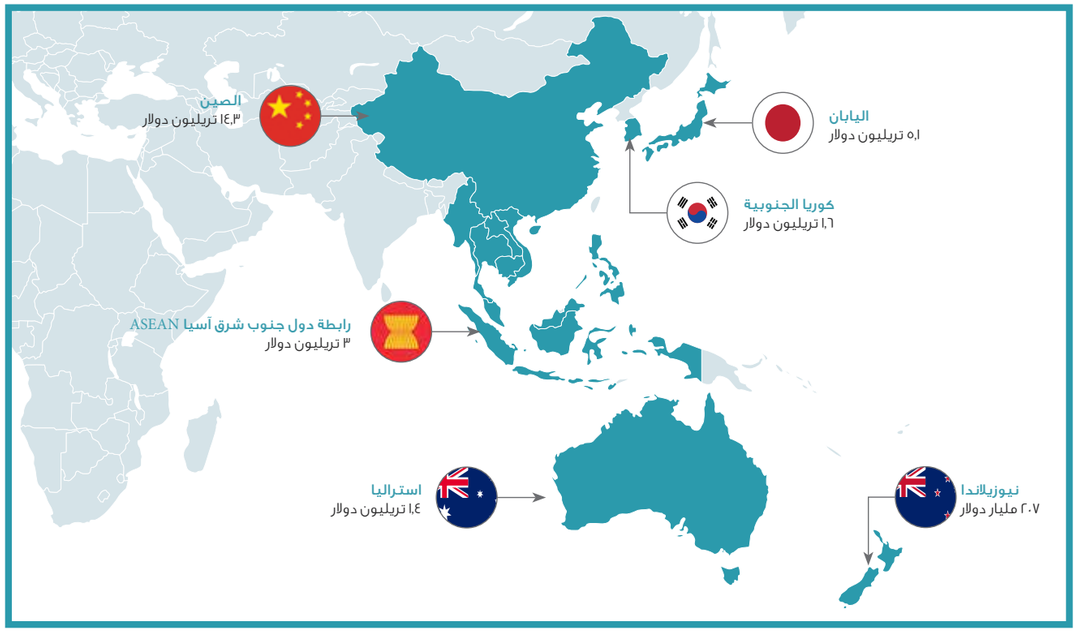

اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة أكبر اتفاق للتجارة الحرة في العالم

أهم مميزات الاتفاقية

خفض الرسوم الجمركية تدريجيا على ما يزيد عن ٦٥٪ من قطاعات الخدمات في الدول الأعضاء، والغاء الرسوم الجمركية على ٩٢٪ على الأقل من السلع التجارية المتبادلة بين الدول الموقعة

توحيد القواعد الحاكمة للتجارة الإلكترونية وحقوق الملكية الفكرية والخدمات المالية

إجراء تحسينات في مجالات، مثل حماية معلومات المستهلك، والمعلومات الشخصية الإلكترونية.

الشراكة تعزز نفوذ الصين

ثاني أكبر اقتصاد في العالم في وضع لتشكيل قواعد التجارة في المنطقة، مما يرسخ طموحات الصين الجيوسياسية الإقليمية الأوسع حيال مبادرة الحزام والطريق. ولتصبح الصين متكاملة بفعالية أكبر في سلاسل الصناعة والتوريد والقيمة العالمية بفعل إلغاء وتقليص الرسوم الجمركية، كما ستوسع التبادلات والتعاون مع الدول الأخرى.

غياب الهند والولايات المتحدة الأمريكية عن الشراكة

كان من المفترض أن تصبح منطقة التجارة الحرة التي شكلتها الاتفاقية أكبر، لكن الهند والولايات المتحدة الأمريكية رفضتا الانضمام تخوفا من التأثرات السلبية المتوقعة على الاقتصاد المحلي والتي من أبرزها:

الهند

إغراق السوق المحلي بالبضائع الصينية الرخيصة

الولايات المتحدة

الحرب التجارية، والمخاوف المرتبطة بخسارة الوظائف لصالح دول آسيوية، وقد انسحبت الولايات المتحدة عن اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ "Trans-Pacific Partnership (TPP)"، خلال ولاية دونالد ترامب في ٢٠١٧.

سد ومحطة "جيوليوس نيريرى" بتنزانيا .. أحد صور دعم مصر للتنمية في افريقيا

تنتهج مصر استراتيجية تهدف إلى تعزيز التعاون مع دول القارة الافريقية في شتى المجالات، وفى مقدمتها مجالات تنمية الموارد المائية وتوليد الطاقة ، وفى هذا الإطار تأتى المشاركة في مشروع إنشاء سد ومحطة "جيوليوس نيريرى" على نهر "روفيجي" كأحد أكبر المشروعات القومية والتنموية في تنزانيا.

أهم أهداف المشروع:

- توليد الطاقة الكهربائية بما يسهم بفاعلية في توفير احتياجات الطاقة في تنزانيا.
- التحكم في كميات المياه خلال فترات الفيضانات لحماية البيئة المحيطة من مخاطر السيول والمستنقعات. والحفاظ على الحياة البرية المحيطة في واحدة من أكبر المحميات في العالم.
- تخزين المياه في بحيرة مستحدثة بما يضمن توافر المياه بشكل دائم على مدار العام لأغراض الزراعة والصيد.

عدد من المعلومات الأساسية:

٢,٩ مليار دولار	٢١١٥ ميجاوات	٣٤ مليار متر مكعب	منتصف عام ٢٠٢٢
تكلفة المشروع	الطاقة الكهرومائية المستهدف توليدها	الطاقة الاستيعابية للخزان المائى بالمشروع	الموعد المُستهدف للانتهاء من تنفيذ المشروع

مكونات المشروع:

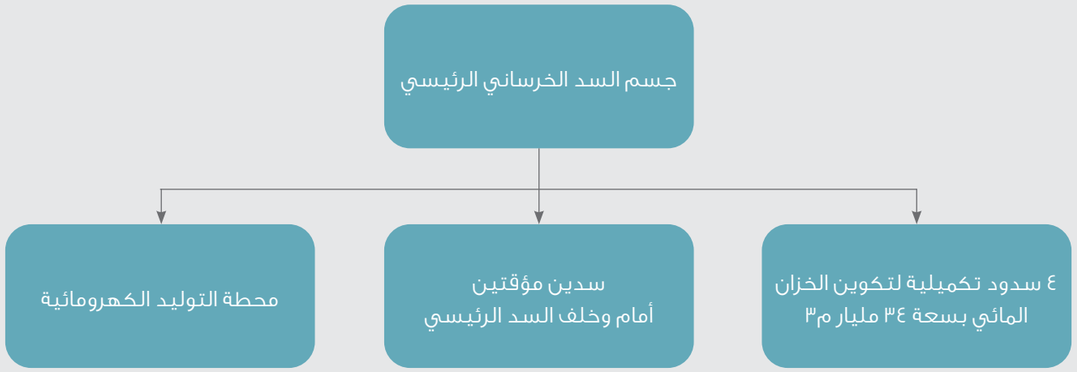

الاقتصاد المصرى فى أرقـــام

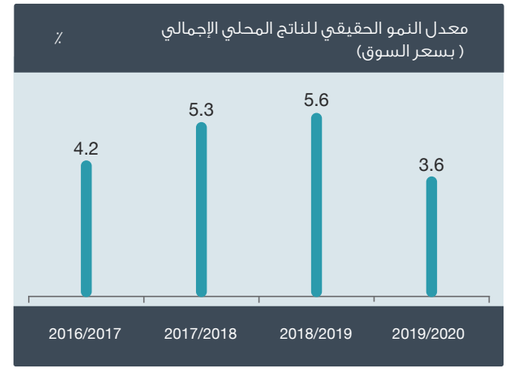
معدل النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي
(بسعر السوق)
٪
4.2
5.3
5.6
3.6
2016/2017
2017/2018
2018/2019
2019/2020

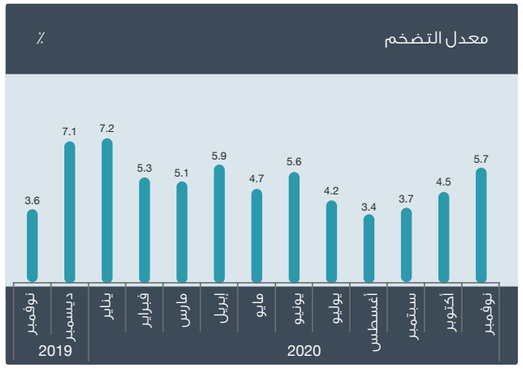
معدل التضخم
٪
3.6
7.1
7.2
5.3
5.1
5.9
4.7
5.6
4.2
3.4
3.7
4.5
5.7
نوفمبر
ديسمبر
يناير
فبراير
مارس
إبريل
مايو
يونيو
يوليو
أغسطس
سبتمبر
أكتوبر
نوفمبر
2019
2020

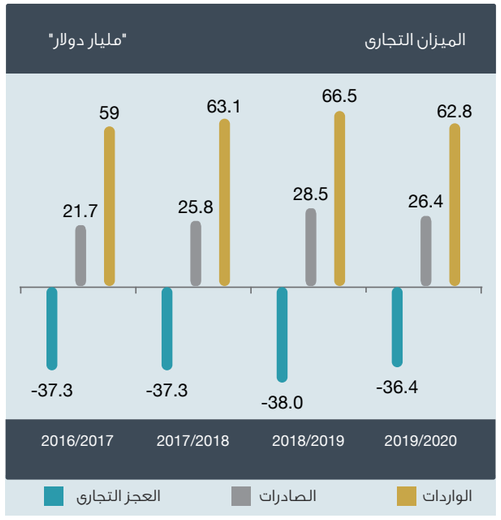
الميزان التجارى
"مليار دولار"
59
63.1
66.5
62.8
21.7
25.8
28.5
26.4
-37.3
-37.3
-38.0
-36.4
2016/2017
2017/2018
2018/2019
2019/2020
العجز التجارى
الصادرات
الواردات

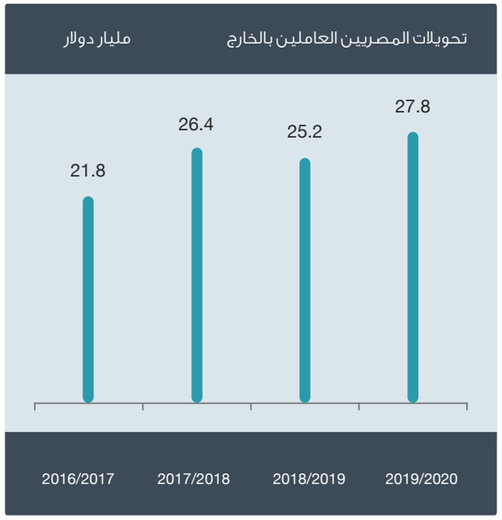
تحويلات المصريين العاملين بالخارج
مليار دولار
21.8
26.4
25.2
27.8
2016/2017
2017/2018
2018/2019
2019/2020

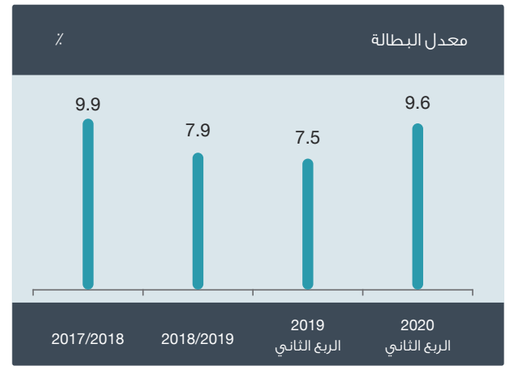
معدل البطالة
٪
9.9
7.9
7.5
9.6
2017/2018
2018/2019
2019
الربع الثاني
2020
الربع الثاني

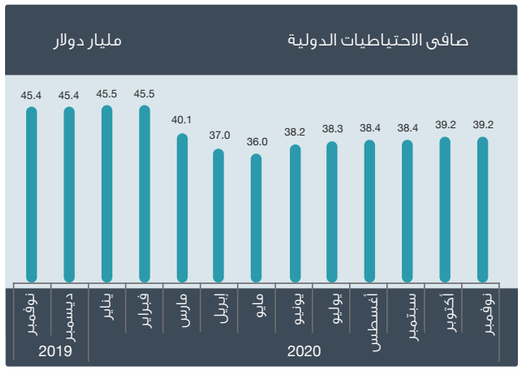
صافى الاحتياطيات الدولية
مليار دولار
45.4
45.4
45.5
45.5
40.1
37.0
36.0
38.2
38.3
38.4
38.4
39.2
39.2
نوفمبر
ديسمبر
يناير
فبراير
مارس
إبريل
مايو
يونيو
يوليو
أغسطس
سبتمبر
أكتوبر
نوفمبر
2019
2020

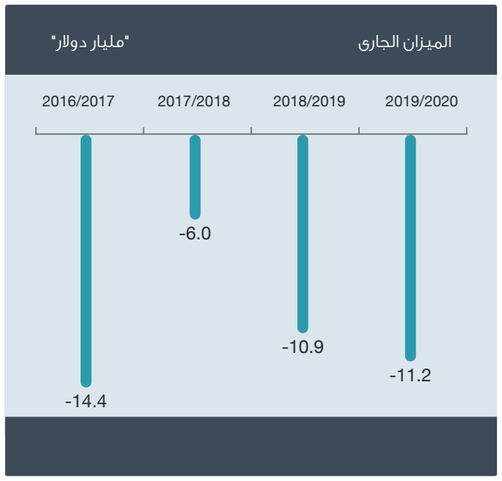
الميزان الجارى
"مليار دولار"
2016/2017
2017/2018
2018/2019
2019/2020
-14.4
-6.0
-10.9
-11.2

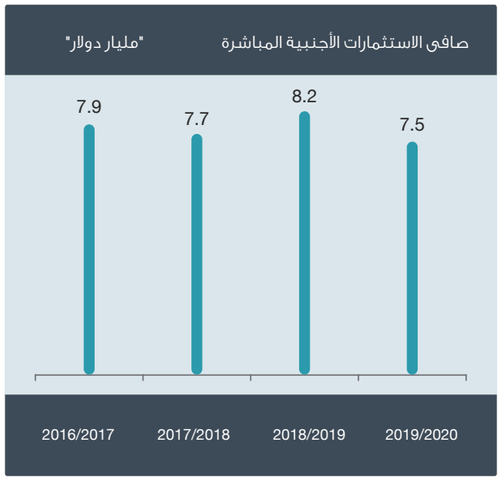
صافى الاستثمارات الأجنبية المباشرة
"مليار دولار"
7.9
7.7
8.2
7.5
2016/2017
2017/2018
2018/2019
2019/2020

خالص التحيات

لمزيد من المعلومات الرجاء الإتصال بـ :

فريق البحوث

Research_nbe@nbe.com.eg

تصدر هذه النشرة فصليا عن قطاع البحوث بالبنك الأهلى المصرى باللغتين العربية والانجليزية لتوزيعها بالمجان داخل جمهورية مصر العربية وفى الخارج على المهتمين بمتابعة التطورات الاقتصادية فى البلاد . ويتحرى قطاع البحوث غاية الدقة فى عرض المعلومات والأرقام التي تحتويها النشرة ، ولكن البنك لا يعتبر مسئولاً عن التفسيرات أو الآراء الواردة بها ، ويسمح بنشر مقتطفات منها بشرط ذكر المصدر .

اعداد النشر متاحة على الموقع الإلكترونى للبنك الأهلى المصرى على شبكة الإنترنت

https://www.nbe.com.eg/NBE/E/#/AR/EconomicBulletin

بنك أهل مصر

1187 كورنيش النيل - القاهرة
تليفون : 25945000 - فاكس : 25945137
الموقع على الإنترنت : www.nbe.com.eg